التَّعريفُ الوَجيز بِمَناهِج أشْهرِ المُصَنِّفين في الحَدِيث

البُخارِيُّ
مُسْلِمٌ
مالِكٌ
أبو داود
التِّرْمِذِيُّ
النَّسائِيُّ
ابن ماجَهْ
أَحْمد بن حَنْبَل
أبو يَعْلَى الْمَوْصِلِيّ
عبد الرَّزَّاق الصَّنْعَانِيّ
ابن أبي شَيْبَة
الطَّبَرانِيُّ



تأليفُ
سيِّد عَبْد الماجِد الغَوْرِي


INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف


دار الشّاكر
للطباعة والنشر والتوزيع
سلانجور - ماليزيا

التّعريفُ الوَجيز

بِمَناهِجِ

أشْهرِ المُصَنِّفينَ في الحَدِيثِ

البُخارِيُّ، مُسْلِمٌ، مالِكٌ، أبو داود، التِّرْمِذِيُّ،
النَّسائِيُّ، ابنُ ماجَهْ، أَحْمَدُ بن حَنْبَل، أبو يَعْلَى الْمَوْصِلِيّ،
عبدُ الرَّزَّاق الصَّنْعَانِيّ، ابنُ أبي شَيْبَة، الطَّبرانِيُّ

تأليف

سَيِّد عَبْدُ المَاجِد الغَوْرِيّ



INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

التعريف الوجيز

بمناهج أشهر المصنفين في الحديث

حقوق الطبع والتصوير محفوظة لـ "معهد دراسات الحديث الشريف" بسلانجور (ماليزيا)

الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

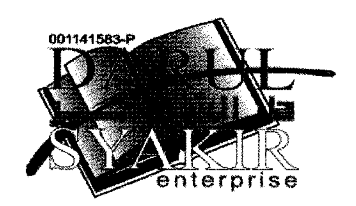


Edisi Pertama 2018.

التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنّفين في الحديث

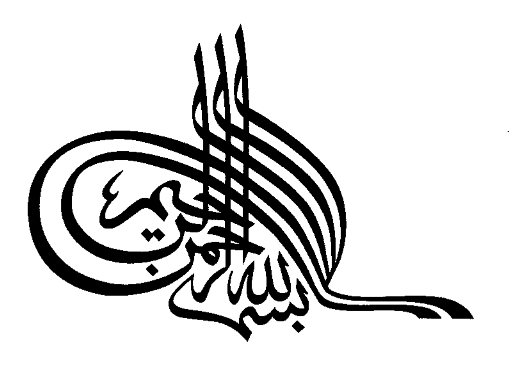
(Pengenalan Ringkas: Metodologi Para Pengarang Kitab Hadis Yang Masyhur)
Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri.
ISBN: 978-967-2027-51-5

Diterbitkan di Malaysia oleh:



DARUL SYAKIR ENTERPRISE
No.6 & 6A, Jalan 4/12A, Seksyen 4 Tambahan.
43650 Bandar Baru Bangi, Selangor.
Tel:03-8922 1235 Faks: 03-8926 5748

Dicetak oleh:
ANEKA PRINT & PACKAGING SDN BHD
No 6 & 8, Jalan Asa 8, Kawasan Perusahaan Ringan,
Taman Asa Jaya, 43000 Kajang, Selangor Darul Ehsan.
Tel:03-8739 8500 Faxs: 03-8736 4568



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةُ التصدير

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتم أنبيائه وأفضل مُرسَليه مُحَمَّد المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيِّبين الطاهرين، وأصحابِه الكِرام أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ مِن أهَمّ أهداف "معهد دراسات الحديث الشريف" (إنهاد) في خدمة السُّنَّة النبوية المطهَّرة، منذ ظهوره في حيِّز الوجود إلى هذا اليوم هو: تكليفُ العلماءِ المتخصِّصين في مجال الدراسات الحديثية بتأليف الكتب في الحديث النبوي وعلومه وقضاياه المستجدَّة، ثم بترجمتها باللغة الملايوية لتَعُمّ الاستفادةُ بتلك الكتب لِمَن لا يعرفون اللغة العربية.

ووصولاً لتحقيق هذا الهدف المنشود، فقد أصدر المعهدُ حتى الآن العديدُ من الكتب التي قد حَظِيَتْ بالقبول والانتشار بين طُلاَّب العِلم والباحثين في مجال الدراسات الحديثية، ولله الْمِنَّةُ والفضلُ على ذلك.

وهذا الكتابُ إحدى حلقات السلسلة العلمية من منشورات المعهد، فهو يتناول في طيَّاته تعريفَ ودراسةَ مناهج أشهر الأئمَّة المصنِّفين لكتب الحديثِ النبويِّ في القرون الأربعة الأُولَى من الهجرة النبوية، وقد رَاعَى المؤلِّفُ الفاضلُ الدكتور سيد عبد الماجد الغَوْري في تأليف هذا الكتابِ: الاختصارَ مع سُهولة التعبير، والتركيزَ على إبراز أهمِّ خصائص مناهج أولئك الأئمَّةِ في تصنيفهم لتلك الكتب مع ذكرِ المصطلحات الخاصَّة بهم، وكذلك التعريف بأهَمِّ الرِّوايات والشروحِ والْمُختصَراتِ لتلك الكتب، وكلُّ ذلك في لغة سهلة وأسلوب مبسط.

وينبغي للطلاب والباحثين أن يَطَّلِعوا على تلك المناهج قبل قراءتِهم لتلك الكتب، أو استفادتِهم منها في أبحاثهم العلمية؛ ليكونوا على معرفةٍ تامةٍ بطُرُق أولئك الأئمَّةِ في تصنيفهم ثم بشروطهم فمصطلحاتهم في تلك الكتب.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يجزي المؤلِّفَ خيرَ الجزاءِ عمَّا بَذَله من الجهد الجهيد والوقت المديد في تأليف هذا الكتاب النافع، وكذلك نسأله تعالى أن يوفِّقنا جميعاً بخدمة حديث نبيِّه الحبيب، ورسوله الكريم عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

د. نور صالحة بنت محمد صالح

مديرة معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بسلانجور في ماليزيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمةُ الكتاب

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنْفُسنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: مُحَمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فهذا الكتابُ الذي أسعد بتقديمه إلى طُلاَّب العِلم الشَّرعي فهو يعرِّف بين دَفَّتَيْه بِمَنَاهِج أشهَر وأَجَلِّ أئمَّةِ الحديثِ المصنِّفين لأنواعٍ مُهِمَّةٍ من كُتُب الرِّوَاية مثل: الصِّحَاح، والْمُوَطَّآت، والسُّنَن، والْمَسَانِيْد، والْمُصَنَّفات، والْمَعَاجِم الحديثية.

والكتبُ المصنَّفةُ في هذه الأنواعِ تُعتبَر أَهَمَّ دواوين الحديث النبوي وأعظَمَ مصادره، التي لا غِنًى عنها البَتَّة للطُّلاَّب، فلا بُدَّ لهم من معرفة مَنَاهِج أولئك الأئمَّة المصنِّفين لتلك الكتبِ ليكونوا على درايةٍ تامَّةٍ بطُرُقهم في التصنيف والانتقاء والتبويب، وليكونوا كذلك على اطِّلاعٍ جيِّدٍ على ما بذلوه من الجهود العظيمة في حِفظ السُّنَّة

النبوية، وتمييزِ صحيحِها من سقيمِها، وليكونوا كذلك أيضاً على علمٍ كاملٍ بما التزموه في تصنيفهم لتلك الكتبِ بالدِّقَّة والموضوعية، والضوابط والقواعد والأُسُس والشروط، وغيرها من الأمور الدقيقة التي تَدُلُّ على اتِّسامهم بالفِكر المنهجي في تصنيف تلك الكتب، حيثُ لم يكن تصنيفُهم لها كيفما تيسَّر لهم وطابَ، كما أنَّ معرفةَ تلك الأمورِ تُعِين الطُّلاَّبَ والباحثين على الإفادة من أولئك المصنِّفين بالشكل الأمثل وعلى الوجه الأتَمّ.

وقد أَوْلَيْتُ في هذا الكتابِ اهتماماً في تعريف مَنَاهِج الصَّحِيْحَيْن (البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ) ومُوَطَّأ الإمام مالك والسُّنَن الأربعة (أبي داود والتِّرْمِذي والنَّسَائي وابن ماجَهْ)، نظراً إلى سُمُوِّ مكانتها بين كتب الرِّوَاية، وكبيرِ أهميتها في مصادر العلوم الشرعية، وكثرةِ تَداوُلِها بين طُلاَّب العِلم الشَّرعي وغيرهم قراءةً ودراسةً واستفادةً.

كما تَوَخَّيْتُ في تعريف تلك الْمَنَاهِج اليُسْرَ والتبسيطَ، والاختصارَ غير الْمُخِلِّ والتطويلَ غير الْمُمِلّ، وراعيتُ - قَدْرَ المستطاعِ - سهولةَ الأسلوب، وإيجازَ العِبارَةِ، ووُضُوحَ اللَّفْظِ، ودِقَّةَ التنسيقِ؛ ليَصلُح الكتابُ للتدريس في أُوْلَى سنواتِ مرحلة اللِّيْسَانس في أقسام الكتاب والسُّنَّة في كليات أصول الدين والدعوة في الجامعات، وكذلك ليَصلُح أيضاً للتدريس في المدارس الدينية التقليدية في ماليزيا، حيثُ تُدرَّس للطُّلاَّبِ تلك الكتبُ من أوّلها إلى آخِرها في مرحلةٍ خاصَّةٍ تُسَمَّى "دورةَ الحديثِ"[1] دون تعريفٍ لهم بِمَنَاهِج مصنِّفيها، فيَخْفَى عليهم الكثيرُ من الأمور الدقيقة الْمُهِمَّة عن تلك الكتب، والتي يجب عليهم الإلمامُ الجيِّدُ بها قبل أن يُقبِلوا على قراءة تلك الكتبِ.

---

[1] وهي على نفس طريقة الْمَدارِس الدِّينية في الهند، التي تتبع في تدريس الحديثِ النبويِّ طريقةَ "دارِ العلوم الإسلامية" بدِيُوْبَنْد، حيث يُشرَع فيها تدريسُه بكتاب "مِشْكَاة الْمَصَابِيْح" للإمام الخطيب التِّبْرِيْزي (ت٧٣٧هـ)، فيُدرَّس بإمعانٍ وتحقيقٍ، ثم يَعقِبُه دورُ تدريسِ كتب الرِّواية مِن الصَّحِيْحَيْن (البُخَارِيّ ومُسْلِم) والْمُوَطَّأ والسُّنَن الأربعة (أبي داود والتِّرْمِذِيِّ والنَّسَائِيِّ وابن ماجَهْ) في مرحلةٍ تُسَمَّى "دورةَ الحديث"، فيُدرَّس فيها جميعُ تلك الكتبِ مع التركيز على ما يُشكِل على الطُّلاَّب مِن أحاديث تلك الكتب سَنَداً ومَتْناً.

أمَّا محتوياتُ هذا الكتابِ فهي تنقسم إلى سِتَّة أقسامٍ، أوَّلُها يَخُصُّ بتعريف كتب "الصِّحَاح"، وثانيها بكتب "الْمُوَطَّآت"، وثالِثُها بكتب "السُّنَن"، ورابِعُها بكتب "الْمَسَانِيْد"، وخامِسُها بكتب "الْمُصَنَّفات"، وسادِسُها بكتب "الْمَعَاجِم الحديثية"، وتَسبق هذه الأقسامَ كلمةٌ تمهيديةٌ عن موضوع الكتاب وفوائد معرفته.

وتلي تلك الأقسامَ عِدَّةُ مَباحِث، يَخُصُّ كلٌّ منها بدراسة كتابٍ من كُتُب الحديثِ لأولئك الأئمَّة المصنِّفين، كما يَتضمَّن كلُّ مبحثٍ من تلك المباحث أربعةَ مَطَالِب كالآتي:

المطلبُ الأوَّلُ: الذي يقدِّم نبذةً عن ترجمة كلِّ مصنِّفٍ من اسمه وكنيته ونسبه ونسبته ولقبه، ثم عن مولده ووفاته، وأهمِّ رحلاته وأبرز شيوخه، ومِمَّا قِيل في الثناء عليه، ثم أشهَرِ مصنَّفاته في الحديث.

والمطلبُ الثاني: الذي يعرِّف تعريفاً مُوجَزاً بكتاب كلِّ مصنِّفٍ، بَدْءاً بذكر وَجْهِ تسميتِه له، ثم أهميتِه ومكانتِه بين كتب الحديث، ثم ثناءِ العلماء عليه، ثم يَذكُر ما اشتمل عليه - الكتابُ - مِن عدد الأحاديث والكتب والأبواب.

والمطلبُ الثالثُ: الذي هو أهَمُّ مطلبٍ من المطالب السَّابقة في كلِّ مبحثٍ، فهو يَدرُس عن المنهج الذي سَلَكه كلُّ مصنِّفٍ مِن أولئك المصنِّفين في تصنيف كتابه، بَدْءاً بذكر شرطِه في تصنيف الكتاب، ثم ببيانِ منهجِه في ترتيب أبوابه، ثم منهجِه في تَراجمها، ثم منهجِه في إيراد الأحاديث الْمُعَلَّقه والْمُرسَلة والموقوفة والمقطوعة، ثم منهجِه في تَكْرَار الحديث، ثم يعرِّف بأهَمِّ مصطلحاتِه التي استخدمها في كتابه، ثم يُبرِز أهَمَّ الخصائص التي تفرَّد بها كتابُه بين كتب الحديث.

أمَّا المطلبُ الرابعُ الذي هو آخِرُ الْمَطالِب في كلِّ مبحثٍ من مباحث الأقسام؛ فهو يعرِّف بأهَمِّ الرِّوايات والشُّروح والْمُختصَرات لكلِّ كتابٍ مِن كتب الحديث النبوي في الأنواع المذكورة.

وعلى هذا النهجِ قد تَمَّ توزيعُ محتوياتِ هذا الكتابِ في الأقسام ثم في المباحث ثم في المطالب، وبهذا آمُلُ أن أكون قد وفيتُ بالمطلوب في الْمَنَاهِج الدراسية الجامعية، وأعطيتُ للطُّلاَّبِ التَّصَوُّرَ الصحيحَ الواضحَ لطُرُق الأئمَّةِ المصنِّفين في تصنيفهم لكتب الرِّواية.

وسَمَّيْتُ هذا الكتابَ "مناهجَ أشهَرِ المصنِّفين في الحديث"، مُعرِضاً عن التسمية الرائجة لمثل هذه الكتبِ بـ"مناهج المحدِّثين"؛ وذلك لِما أجد فيها من سَعَةِ الدِّلاَلة وكثرةِ الشُّمُول، حيثُ إنَّها تُوهِم أنَّ الكتابَ المسمَّى بها يَشمَل جميعَ الطُّرُق التي سَلَكها المحدِّثون في الحديث مِن تعليل الأحاديث مَتْناً وسَنَداً، وجرحِ الرُّوَاة وتعديلهم، وغيرِ ذلك من الأمور الكثيرة التي لا يتناولها هذا الكتابُ.

أسأل اللهَ تبارك وتعالى: أن يتقبَّل مني هذا الجهدَ المتواضعَ، ويكتبَ له القبولَ، ويَعُمَّ به النفعَ، ويَجْعَلَه ذُخْراً لآخِرتي التي هي خيرٌ وأبقى، إنه وَلِيُّ ذلك، والقادرُ عليه.

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سيد عبد الماجد الغوري

كوالالمفور: ٧ جمادي الآخر ١٤٣٩هـ

(الموافق: ٢٣ فبراير ٢٠١٨م)

كلمةٌ عن موضوع الكتابِ وفوائد معرفتِه

يتألَّف عنوانُ هذا الكتابِ من ثلاث كلماتٍ رئيسيةٍ، وهي: "الْمَنَاهِجُ"، و"أشهَرُ المصنِّفين"، و"الحديثُ"، وها هو تعريفُ كلٍّ منها فيما يأتي:

(أ) تعريفُ "الْمَنَاهِجِ":

أوّلاً: في اللغة:

"الْمَنَاهِجُ" جمعُ "مَنْهجٍ"، ومعناه: الطريقُ البَيِّنُ الواضِحُ، يُقال: "هو طريقٌ نَهْجٌ ومَنْهجٌ بَيِّنٌ"[1].

ثانياً: في الاصطلاح:

يُراد بـ"مناهج المحدِّثين": الطُّرُقُ التي استعملها المحدِّثون في جَمْع الحديث وتدوينِه وتصنيفِه، والشروطُ التي وَضَعُوها لذلك، والأساليبُ التي استخدموها في التصنيف، والعلومُ التي جعلوها خادمةً لذلك، وطريقتُهم في عرض ذلك بعد استنباطه واستخراجه، وما نَتَج عن ذلك من تقسيم الأحاديث باعتبارات مختلفة كعدد الرُّوَاة في طبقات السَّنَد، ودرجةِ الحديث من حيث القَبول والرَّدِّ[2]، وغير ذلك من الأمور التي لها صلةٌ بطُرُقهم وأساليبهم في تصنيف كتب الحديث وتأليفها.

(ب) تعريفُ "أشهر المصنِّفين":

أوّلاً: في اللغة:

"المصنِّفون" جمعُ "مصنِّفٍ"، وهو اسمُ فاعلٍ مِن "صنَّف يصنِّف تصنيفاً". و"التصنيفُ" يعني: ترتيبَ ما دُوِّنَ في فصولٍ محدودةٍ، وأبوابٍ مُمَيَّزةٍ[3]. و"المصنِّفُ"

---

[1] انظر: "لسان العرب" لابن منظور، (٣٦٦/١٤)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ٢٠٨.

[2] انظر: "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص: ٨٢٧.

[3] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٤٥١/٤).

مَن يقوم بذلك.

ثانياً: المراد بـ"أشهر المصنِّفين":

المرادُ هم في هذا الكتاب: أولئك الأئمَّةُ المحدِّثون الكبارُ الذين قاموا بتصنيف أُمَّهات الكتب في الحديث على الأبواب، مثل: مالكٍ والبُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ من أصحاب كُتُبِ "الصِّحَاح"، وأبي داود والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن ماجَهْ من أصحاب كُتُب "السُّنَن"، وعبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني وابن أبي شَيْبَة من أصحاب كُتُب "المصنَّفات"، وأحمد بن حَنْبَل وأبي يَعْلَى الْمَوْصِلِي من أصحاب كُتُب "الْمَسَانِيْد"، والطَّبَرانيِّ من أصحاب كُتُب "الْمَعَاجِم الحديثيّة".

(ج) تعريف "الحديث":

أوّلاً: في اللغة:

"الحديثُ" جمعُه "أحاديث"، ومعناه: "القولُ"، و"الكلامُ"[1].

ثانياً: في الاصطلاح:

أمَّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ خَلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو سيرةٍ.

هذا التعريفُ للحديث عند بعض المحدِّثين، وعند أكثرهم: أنه يَشمَل ما أُضيف أيضاً إلى الصَّحَابِيّ أو التَّابعيِّ[2].

ولهذا اللفظِ مترادفاتٌ مثل: "السُّنّة"، و"الْخَبَر"، و"الأَثَر".

ولفظُ "السُّنَّةِ" خاصٌّ بما كان عليه العملُ المأثورُ عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه ﷺ في الصَّدْر الأوَّل. أمَّا لفظُ "الحديث" فهو خاصٌّ بكُلِّ ما يُنقَل عن النبيّ ﷺ وأصحابِه ﷺ من الأقوال والأفعال وغيرِها.

---

[1] انظر: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" للكفوي، ص: ٣٧٠.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

وأمَّا "الخبرُ" و"الأثرُ" فيُراد بهما المرفوعَ، أو المرفوعَ والموقوفَ معاً، وقيل: "الخبرُ" هو المرفوع، و"الأثرُ" هو الموقوف.

(د) فوائدُ معرفة مناهج المصنِّفين لكتب الحديث:

ومن أهَمِّ فوائد معرفة مناهج الأئمَّة المصنِّفين لكتب الحديث: أنَّها تعرِّف لطُلاَّب العِلم الشَّرعي - وغيرِهم - أصولَ أولئك المصنِّفين في نقدهم الرُّوَاةَ ومَرْوِيَّاتِهم، وشروطَهم في تصنيف كُتُبهم، واصطلاحاتِهم الخاصَّة فيها.

كذلك من فوائد معرفة مناهج أولئك المصنِّفين: أنَّها تجعل الطلابَ يَعرِفون أكبر قَدْرٍ مُمْكِنٍ من كتب الحديث النبوي؛ وتُكوِّن عندهم مَلَكَةً في التَّعامُل مع أكبر قَدْرٍ مُمْكِنٍ من المصادر الحديثية، وتُولِّد لديهم فهماً سليماً لمناهج ومقاصد أولئك المصنِّفين لتلكم الكتب.

****

القسم الأوّل

كُتُب الصِّحَاح

المبحث الأوّل: تعريفُ كتب "الصِّحَاح".

المبحث الثاني: منهجُ الإمام البُخَارِيّ في كتابه "الجامع المسنَد الصحيح".

المبحث الثالث: منهجُ الإمام مُسْلِمٍ في كتابه "الْمُسنَد الصحيح المختصَر".

المبحث الرابع: نبذةٌ عن بعض كتب "الصِّحَاح" المشهورة.

تعريفُ كُتُبِ "الصِّحَاح"

المطلب الأوّل: تعريفُ "الصِّحَاح" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الصِّحَاحُ" جمعُ "صحيحٍ"، ومعناه: سليمٌ من العيوب.

واصطلاحاً: يُراد بها تلك الكتبُ التي التزم فيها مصنِّفوها جَمْعَ الأحاديث الصحيحة.

المطلب الثاني: الكتبُ المشهورةُ في "الصِّحَاح":

الكتبُ التي اعتنت بجمع الأحاديث الصحيحة كثيرةٌ، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلاَّ للشَّيْخَيْن البُخَارِيّ ومُسْلِمٍ، وأمَّا سِوَاهُما فقد وَقَع في تصانيفهم "الْحَسَنُ" و"الضعيفُ" وغيرهما من أنواع الحديث.

ومِن أشهر كتب الصِّحَاح:

١) "الجامع الْمُسْنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه" (المعروف بـ"صحيح البُخَارِيّ"): للإمام البُخَارِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ).

٢) و"الْمُسنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ"(المعروف بـ"صحيح مُسْلِمٍ"): للإمام مسلم، أبي الحسين، مسلم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٦١هـ).

٣) و"الْمُنْتَقى الْمُخْتار من السُّنَن الْمُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام": للإمام ابن الجارُوْد، أبي مُحَمَّد، عبد الله بن علي النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٠٧هـ).

٤) و"مُختصَر الْمُختصَر من الْمُسنَد الصحيح عن النبي ﷺ " (المعروف بـ"صحيح ابن خُزَيْمَة"): للإمام ابن خُزَيْمَة، أبي بَكْر، مُحَمَّد بن إسحاق النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣١١هـ).

٥) و"صحيح أبي عَوَانة": للحافظ أبي عَوَانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسْفِرائيني (ت٣١٦هـ).

٦) و"صحيح ابن السَّكَن": للحافظ ابن السَّكَن، أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد الْمِصْرِيّ (ت٣٥٣هـ).

٧) و"الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع" (المعروف بـ"صحيح ابن حِبَّان"): للإمام ابن حِبّان، أبي حاتم، مُحَمَّد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ).

٨) و"الإلزامات": للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن، علي بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٩) و"الْمُستَدْرَك على الصَّحِيْحَيْن": للحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد ابن عبد الله الضَّبِّي (ت٤٠٥هـ).

١٠) و"الأحاديث الْمُخْتارة مِمَّا ليس في الصَّحِيْحَيْن أو أحدهما": للحافظ ضياء الدين الْمَقْدِسِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن عبد الواحِد الدِّمَشْقِيّ (ت٦٤٣هـ).

وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ لبعض أهَمّ وأشهر هذه الكتب في المباحث اللاّحِقة في هذا القسم.

****

منهجُ الإمام البُخَارِيّ في كتابه "الجامع الْمُسْنَد الصَّحيح"

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عبد الله، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الْمُغِيْرة الْجُعْفِي البُخَارِيّ: أميرُ المؤمنين في الحديث، ومِن أجلّة أئمَّته وأكابرِ حُفَّاظِه.

وُلِدَ سنةَ ١٩٤هـ في قرية "خَرْتَنْكْ" الواقعة قُرْبَ مدينة "بُخَارَى"[2]، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٢٥٦هـ. نشأ يتيماً، رَحَل في طلب العلم إلى الشَّام ومِصْر والجزيرة والبَصْرَة والْحِجَاز، وجَمَع مِن الحديث أكثر مِن سِتَّمئة ألف حديث.

وقد روى عنه كبارُ الأئمَّةِ والْحُفَّاظ أمثال: مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ (ت٢٦١هـ) صاحب الصحيح، ومُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ (ت٢٧٩هـ) صاحب السُّنَن.

وقد أثنى عليه جُلَّةٌ من أكابر الْحُفَّاظ والمحدِّثين، وشَهدوا له بالفضل والعلم، قال الإمام ابن خُزَيْمَة النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣١١هـ): "ما رأيتُ تحت أدْيَم السَّماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ وأحفظَ له مِن مُحَمَّد بن إسماعيل"[3]، وقال الحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيّ (ت٨٥٢هـ): "لو فتحتُ بابَ ثناءِ الأئمَّة عليه مِمَّنْ تأخَّر عن عصره؛ لفَنَى القرطاسُ، ونفدت الأنفاسُ، فذاك بَحْرٌ لا ساحِلَ له"[4].

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزِّي: (٤٣١/٢٤)، و"تذكرة الحفاظ" (٥٥٥/٢، ٥٥٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٩١/١٢-٤٧١).

[2] التي تقع اليومَ في غرب أوزبكستان.

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٤٣٢/١٢).

[4] هدي الساري: لابن حجر: (٢٥٨/٢).

وأشهَرُ مصنَّفاته في الحديث: "صحيح البُخَارِيّ"، و"الأدب الْمُفرَد"، وفي رجاله: "التاريخ الكبير"، والتاريخ الأوسط"، و"التاريخ الصغير".

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

أولاً: تسميتُه:

سَمّى المصنِّفُ الإمامُ البُخَارِيُّ هذا الكتابَ "الجامعَ الْمُسْنَدَ الصحيحَ الْمُخْتَصَرَ من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه"، لكنه اشتهر على الأَلْسِنَة بـ"صحيح البُخَارِيّ" نسبةً إلى مصنِّفه.

و"الجامع" هو الكتابُ الذي يُوجَد فيه أحاديثُ مِن جميع أقسام العلم الثمانية، وهي: العقائد[1]، والأحكام[2]، والرَّقَائِق[3]، والآداب[4]، والتفسير، والتاريخ[5]، والفِتَن[6]، والْمَنَاقِب والْمَثَالِب[7].

لكن لا يُشترَط في "الجامع" شمولُه لجميع الأحاديث الواردة في هذه الموضوعات الثمانية؛ بل يُكتَفى بذكر شيءٍ منها، لا على سبيل الاستيعاب[8].

---

[1] كأحاديث التوحيد والأسماء والصفات.

[2] من كتاب الطَّهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب معروف في كتب الفقه.

[3] كأحاديث الزُّهْد والسُّلوك.

[4] كأحاديث الأكل والشُّرْب والسَّفر والقيام والقعود.

[5] كأحاديث السِّيَر والمغازي: وهي قِسْمان: قسمٌ يتعلَّق بخَلْق السماوات والأرض والحيوانات والْجِنّ والشياطين والملائكة والأنبياء الماضين والأُمَم السابقين، ويُسَمَّى: "بدء الخلق". وقسمٌ يتعلَّق بالنبيِّ ﷺ والصحابة ﷺ، من بدء ولادته إلى وفاته، ويُسَمَّى: "سيرة". (انظر: "التصنيف الموضوعي عند المحدِّثين: معالم منهجية" للدكتور محمد بن أحمد علي باجابر، ص: ٢٠).

[6] كأحاديث الفِتَن وأشراط السَّاعة.

[7] كأحاديث المناقب والمثالب.

[8] التصنيف الموضوعي عند المحدِّثين: معالم منهجية: للدكتور محمد بن أحمد علي باجابر، ص: ٢١.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

يُعتبَر هذا الكتابُ أوَّلَ ما صُنِّف في الصحيح المجرَّد، ابتدأ الإمامُ البُخَارِيُّ تصنيفَه بالحرم النبوي الشريف، ولَبِثَ في تصنيفه ستةَ عشر عاماً، وبعد أنْ انتهى منه؛ عَرَضه على جَهَابِذَة علماء عصره، فوافقوه على صِحَّة أحاديثه، وأجمعوا على: أنه أصَحُّ الكتبِ بعد كتاب الله تعالى، ثم تَلقَّته الأُمَّةُ بالقبول جِيْلاً بعد جِيْلٍ.

ثالثاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ): "وكتابُه (الصحيح) يُسْتَسْقَى بقراءته الغَمَامُ، وأجمع على قَبوله وصِحَّةِ ما فيه أهلُ الإسلام"[1]. وقال الإمام شمس الدين الكَرْمانِيّ (ت٧٨٦هـ): "فوائدُ هذا الكتابِ العظيم الشَّأن الرفيع الْمِقْدَار، الذي يُسْتَشْفَى ببركاته، ويُسْتَسْقَى بِخَتَماته؛ أَكثَرُ مِن أن تُحصَى، وأغزَرُ مِن أن تُسْتَقْصَى"[2].

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ مجموعُ عددِها (٧٥٦٣) حديثاً مُسنَداً بالمكرَّر، وبغير المكرَّر (٢٦٠٧)[3].

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٩٨) كتاباً[4]. وأوّلُ كتبِه: "كتابُ بَدْءِ الوَحْيِ" وآخِرُها: "كتابُ التوحيد".

(ج) عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها (٣٩١٨) باباً[5].

---

[1] البداية والنهاية: لابن كثير: (٥٢٧/١٤).

[2] الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: للكرماني: (٣/١).

[3] حسب ترقيم الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ).

[4] حسب ترقيم الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي.

[5] حسب إحصاء الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي في كتابه "تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السُّنَّة والْمُعجَم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

قَصَد الإمامُ البُخَارِيُّ في هذا الكتاب إلى جمع الحديث الصحيح دون غيره، واشترط أن يكون كلُّ راوٍ في سند الحديث قد عاصَرَ شيخَه فيه، وثَبَت أنه لَقِيَه ولو مَرّةً واحدةً حتى يُحكَم باتِّصاله، بالإضافة إلى العدالة، والضَّبْطِ، والسَّلامةِ من الشُّذوذ، والسَّلامةِ من العِلّة القادحة، كما هو معروفٌ في شروط الحديث الصحيح.

ثم انتقى الإمامُ البُخَارِيُّ هذا الكتابَ من عددٍ كبيرٍ من الأحاديث الصحيحة رامياً إلى الاختصار، ولهذا فإنه لم يَستوعِب كلَّ الحديثِ الصحيحِ لئلاَّ يَطُول الكتابُ، وقال: "أحفَظُ مئةَ ألف حديثٍ صحيحٍ، ولم أُخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثَر، وخرّجتُه من سِتّمِئة ألف حديثٍ"[1].

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

لم يَضَعْ الإمامُ البُخَارِيُّ لهذا الكتاب مقدّمةً؛ بل افتتحه مباشرةً ببَدْءِ الوَحْي إلى رسول الله ﷺ. ثم رتَّبه على الأبواب الفقهية والعلمية، التي تلي الكتبَ، وأوَّلُها: كتابُ بَدْءِ الوَحْي، وكتابُ الإيمان، وكتابُ العِلم، ...، وآخِرُها: كتابُ الاعتصام بالكتاب والسُّنّة، وكتابُ التوحيد.

وقد قسَّم كلَّ كتابٍ إلى جملةٍ من الأبواب، وعَنْوَنَ لكلِّ بابٍ بترجمةٍ دقيقةٍ تُناسِب مُحتواه، وتَدُلُّ على غزارة فقهِ الإمام البُخَارِيّ وقدرتِه العالية على الاستنباط من الأحاديث التي تلي البابَ.

---

[1] إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: للقسطلاني: (١/٢٩).

ثالثاً: منهجُه في تَراجِم الأبواب:

يُقصَد بتَراجِم الأبواب تلك العَناوين التي تَدُلُّ على ما ينضوي تحتها من النصوص، سواء كانت أحاديثَ مرفوعةً أو موقوفةً أو مقطوعةً، أو عملاً مُجمَعاً عليه، أو آراءً اجتهاديةً للمصنِّف. فتَراجمُ الأبوابِ تُوجِّه معنى النصوص والأحاديث الْمُشكِلة، وتبيِّن المرادَ منها، وتدفع ما هو غيرُ مرادٍ، كما أنها قد تُغني عن شرح ذلك النَّصِّ، وبيانِ تأويله[1].

وقد اشتهر الإمامُ البُخَارِيُّ بين الأئمَّة المصنِّفين للكتب الرِّوايةِ، بالدِّقَّة الشديدةِ في تَراجِمه التي وَضَعها لأبواب هذا الكتاب، فقد أوْدَعَ في عناوينها فِقْهَه وفَهْمَه للأحاديث بحسب ما أدَّاهُ إليه اجتهادُه، ووَضَع في كلِّ ترجمةٍ من تلك التَّراجِم آياتٍ قرآنيةً تُناسِبها ورُبَّما استقصاها، مِمَّا يتعلَّق بهذا الباب.

ومن رفعةِ اجتهاد الإمام البُخَارِيّ ودِقَّتِه في الاجتهاديات وبَسْطِها في التَّراجِم، قِيل: "إنَّ فقه البُخَارِيِّ في تَراجِمه"؛ لكَوْنه قد أبرز مِن خلالها إمامتَه الباهرةَ، وفِقْهَه الدقيقَ الذي تَميَّزَ به على سائر الأئمَّة المصنِّفين لكتب الرِّواية[2].

أنواعُ تَراجِم الأبواب فيه:

أمَّا تَراجِمُ الأبوابِ في هذا الكتابِ فهي تنقسم إلى ثلاثة أنواعٍ، وهي: "التَّراجِمُ الظَّاهِرةُ"، و"التَّراجِمُ الْخَفِيَّةُ"، و"التَّراجِمُ الْمُرْسَلةُ"، وها هو تعريفُ كلٍّ منها فيما يلي:

النَّوع الأوّل: "التَّراجِمُ الظَّاهِرةُ":

وهي التي يَدُلُّ عليها حديثُ البابِ دلالةً ظاهرةً، وتُطابِق ما وَرَد في مضمونه مطابقةً واضحةً، بحيث لا يحتاج القارئُ إلى إعمال الفِكر والنظرِ لمعرفة العَلاَقة بين الترجمةِ وبين حديثِ الباب.

---

[1] انظر: "منهج السلف في السؤال عن العلم" للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص: ١٧.

[2] انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ٣٩٨.

ومِن الأمثلة على هذه التَّراجِم: قولُ الإمامِ البُخَارِيِّ: "بابُ: عَلاَمَةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصار". ثم أخرج في هذا البابِ حديثَ أنس بن مالكٍ ﷺ مرفوعاً: «آيَةُ الإِيْمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ»[1].

النَّوع الثاني: "التَّراجمُ الْخَفِيَّةُ" (أي: الْمُسْتَنْبَطَة):

يُراد بها تلك العناوينُ التي يَسْتَنْبِطها الإمامُ البُخَارِيُّ من الحديث الوارد في الباب، بحيث لا يُدرِك القارئُ العلاقةَ بينها وبين الحديث، فيحتاجُ إلى تَدبُّرٍ في تلك التَّراجِم وإعمالِ فكرٍ لفهم العلاقة بينها وبين ما ينضوي تحتها من الأحاديث.

ومِن الأمثلة على هذه التَّراجِم: قولُ الإمامِ البُخَارِيِّ في كتاب الأذان: "بابٌ: أهلُ العِلم والفَضْل أَحَقُّ بالإمامة". ثم أخرج في هذا البابِ من طُرُقٍ مُتعدِّدةٍ بألفاظٍ مُتقاربةٍ حديثَ مَرْضِ النبيِّ ﷺ وإنابتِه أبا بَكْرٍ ﷺ ليصلِّي بالنَّاس، وفيه قولُ عائشة رضي الله عنها: "إنه رَجُلٌ رقيقٌ، إذا قامَ مَقامَكَ لم يَستطِعْ أن يصلِّي بالنَّاس". قال ﷺ: «مُرُوْا أبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بالنَّاسِ ...»"[2].

فقد قدَّم النبيُّ ﷺ أبا بَكْرٍ ﷺ على مَن هو أجهَرُ صَوْتاً وأقوى مِن الصَّحَابة ﷺ الموجودِين هناك وقتئذٍ، ومعلومٌ أنَّ أبا بَكْرٍ ﷺ كان أعظَمَهم عِلماً وفَضْلاً، كما دَلَّتْ الدلائلُ الأخرى الكثيرة، فعُلِمَ أنَّ التقدُّم للعِلم والفَضْل أَوْلَى للإمامة، لذا تَرْجَمَ بذلك الإمامُ البُخَارِيّ لهذا الباب[3].

النَّوع الثالث: "التَّراجمُ الْمُرْسَلةُ":

وهي تَراجمٌ مُطلَقةٌ غيرُ الْمُقيَّدَةِ بجملةٍ أو كلمةٍ أو نحوِها، وذلك بأن يكتفي الإمامُ البُخَارِيُّ بذكر كلمة "باب" دون أن يُضيف عليها شيئاً، أو يَذكُر له عنواناً.

وهذا النوعُ مِن التَّراجِم يستعمله الإمامُ البُخَارِيُّ في حالتَين، وهما:

[1] صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، رقم الحديث: (١٧).

[2] صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم الحديث: (٦٧٨).

[3] انظر: "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨٦ ٢٨٨.

الحالة الأُولَى: التَّراجِمُ التي هي بمَنْزلة الفَصْل مِمَّا قَبْلها:

بحيث يكون مضمونُ هذا الباب مُتّصِلاً بالباب السَّابق مُكمِلاً له، بحيث لو لم تكن هذه الترجمةُ الْمُرسَلةُ موجودةً؛ لكانت الأحاديثُ التي جاءت بعدها مُنسجِمةً مع الباب السَّابق، فكأنَّ هذا البابَ بمَنْزلة فَصْلٍ من الباب السَّابق، وهنا يَفصِل بينهما الإمامُ البُخَارِيُّ إمَّا لفائدةٍ زائدةٍ عليه وَرَدَتْ في الحديث الآخَر، أو لتنبيه القارئ إلى أهمية ما وَرَد فيه.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمامِ البُخَارِيِّ في آخِر كتاب التَّيَمُّمِ: "باب: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ"، ثم ساقَ في آخِرِ هذا البابِ حديثاً، وفيه قولُ النبيِّ ﷺ: «إنَّمَا كَانَ يَكْفِيْكَ هَكَذا»، ومَسَح وَجْهَه وكَفَّيْهِ واحدةً"[1].

ثم قال الإمامُ البُخَارِيُّ: "باب"، وساقَ فيه حديثَ عِمْران بن حُصَين رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ رأى رَجُلاً مُعْتَزِلاً، لم يُصَلِّ في القوم، فقال: «يا فُلاَنُ! ما مَنَعَكَ أنْ تُصَلِّيَ في القَوْمِ؟»، فقال يا رسول الله! أصابَتْني جَنَابَةٌ ولا ماءَ، قال ﷺ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيْدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيْكَ»[2].

ففي هذا البابِ ساقَ الإمامُ البُخَارِيُّ الحديثَ بلا عنوانٍ له، لكن لما كان موضوعُ البابِ السَّابقِ: "باب: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ" وكان الحديثُ الذي في الباب التَّالِي مضمونُه التَّيَمُّمُ بالصَّعيد دون تحديدٍ هل هو ضَرْبَةٌ أو ضَرْبَتان؟ فكان هذا الحديثُ بمثابة الفَصْل من الباب السَّابق؛ لأنَّ الإمام البُخَارِيّ أَخَذه مِن عدم التقييد، لأنَّ الْمَرَّة الواحدة أَقَلُّ ما يَحصُل به الامتثالُ ووجوبُها مُتَيَقَّنٌ[3].

بمعنى آخَر، كان الحديثُ الذي ساقَه الإمامُ البَخَارِيُّ في هذا البابِ (أي: الْمُرسَل) شاهدٌ للحديث في الباب الذي قبله، وإنما مَنَعه أن يجعلهما في بابٍ واحدٍ: أنَّ الحديث الآخَر ليس صريحاً في أنَّ التَّيَمُّمَ ضَرْبَةٌ واحدةٌ، إنما يُفهَم ذلك

---

[1] صحيح البخاري، كتاب: التيمم، باب: التيمم ضربة، رقم الحديث: (٣٤٧).

[2] صحيح البخاري، كتاب: التيمم، باب: التيمم ضربة، رقم الحديث: (٣٤٨).

[3] انظر: "فتح الباري" لابن حجر: (٣٦٣/١)، آخر كتاب التيمُّم.

استنباطاً، فاستحقَّ للإمام البُخَارِيّ أن يُفرِد له باباً دون أن يُعنونه؛ لأنه مُرْتَبِطٌ بالباب السَّابق[1].

والحالةُ الثانيةُ: التَّراجِمُ التي هي ليست بمَنْزلة الفَصْل مِمَّا قَبْلها ولكنها تتعلَّق بالكتاب:

يعني: أن يكون مضمونُ هذا البابِ مشتملاً على فائدةٍ تَتَّصِلُ بأصل موضوع الكتابِ الذي تفرَّعت عنه أبوابٌ.

ومثالُ ذلك: قولُ الإمامِ البُخَارِيِّ في كتاب الصَّلاة: "باب: إدخالُ البَعِير في المسجد للعِلَّة"، وأورد في هذا البابِ حديثاً عن أُمِّ سَلَمَة - رضي الله عنها - أنها قالت: شَكَوْتُ إلى رسول الله ﷺ أنِّي أَشْتَكِي[2]" قال ﷺ: «طُوْفِيْ مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ[3]»، فطُفْتُ، ورسولُ الله ﷺ يصلِّي إلى جَنْب البيت..."[4].

ثم أَوْرَدَ الإمامُ البُخارِيُّ بعد هذا البابِ باباً آخرَ بدون أن يَذكُر له عنواناً فقال: "باب"، وساقَ فيه حديثاً عن أنس بن مالك ﷺ: "أنَّ رَجُلَين مِن أصحاب النبيِّ ﷺ خرَجا مِن عند النبيِّ ﷺ في ليلةٍ مُظْلِمَةٍ، ومعهما مِثْلُ الْمِصْباحَين، يُضِيئان بَيْن أيديهما، فلمَّا افترقا صارَ مع كلِّ واحدٍ منهما واحدٌ، حتى أتى أهلَه"[5].

فكما يُلاحَظ: أنَّه لا تُوجَد علاقةٌ مباشرةٌ، أو مُناسَبةٌ بين البابَين، فلا يُعَدّ البابُ الذي تَرَكه الإمامُ البُخَارِيُّ بلا عنوانٍ كالفَصْل من الباب السَّابق، وإنما نُلاحِظ أنَّ الأبواب السَّابقة هي بخصوص المساجد عُموماً، وهذا الحديثُ الذي أورده الإمامُ البُخَارِيُّ في هذا البابِ (الْمُرسَل) هو في فضيلة الذَّهَاب للمسجد في الظُّلْمَة.

[1] انظر: "الواضح في مناهج المحدِّثين" للدكتور ياسر الشمالي، ص: ١٣٢.

[2] أي: شكوتُ إليه إنِّي مريضةٌ.

[3] أي: راكبةٌ على البعير.

[4] صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب: إدخال البعير في المسجد للعلة، رقم الحديث: (٤٦٤).

[5] صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب ٧٩، رقم الحديث: (٤٦٥).

رابعاً: منهجُه في إيراد الْمُعَلَّقات:

"الْمُعَلَّقاتُ" جمعُ "مُعَلَّقٍ"، وهوَ: ما سَقَط من إسناده واحدٌ أو أكثَرُ مِن الرُّوَاة من جهة المصنِّف، يعني: أن يُسقِط المصنِّفُ الواسطةَ بينه وبين مَن عَلَّق عنه، فقد يُسقِط طبقةً واحدةً، أي: يُسقِط شيخَه ويبتدئ بمن بعده.

وقد بلغت الْمُعَلَّقاتُ في هذا الكتاب (١٣٤١) مُعَلَّقاً، وكثيرٌ منها موصولٌ في موضع آخَر من الكتاب. وقد ألَّف الحافظ ابن حَجَرٍ كتاباً في وَصْل الباقي وهو (١٥٩) مُعلَّقاً، وسَمَّاه: "تغليق التعليق على صحيح البُخَارِيِّ"، وأضاف إليها المتابَعاتِ والموقوفاتِ، ولَخَّص كتابَه هذا في مقدّمة كتابه "فتح الباري شرح صحيح البُخَارِيِّ".

أمّا حُكم مُعَلَّقات هذا الكتابِ فمنها ما كان بصيغة الجزم فهو صحيحٌ عمَّن نُقِلَ عنه، أمَّا ما لم يكن فيه جزمٌ فليس فيه حكمٌ بصِحَّتِه عن المضاف إليه. ومعلومٌ أنَّ شرط الإمام البُخَارِيِّ متحقّق في الْمُسنَد، أمَّا الْمُعَلَّقاتُ فليست مِن غرض كتابه، وإنما أوردها لفوائدَ إضافيةٍ أخرى.

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة:

"الْمُرسَل" هو الحديثُ الذي رَفَعهُ التَّابِعيُّ إلى النبي ﷺ من غير ذِكْر الواسطةِ بينه وبين النبيِّ ﷺ، الذي هو: الصَّحَابِيُّ.

وكما سبق أنْ قلتُ: إنَّ اتِّصال السَّنَدِ شرطٌ من شروط الإمام البُخَارِيِّ في هذا الكتابِ، فإنَّ الأحاديث الْمُرْسَلَة التي أخرجها فيه فإنَّها ليست على شرطه، فهو لم يُخرِجها للاحتجاج بها، بل أخرجها في المتابَعات والشواهد.

ومنهجه في ذلك: أنه يُخرِج الحديثَ على الوجهَين: الإرسال والوَصْل، أو الوَقْف والرَّفْع، فيُخرِجه أوّلاً من طريق صحيح مُتَّصِل، ثم يذكر الْمُرسَلَ في المتابَعات والشَّواهد والْمُعَلَّقات، وبذلك يكون الْمُرسَلُ مُقَوِّياً للمُتَّصِل بعد أن ثبتت صِحَّةُ الوَصْلِ والرَّفْعِ.

سادساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الموقوفة:

"الموقوف" هو الحديثُ الذي أُضيف إلى الصَّحَابِي فقط مِن قوله أو فعله أو تقريره أو صِفته، ولم يكن مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

ويُورِد الإمام البُخَارِيّ الأحاديثَ الموقوفةَ في هذا الكتابِ من فتاوى الصَّحَابَة والتابعين ﷺ، ومن تفاسيرهم لكثيرٍ من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لِمَا يختاره من المذاهب في المسائل الخلافية بين الأئمَّة، ويجزم بما صَحَّ عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه.

سابعاً: منهجُه في تَكْرَار الحديث:

"التَّكْرَارُ" هو إعادةُ الحديثِ في بابٍ واحدٍ أو أكثر باللَّفْظ نفسِه، أو بزيادةٍ عليه، أو نقصانٍ، بطريقٍ واحدٍ أو أكثر[1].

وقد أكثر الإمامُ البُخَارِيُّ في هذا الكتابِ مِن ذكر الحديث الواحد في أكثر من موضعٍ، وغرضُه من ذلك فقهيٌّ؛ لأنه وَزَّع الأحاديثَ على الأبواب، واستنبط من كلِّ حديثٍ فوائدَ وأحكامَ ظاهرةً وخَفِيَّةً، فاحتاج لتَكْرَار الحديث في الأبواب بحسب مناسبة الحديث.

والذي يُنعِم النظرَ في تَكْرَار الحديث في هذا الكتاب، يُدرِك أنه في الظاهر، أمَّا في الحقيقة فلا تَكْرارَ؛ لأنَّ الإمام البُخَارِيّ إذا أعاد الحديثَ لا يُعيده بسَنَده ومَتْنه تماماً، بل يأتي في كلِّ مَرَّةٍ بفائدة نفيسة إمَّا في السَّنَد وإمَّا في الْمَتْن، أو فيهما معاً.

فإذا دَعَتْه الضَّرورةُ إلى التَّكْرار، وليس هناك سَنَدٌ آخَر مشتملٌ على فائدة جديدة؛ يلجأ إلى تعليق الحديث، فيكون قد قدَّمه بثوب جديد.

وقد بلغت الأحاديث التي كرَّرها بذات السَّنَد والْمَتْن (٢٣) حديثاً فقط[2].

---

[1] انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ١٧٥.

[2] انظر: "جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين" للدكتور عتر، ص: ٩٢.

ثامناً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتحويل للاختصار[1]:

(أ) جمعُ الشُّيوخِ بالعَطْف:

كان الأئمَّةُ المصنِّفون لكتب الرِّوايةِ إذا أرادوا إخراجَ حديثٍ؛ تَحمَّلوه من طريقَين أو أكثر، يَجمَعون بين شيوخهم أحياناً بالعطف بحرف الواو؛ ثم يَذكُرون الجزءَ المشتركَ من الإسناد بكامله، فيكون بذلك قد جمعوا روايتَين أو أكثرَ في سياق واحد.

وقد استعمل هذا العَطْفَ الإمامُ البُخَارِيُّ في هذا الكتابِ، وهذا مثالٌ لِجَمْع الشيوخ عنده، قال البُخَارِيُّ: "حَدَّثَنا أحمدُ بن يونس وموسى بن إسماعيل، قالا: حَدَّثَنا إبراهيمُ بن سَعْدٍ قال: حَدَّثَنا ابنُ شِهَاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ ...." الحديث[2].

فجَمَع البُخَارِيُّ في أوّل السَّنَد شَيْخَيْه "أحمد بن يونس" و"موسى بن إسماعيل" بالعطف بحرف الواو.

(ب) جمعُ الأسانيد بالتحويل:

يجمع الأئمَّةُ المصنِّفون لكتب الرِّوايةِ بين الأسانيد باستخدام حرفٍ يَدُلُّ على التحويل (أي: الانتقالُ من سَنَدٍ إلى آخَر)، وهو: حرفُ الحاءِ "ح".

والهدفُ من التحويل عندهم هو اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعدم تَكْرَار القَدْر المشترك بينها.

وتُوضَع حاءُ التحويلِ "ح" عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيدُ، ويكون عليه مدارُ مَخرَجِ الحديث.

وقد استخدم هذه الطريقةَ الإمامُ البُخَارِيُّ في عِدَّة مَوطِنٍ من مواطن هذا الكتابِ، أمَّا الأحاديثُ التي وَقَع فيها التحويلُ فيَبلُغ عددُها (١٥١) حديثاً.

---

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة" للدكتور علي نايف بقاعي، ص: ١٤٧، ١٤٨.

[2] انظر: "صحيح البخاري"، كتاب: الإيمان، باب: من قال: "إن الإيمان هو العمل"، رقم الحديث: (٢٦).

ومن أمثلة التحويل عند الإمام البُخَارِيّ في هذا الكتاب: قال البُخَارِيُّ:
"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُبَيْد بن مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُس، عن عُبَيْد الله، عن نَافِعٍ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: "رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ". ح.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بن موسى، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن بَكْرٍ، أَخْبَرَنا ابنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَني عُبَيْدُ الله، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ". ح.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الله بن نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله، قال: حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ الْعَبَّاسَ ﷺ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبِيْتَ بِمَكَّةَ لَيَالِيَ مِنًى مِن أَجْلِ سِقَايَتِه، فَأَذِنَ له". تَابَعَه أبو أُسامَةَ وعُقْبَةُ بن خالِدٍ وأبو ضَمْرَةَ[1].

يُلاحَظ هنا: أنّ الرَّاوي المشترك في ثلاثة أسانيد هو "عُبَيْد الله"، وأنّ ثلاثة رواةٍ عنه (وهم: عيسى بن يُونس، وابن جُرَيْج، وابن نُمَير) رووا عنه بصِيَغٍ مختلفةٍ للرِّواية، فاتّحدت تلك الصِّيَغُ، ووُضِعَتْ حاءُ التحويلِ قبل الرَّاوي المشترك.

تاسعاً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[2]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ من إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنّ الإمامَ البُخَارِيَّ قد يَذكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها، دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "ورواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو "نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول: "وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكان كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب: الحجّ، باب: هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى، رقم الحديث: (١٧٤٣).

[2] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥١

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام البُخَاريِّ في هذا الكتاب: "حَدَّثَنا قَبِيْصَةُ بن عُقْبَة، قال: حَدَّثَنا سفيانُ، عن الأَعْمَش، عن عبد الله بن مُرَّة، عن مَسْرُوْق، عن عبد الله بن عَمْرو: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ؛ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»، تابَعَه شُعْبَةُ عن الأَعْمَش"[1].

وقولُه أيضاً في حديثٍ آخَر: "تابعه عثمان المؤذِّن قال: حَدَّثَنا عَوْفٌ، عن مُحَمَّدٍ، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ نحوَه"[2].

عاشراً: مُصْطَلَحاته الخاصَّة:

وقد أطلق بعضُ الأئمَّة المصنِّفين في كتبهم جملةً وافرةً من الْمُصْطَلَحَات الخاصَّة بهم، التي يجب على الطلاب أن يُلِمّوا بها إلماماً جيداً ليَعرِفوا مُرَادَهم الحقيقيَّ بها؛ لذلك فقد قمتُ بشرحها وبيانِ مقصودها باختصارٍ في تعريف كلِّ كتابٍ من كتب الحديث التي تناولتُ بدراسة مناهج مصنِّفيها في هذا الكتاب.

ولا يُوجَد للإمامِ البُخَارِيِّ مُصْطَلَحٌ خاصٌّ في هذا الكتابِ غيرَ واحدٍ فقط، وهو: "قَالَ بَعْضُ النَّاسِ"، الذي يقوله في مواضِعَ معدودةٍ منه بَلَغَتْ نحوَ (٢٥) موضعاً عَقِبَ ذكرِ ترجَمة الباب؛ وذلك ردّاً على مَن رأى غيرَ رأيه في تلك المسائل أو الأبواب.

وقد اشتَهَر من غير تَحَقُّق: أنَّ الإمام البُخَارِيّ يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة النُّعمان (ت١٥٠هـ)!، وهذا غيرُ صحيحٍ البَتَّة؛ بل يريد به غيرَهُ من الأئمَّة أيضاً كالشَّافِعِيّ ومُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي وغيرهما.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافق، رقم الحديث: (٣٢).

[2] صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: اتِّباع الجنائز من الإيمان، رقم الحديث: (٤٦).

ثم هذا اللفظُ لا يستعمله الإمامُ البُخَارِيُّ للرَّدِّ دائماً، بل يقوله ثم يختاره، وقد يَتردَّدُ فيه[1].

الحادي عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أهمّ خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) شَرَط أنْ لا يُخرِج فيه حديثاً إلاَّ عند ثبوت اللِّقاء بين راويه والمروي عنه.

٢) وأنَّه أشَدُّ الأئمَّةِ المصنِّفين لكتب الحديث انتقاءً وتَحرِّياً للرُّوَاة؛ فلا يُخرِج في هذا الكتابِ إلاَّ للرُّوَاة الثِّقَات الأثبات.

المطلب ال

٣) وأنَّه أَوْلَى اهتمامَه بترجمة أبواب هذا الكتاب، وأبرز مِن خلالها إمامتَه الباهرةَ، وفِقْهَه الدقيقَ، وأنَّه كثيراً ما يَذكُر الآياتِ القرآنيةَ المناسبةَ للباب.

٤) وأنَّه أوضَحَ فيه ما اشتملت عليه الأحاديثُ من الفوائد الفقهية مع دِقَّة الاستنباط.

٥) وأنَّه إذا جَمَع فيه عِدَّةَ أسانيد لرواية حديثٍ فجَعَل اللفظَ للأخير.

٦) وأنَّه أكثرَ فيه من استعمال التعليقات.

٧) وأنَّه أورد فيه أقوالَ الصَّحَابَة ﷺ وغيرهم.

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوَّلاً: أهَمُّ رواياته:

أهَمُّ رواياتِ هذا الكتابِ ما رواه عن المصنِّفِ: الإمامُ الفَرَبْرِيُّ أبو عبد الله مُحَمَّد ابن يوسف بن مَطَرٍ (ت٣٢٠هـ)، وقد سمعه عن الإمام البُخَارِيِّ مرَّتين.

ثم سمع منه (أي: من الفَرَبْرِيّ) الكُشْمِيْهَنِيُّ أبو الهيثم مُحَمَّد بن مَكِّيّ بن مُحَمَّد الْمَرْوَزِيّ (ت٣٨٩هـ)، وأبو زَيْد الْمَرْوَزِي مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله (ت٣٧١هـ)، وبه اشتهرت روايةُ هذا الكتابِ، وراجَتْ وشاعَتْ.

---

[1] انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ٤٠٨، ٤٠٩.

ثانياً: أَهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

"الشُّرُوْحُ" جمعُ "شَرْحٍ"، وهي: الكتبُ التي يشرح فيها أصحابُها متونَ الحديثِ، ويفسِّرون غريبَ ألفاظِه، ويوضِّحون مَعانِيه، ويتكلَّمون على أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، ويبيِّنون ما يُستنبَط منه من أحكامٍ وما يُستَفاد منه[1].

أمَّا "الْحَوَاشِي" فواحِدُها: "حاشِيَةٌ"، وهي تعليقاتٌ تُكتَب على هامِش الصَّفحة أو بين أَسْطُرِها، ويُراد بها في الغالبِ تفسير ألفاظٍ مُبهَمَةٍ جاء ذكرُها في الْمَتْن، كما أنها تشمل أيضاً تقييداتٍ واعتراضاتٍ وتوجيهاتٍ وزياداتٍ على الْمَتْن مِن الْمُحَشِّي.

ومن أَهَمِّ شروح هذا الكتاب:

١) "**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**": للحافظ ابن الْمُلَقِّن، أبي حَفْص، سِراج الدين، عُمَر بن عليّ الأنصاري (ت٨٠٤هـ): وهو شرحٌ ضخمٌ للصحيح يحتوي على (٣٦) مجلَّداً، ويُعتبَر من أَهَمّ شروحه، اهتمَّ فيه المؤلِّفُ باستنباط الأحكام الفقهية من أدلَّتها ذاكراً الرِّوَايات عن الصَّحَابة والتابعين ﷺ، والعلماءِ والفقهاءِ، واعتنى بشرح غريب الحديث اعتناءً جيداً، وكذلك شَرَح تراجمَ أبواب الصحيح شرحاً وافياً، وكَشَف أَوْجُهَ تَعلُّقِ الأحاديث بها، وأَوْلَى عنايتَه بتخريج الأحاديث من "صحيح مُسْلِمٍ" و"السُّنَن الأربعة".

٢) "**فَتْحُ الباري شرح صحيح البُخَارِيّ**": للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني، أبي الفَضْل، شِهَاب الدين، أحمد بن عليّ (ت٨٥٢هـ): وهو أَجَلُّ شروحِ الصحيح وأوفاها، وأهَمُّها وأشهَرُها، وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ اعتناءً كبيراً بالصِّناعة الحديثية والجوانب الفقهية، وبيانِ معاني الألفاظ وضبطِها وإعرابِها، وذكرِ الأحكام والفوائد المستفادة من الأحاديث، والمباحث الأصولية، كما اهتمَّ فيه بجمع طُرُق الحديث، وذكرِ رواياته في كتب

---

[1] معجم المصطلحات الحديثية: للمؤلِّف، ص: ٢٩٩.

الحديث الأخرى ، وكذلك تَوسَّع في ذكر الشَّواهد والأحاديث الواردة في الباب، وحَكَم على كثير من أسانيدها. ولهذا الشرحِ مقدمةٌ قيمةٌ في غاية الإفادة، سَمَّاها المؤلِّفُ: "هَدْيَ السَّاري".

٣) "**عُمْدَةُ القاري شرح صحيح البُخَارِيّ**": للعلاَّمة العَيْنِيّ، بَدْر الدين، محمود ابن أحمد (ت٨٥٥هـ): يلي هذا الشرحُ "فتحَ الباري" في الأهمية والإفادة والشُّهْرَة، ويحتوي على مباحث نفيسة في موضوعات مختلفة، وخاصةً في أحاديث الأحكام التي تتعلّق بالخِلاف بين المذاهب الفقهية، وبما أنَّ المؤلِّفُ حنفيٌّ المذهبِ فإنَّه كغيره من الشُرّاح ينتصر لمذهبه. وإضافةً إلى ذلك فإنَّ هذا الكتاب يمتاز بالتوسُّع في الأنساب واللُّغات والبيان والبديع ونحوها، لكنَّ المؤلِّف لم يستمرَّ في ذلك كلِّه على منهجٍ واحدٍ، حيثُ أطال كثيراً شَرْحَ الأحاديث في الأجزاء الأربعة الأُوْلَى عن بقية أجزاء الكتاب.

٤) "**إرشاد السَّاري إلى شرح صحيح البُخَارِيّ**": للإمام القَسْطَلاَّني، شِهاب الدين، أحمد بن مُحَمَّد الخطيب (ت٩٢٣هـ): وهو شرحٌ مُخْتَصَرٌ، كثيرُ النفع، لا غِنى عنه للطُّلاَّب، وقد اهتمَّ فيه مؤلِّفُه بضبط الكلمات، وبيانِ مدلولاتِها اللُّغَوية، وإعرابِ الْجُمَل والكلمات، وذِكْرِ الفُروق بين الرِّوايات والْمُقارَنةِ بينها.

وكذلك مِن شروحه وحواشيه المفيدة:

١) "**إعلام السُّنَن في شرح صحيح البُخَارِيّ**": للإمام الْخَطَّابي، أبي سليمان، حَمْد بن مُحَمَّد بن إبراهيم البُسْتِيّ (ت٣٨٨هـ)، وهو يُسَمَّى أيضاً: "الإعلام بشرح ما أشكل في البُخَارِيّ على الأفهام" و"إعلام المحدِّث": يُعتبَر هذا الشرحُ من أوائل الشروح للصحيح.

٢) "**الكَوَاكِبُ الدَّرَارِي في شرح صحيح البُخَارِيّ**": للإمام الكِرْماني، شمس الدين، مُحَمَّد بن يوسف بن علي البغدادي (ت٧٨٦هـ).

٣) **"عَوْنُ الباري لِحَلِّ أدِلَّة البُخَارِيّ"**: للشيخ صِدِّيق حسن خان القِنُّوْجِي (ت١٣٠٧هـ): شَرَح فيه "التجريدَ الصريحَ لأحاديث الجامع الصحيح" للشيخ أحمد بن عبد اللَّطِيف الشَّرْجي الزَّبِيْدِي (ت٨٩٣هـ).

٤) **"لامِعُ الدَّرَاري على جامع البُخَارِيّ"**: للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهي (ت١٣٢٣هـ): وهو عبارةٌ عن مجموعةٍ من أماليه في الصحيح.

٥) **"فَيْضُ الباري على صحيح البُخَارِيّ"**: للشيخ مُحَمَّد أنور شاه الكَشْمِيري (ت١٣٥٢هـ): وهو عبارةٌ عن أمالٍ قُيِّدَتْ من دروسِه في "الصحيح".

٦) **"مِنْحَةُ الْمَلِك الجليل شَرْحُ صحيح مُحَمَّد بن إسماعيل"**: للشيخ عبد العزيز ابن عبد الله الرَّاجحي: استفاد المؤلِّفُ في تأليف هذا الشَّرحِ من شُرَّاح "الصحيح" السَّابِقين مع التعليق على كلامهم في مَواضِع عِدَّة، ونبَّه على عددٍ من المسائل العَقَدِيَّة على منهج أهل السُّنَّة والجماعة، واستدلَّ بأحاديث عِدَّةٍ على مسائل الفقه والأصول وغيرهما.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

تُقصَد بـ"الْمُختصَرات" تلك الكتب التي قام فيها العلماءُ بتخليص واختصار كتب الحديث النبويّ لتقريب السُّنَّة بين يدي الأُمَّة، وكذلك لتقريبها على المتحفِّظ، والاقتصارِ على الأحاديث الْمُهِمَّة، وخاصَّةً التي عليها مدارُ الإسلامِ. ومِن أهمِّ مُختصَرات هذا الكتاب:

١) **"التَّجْرِيْدُ الصَّرِيْحُ لأحاديث الجامع الصحيح"**: للشيخ الزَّبِيْدِي أبي العَبَّاس أحمد بن عبد اللَّطِيْف الشَّرْجي (ت٨٩٣هـ): وهو مِن أشهر الْمُختصَرات للصحيح، يُعرَف بـ"مختصر الزبيدي". حَذَف منه صاحبُه ما تكرَّر، وجَمَع فيه ما تفرَّق في الأبواب، وحَذَف الأسانيدَ مُقصِّراً على الصَّحَابيِّ فقط.

٢) **"مُخْتَصَرُ صحيح البُخَارِيّ"**: للشيخ الألباني مُحَمَّد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ): اختصر فيه أسانيدَه، وحَذَف مُكرَّراتِه، وجَمَع رواياتِه في مكان واحد.

٣) **"مُخْتَصَرُ صحيح البُخَارِيّ"** :للدكتور سَعْد بن ناصر الشَّثْري: حَذَف منه الأسانيدَ وآثارَ التابعين والْمُعَلَّقات، وجَمَع أطرافَ الحديثِ في الْمَوطِن الأوّل من الْمَواطِن التي وَرَد فيها الحديثُ، وشَرَح بعضَ الألفاظ الغريبة.

****

منهجُ الإمام مُسْلِمٍ في كتابه "الْمُسْنَد الصَّحيح الْمُخْتَصَر"

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو الحسين، مُسْلِمُ بن الْحَجَّاج بن مُسْلِمٍ القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُورِيّ: الإمامُ الحافظُ الْمُجَوِّدُ، الثَّبْتُ الْحُجَّةُ.

وُلد بنَيْسَابور[2] سنةَ ٢٠٦هـ، وتُوُفِّيَ بقرية "نَصْرآباد" الواقعة قُرْبَ نَيْسَابُوْر سنةَ ٢٦١هـ. طلب الحديثَ صغيراً، ورَحَل إلى الْحِجَاز والشَّام ومِصْر والعِرَاق، وانتفع كثيراً بالإمامَين أحمد بن حَنْبَل والبُخَارِيّ. أمَّا الرَّاوُوْن عنه فكثيرون، ومنهم: أبو عَوَانة، والتِّرْمِذِيّ، وابن خُزَيْمَة.

وقد أثنى عليه أكابرُ أئمَّةِ الحديث، قال الإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ): إنه "أحدُ أعلام أئمَّة هذا الشَّأن، وكبار المبرَّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرَّحَّالين في طلبه إلى أئمَّة الأقطار والبلدان..."[3].

أشهَرُ مصنَّفاته في الحديث: "الْمُسنَد الصحيح الْمُخْتَصَر" (المعروف بـ"صحيح مُسْلِمٍ")، و"الْمُسنَد الكبير على الرجال"، "كتاب التمييز"، و"العِلَل والأسماء"، و"الكُنَى والوُحْدَان"، و"الأفراد الْمُخَضْرَمُون"، و"الطبقات"، و"أوهام المحدِّثين"، و"سؤالات أحمد بن حَنْبَل"، وغيرها.

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي، (١٥/٢١٠، ٢١٧)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٥٨٨، ٥٨٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٢/٢٢٤، ٢٣٢).

[2] وهي مدينةٌ عظيمةٌ تقع اليومَ في مقاطعة "خُرَاسان" في شمال شرق إيران.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١٢٢).

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى المصنِّفُ الإمامُ مُسْلِمٌ هذا الكتابَ بـ"الْمُسنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ"[1]، ولكنه اشتهر بـ"صحيح مُسْلِمٍ" نسبةً إلى مصنِّفه.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

يُعَدُّ هذا الكتابُ أحدَ مصادرِ الأحاديث الصحيحة المجرَّدة المهمَّة بعد "صحيح البُخَارِيّ"، وقد لَبِثَ الإمامُ مُسْلِمٌ في تصنيفه خمسَ عشرة سنةً، وبعد أنْ أكمله؛ عَرَضه على أئمَّة الحديث في عصره وذاكَرَهم فيه، وحَذَف كلَّ حديثٍ كان لهم عليه ملاحظاتٌ، و لم يترك فيه إلاَّ الأحاديثَ التي اجتمعت كلمتهم على صِحَّتها.

ثالثاً: أيُّ الصَّحِيْحَيْن مُقَدَّمٌ؟:

اختلف العلماءُ: أيُّ "الصَّحِيْحَيْن" يُقدَّم: "صحيحُ البُخَارِيّ" أم "صحيح مُسْلِمٍ"؟

والصَّوابُ الذي عليه العلماءُ المحقِّقون: أنَّ "صحيح البُخَارِيّ" مُقَدَّمٌ على"صحيح مُسْلِمٍ"؛ لأنَّ شرط الإمام البُخَارِيّ أقوى وأمتَنُ من شرط الإمام مُسْلِمٍ، وإنْ كان بعضُ علماء الْمَغَارِبَةِ قدَّموا "صحيحَ مُسْلِمٍ" على "صحيح البُخَارِيّ" من جِهَة حُسْنِ الترتيب، وحُسْنِ السِّيَاق، وجَمْعِ الأحاديث التي في مَوضِعٍ واحدٍ في مكانٍ واحدٍ، فـ"صحيحُ مُسْلِمٍ" مُقَدَّمٌ مِن هذه الْجِهَة، لكنَّ مِن جهة الصِّحَّةِ لا شَكَّ أنَّ "صحيح البُخَارِيّ" مُقَدَّمٌ، فالإمامُ البُخَارِيُّ فاقَ في الصِّحَّة، والإمامُ مُسْلِمٌ فاقَ في حُسْن الصِّناعة، وحُسْنِ الترتيب، وحُسْنِ السِّيَاق[2].

---

[1] انظر: "الإسناد من الدين" للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص: ١٢.

[2] منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل: للشيخ عبد العزيز الرَّاجحي: (١/١٢).

رابعاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الإمام النَّوَوِيّ: "مَن حقَّق نظرَه في (صحيح مُسْلِمٍ) رحمه الله، واطَّلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه، وحُسْنِ سِياقته، وبديعِ طريقته، من نفائس التحقيق، وجواهرِ التدقيق، وأنواعِ الوَرَع والاحتياطِ والتحرِّي في الرِّواية وتلخيصِ الطُّرُق واختصارِها، وضَبْطِ متفرّقها وانتشارِها، وكثرةِ اطِّلاعه واتِّساعِ روايته، وغيرِ ذلك مِمَّا فيه من الْمَحَاسِنِ والأعجوبات، واللَّطائف الظاهرات والْخَفِيّات؛ عَلِمَ أنه إمامٌ لا يلحقه من بعد عصره، وقَلَّ مَن يُساوِيه بل يُدانِيه مِن أهل وقته ودهره"[1].

خامساً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٣٠٣٣) حديثاً دون الْمُكَرَّر[2]، وبالْمُكَرَّر (٥٧٧٠) حديثاً.

أمَّا عددُ أحاديث الكتاب بالْمُكَرر ومع الشَّواهد والْمُتابَعات فيَبلُغ (٧٣٨٥) حديثاً بدون أحاديث المقدِّمة التي عددُها (١٠) أحاديث.

وقد أفاد الحافظ السُّيُوْطِي (ت٩١١هـ): أنَّ الإمام مُسْلِماً وافَقَ الإمامَ البُخَارِيَّ على تخريج ما فيه من الأحاديث إلاَّ (٨٢٠) حديثاً[3].

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٥٤) كتاباً، وقد يكون في بعض النُّسَخ أكثر منه؛ لأنَّ البعض جَعَل بعضَ أبوابه كتباً، فكَثُرَتْ عنده.

وأوّلُ كتبِه: "كتابُ الإيمان" وآخِرُها: "كتابُ التفسير".

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١٢٢، ١٢٣).

[2] حسب عدِّ الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي.

[3] تدريب الراوى: للسيوطي: (١/١٤١).

(ج) عددُ أبوابه:

لم يَضَعْ الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتاب بعد مقدِّمته إلاَّ الحديث السَّرد، وما يُوجَد الآن في نُسَخه من الأبواب المترجَمة فهي ليست من صُنْعه، وإنما صَنَعها جماعةٌ بعده من نُسَّاخه أو شُرَّاحه، وأهَمُّهم الإمامُ النَّوَوي في شرحه "الْمِنْهَاج في شرح صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج"، فعلى ذلك ما وَضَعه هو من الأبواب يَبلُغ عددُها (١٣٢٩) باباً[١]، وعند البعض (١٣٥١) باباً[٢].

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

قَصَد الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتاب إلى تخريج الحديث الصحيح دون غيره، وشَرَط فيه أن يكون الحديثُ مُتَّصِلَ الإسناد بنقل الثِّقَة عن الثِّقَة مِن أوّله إلى منتهاه، سالِماً من الشُّذوذ والعِلّة[٣]. وشَرَط في الْمُعَنْعَن[٤] ثبوتَ الْمُعاصَرةِ مع ثِقَة الراوي وعدم تدليسه؛ لأن الثِّقَة غير المدلِّس لا يستجيز أن يقول "عن فلانٍ" وقد لاَقَاه وسمع منه.

وقد انتقى الإمامُ مُسْلِمٌ أحاديثَ هذا الكتابِ من مسموعات كثيرة صحيحة، قال: "ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا! إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه"[٥]، وقال: "صنّفتُ هذا الْمُسنَدَ الصحيحَ من ثلاثمئة ألف حديثٍ مسموعةٍ"[٦].

فعلى ذلك فهو مثلُ شيخِه الإمام البُخَارِيّ، الذي لم يَستوعِب أيضاً كلَّ الصحيحِ في كتابه.

---

[١] حسب عدّ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

[٢] حسب عدّ الشيخ عبد الصمد في كتابه "الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، ص: ١٢٧، ١٢٨.

[٣] صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح، ص: ٧٢ .

[٤] هو الحديثُ الذي رُوِيَ بصيغة "عن"، كأن يقول الرَّاوي: "فلانٌ عن فلانٍ".

[٥] صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب: التشهُّد في الصلاة، ص: ١٧٢.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١٣٠).

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

بدأ الإمامُ مُسْلِمٌ هذا الكتابَ بمقدِّمةٍ علميةٍ مفيدةٍ، ذَكَر فيها طريقتَه في تصنيفه له، وبيَّن فيها جملةً مُهِمّةً في علوم الحديث.

ولم يرتِّب المصنِّفُ هذا الكتابَ على الأبواب الفقهية، ولكنه مع ذلك أورد فيه الأحاديثَ مرتَّبةً، وكأنَّ الكتاب كلّه مُبوَّبٌ. بدأها المصنِّفُ بكتاب الإيمان ثم بكتاب الطهارة...، وانتهى بكتاب التفسير.

ثالثاً: منهجُه في تَراجِم الأبواب:

لم يَجعَل الإمامُ مُسْلِمٌ لأبواب هذا الكتابِ عناوينَ تَدُلُّ عليهما مثلما جَعَلها شيخُه الإمام البُخَارِيّ لأبواب صحيحه، لكنه - أي مُسْلِمٌ - رتَّب أبوابَ هذا الكتابِ ترتيباً مُحكَماً سهَّل على مَن جاء بعده وَضْعَ عناوين لها، أمثال الإمام النَّووي في شرحه له، ووَضَع لأبوابه تَراجِمَ تليق به، وكانت كلُّها من "التَّراجِم الظَّاهرة"، وهي التي يَدُلُّ عنوانُ الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالةً واضحةً، فلا يحتاج القارئُ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال[1].

رابعاً: منهجُه في إيراد الْمُعَلَّقات:

"الْمُعَلَّقاتُ" في هذا الكتابِ نادرةٌ، واختلف العلماءُ في تحديد عددِها، فذهب بعضُهم إلى أنها: اثنا عشر. والأرجَحُ ما ذهب إليه الحافظُ ابن حَجَرٍ مِن أنها سِتَّةٌ فقط؛ لأنَّ السِّتَّة الباقية بصيغة الاتِّصال، لكن أبْهَمَ المصنِّفُ في كلٍّ منها اسمَ مَن حدَّثه[2].

---

[1] وقد سَبَق مثالٌ توضيحيٌّ لهذه التَّراجِم في تعريف "منهج الإمام البُخَارِيّ في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح" في المبحث الثاني من القسم الأوّل.

[2] انظر: "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض" للدكتور حسن شواط، ص: ٤٩ ، ٥٠.

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة:

وقد قلتُ فيما سبق: إنّ اتّصال السَّنَدِ من أهمّ شروط الإمام مُسْلِمٍ في هذا الكتاب. أمَّا الأحاديثُ الْمُرْسَلَةُ التي رواها في هذا الكتاب فهي ليست على شرطه، فهو لم يُخرِجها للاحتجاج بها، وإنما أخرجها في المتابَعات والشَّواهد، ولكن يَندُر وجودها، حيث لا تتجاوز عشرةَ أحاديث في هذا الكتاب.

وهو يُورِد - غالباً ما - الحديث الْمُرسَل للاحتجاج منه بالحديث الْمُسنَد، ليبيِّن أن الْمُرسَل منه قد تبيَّن اتصالُه من وجهٍ آخَر.

وطريقته في ذلك: أنه يُخرِج الحديثَ على الوجهَين: الإرسال والوَصْل، أو الوَقْف والرَّفْع، فيُخرِجه أوّلاً من طريق صحيحٍ مُتَّصِلٍ، ثم يَذكُر الْمُرْسَلَ في المتابَعات والشَّواهد.

سادساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الموقوفة والمقطوعة:

يشتمل هذا الكتابُ على عدد قليل من الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، وقد أورد الإمامُ مُسْلِمٌ معظمَها في مقدِّمة الكتاب لا في أصله، كما أنَّ أكثرَها يتعلّق بمسائل رواية الحديث، وأمَّا ما أورده من الْمُعَلَّقات خارجَ المقدِّمةِ فهو يتعلّق بمناسبات وُرود أحاديث مرفوعة. وقد ألَّف الحافظُ ابن حَجَرٍ في ذلك كتاباً سَمَّاه: "الوقوفَ على ما في صحيح مُسْلِمٍ من الموقوف"، وأوصله إلى (١٩٢) حديثاً.

سابعاً: منهجُه في تَكْرار الحديث:

لا يكرِّر الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتابِ الحديثَ إلاَّ مع اختلافٍ في سَنَده أو مَتْنه، أو لفائدة جديدة.

ثامناً: منهجُه في إيراد الأحاديث برُمَّتِها:

تَحرَّى الإمامُ مُسْلِمٌ الدِّقَّةَ الشديدةَ في مَرْوِيَّاته، فهو يَذكُرها كما رواها وسمعها، لذلك لم تقع في هذا الكتابِ الأحاديثُ الْمُقَطَّعةُ، وقد تفرَّد هذا الكتابُ بهذه الميزةِ بين كتب الحديث.

تاسعاً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتحويل للاختصار[1]:

(أ) جَمْعُ الشُّيوخ بالعَطْف:

أكثَرَ ذلك الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتابِ، حيثُ إنه إذا أراد إخراجَ حديثٍ؛ تَحمَّله من طريقَين أو أكثر، وجَمَع بين شيوخه أحياناً بالعطف بحرف الواو؛ ثم ذَكَر الجزءَ المشتركَ من الإسناد بكامله، فيكون بذلك قد جَمَع روايتَين أو أكثرَ في سِياقٍ واحدٍ.

ومِن أمثلة جَمْع الشيوخ عنده: قال مُسْلِمٌ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن بَكَّار بن الرَّيَّان، وعَوْنُ بن السَّلام، قالا: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن طَلْحَة، عن زُبَيْدٍ، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ ..." الحديث[2].

فجَمَع الإمامُ مُسْلِمٌ في أوّل السَّنَدِ شَيْخَيْه "مُحَمَّدُ بن بَكَّار بن الرَّيَّان" و"عَوْنُ بن السَّلام" بالعطف بحرف الواو.

(ب) جَمْعُ الأسانيد بالتحويل:

جَمَع الإمامُ مُسْلِمٌ بين الأسانيد باستخدام حرف الحاء "ح"، الذي يَدُلُّ على التحويل، أي: الانتقال من سَنَدٍ إلى آخَر.

وكان الإمامُ مُسْلِمٌ مِن أكثر الأئمَّةِ المصنِّفين لكتب الرِّوايةِ سلوكاً لهذه الطريقةِ، وهدفُه من التحويلِ اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعدم تكرار القَدْر المشترك بينها.

ويَضَعُ الإمامُ مُسْلِمٌ حاءَ التحويلِ "ح" قبل الرَّاوي الذي تلتقي عند الأسانيدُ، إذا تحدَّث بصيغة الرِّواية مثل: "حَدَّثَنا"، و"أَخْبَرَنا"، و"أَنْبَأَنا"، أو "عَنْ"، أو غير ذلك مِن صِيَغ التعبير عن طُرُق التحمُّل.

---

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة" للبقاعي، ص: ١٤٩.

[2] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوقٌ وقتاله كفرٌ»، رقم الحديث: (١١٦).

أمَّا إذا اختلفت صيغةُ الرِّواية؛ فهو يَضَع حاءَ التحويلِ بعد الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيدُ.

ومِن أمثلة التحويل عند الإمام مُسْلِمٍ في صحيحه:

حَدَّثَنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، حَدَّثَنا وَكِيعٌ، عن سُفْيَانَ، ح.

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاهما عنْ قَيْس بن مُسْلِم، عن طارِق بن شِهَاب، وهذا حديثُ أبي بَكْرٍ قال: " أوَّلُ مَن بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يومَ العِيْدِ قبل الصَّلاةِ مَرْوَانُ، فقام إليه رَجُلٌ فقال: الصَّلاةُ قبل الْخُطْبَةِ. فقال: قد تُرِكَ ما هُنَالِكَ. فقال: أبو سَعِيدٍ: أمَّا هذا فقد قَضَى ما عليه. سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ؛ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيْمَانِ».

ويُلاحَظُ هنا: أنَّ الراوي المشترك في السَّنَدَيْن هو "قَيْسُ بن مُسْلِم"، وأنَّ كِلاَ الرَّاوِيَيْن عنه، سفيان وشُعْبَة قالا: "عن"، فاتَّحدت صيغةُ الرواية "عن"، ووُضِعَتْ حاءُ التحويل قبل الراوي المشترك الذي هو: قَيْسُ بن مُسْلِمٍ.

وقال الإمامُ مُسْلِمٌ: "حَدَّثَنا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة: حَدَّثَنا عبدُ الله بن نُمَيْرٍ. ح.

وحَدَّثَنا عبدُ الله بن نُمَيْرٍ: حَدَّثَنا أبي، حَدَّثَنا الأَعْمَشُ. ح.

وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بن حَرْبٍ: حَدَّثَنا وَكِيْعٌ، حَدَّثَنا سفيانُ عن الأعمش، عن عبد الله بن مُرَّةَ، عن مَسْرُوق، عن عبد الله بن عَمْرٍو، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيْهِ كَانَ مُنَافِقاً خالِصاً...»[1].

ويُلاحَظُ هنا: أنَّ الراوي المشترك في هذه الأسانيد هو "الأَعْمَشُ"، وأنَّ صيغة الرواية مختلفةٌ، فمَرَّةً قِيل: "حَدَّثَنا الأَعْمَشُ"، ومَرَّةً قِيل: "عن الأَعْمَش"، فوُضِعَتْ حاءُ التحويل بعد الراوي المشترك الذي هو: الأَعْمَشُ.

---

[1] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، رقم الحديث: (٥٨).

عاشراً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[1]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ منَ إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنَّ الإمامَ مُسْلِماً قد يَذكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "رواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو "نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بِمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول: "وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكان كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام مُسْلِمٍ في حديث جبرئيل بعد أنْ ساقه بكامله: "وسَاقُوا الحديثَ بمعنى حديثِ كَهْمَسٍ، وإسنادِه وفيه بعضُ زِيادةٍ وَنُقْصَانُ أَحْرُفٍ"[2].

وقولُه أيضاً في حديثٍ آخَر: "وساقَ الحديثَ بمثله"[3].

وقولُه أيضاً في حديثٍ آخَر: "زادَ خَلَفٌ في روايته: «شهادةُ أنْ لاَ إلهَ إلاَّ الله»، وعَقَد واحدةً[4].

وقولُه أيضاً في غيره: "وفي حديث مَعْمَرٍ مكان هذه الكلمةِ: «فَلَمْ يَزَالاَ به»[5].

الحادي عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أهمّ خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) صدَّره بمقدِّمةٍ قيِّمةٍ اشتملت على جُمَلٍ ونُبَذٍ مفيدةٍ من علوم الحديث.

٢) وأنَّه أجاد في ترتيب أحاديث هذا الكتابِ.

---

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥١، ١٥٢.

[2] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: ببيان الإيمان والإسلام والإحسان...، رقم الحديث: (٨).

[3] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: السؤال عن أركان الإسلام. ، رقم الحديث: (١٢).

[4] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله تعالى...، رقم الحديث: (١٧).

[5] صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على صحة إسلام مَن حضره الموتُ...، رقم الحديث: (٢٤).

٣) وأنَّه أورد فيه أحاديثَ البابِ كلِّها في موضعٍ واحدٍ، ولا يكرِّر الحديثَ إلاَّ نادراً جداً، وإنْ اشتمل على أحكام متعدِّدة.

٤) وأنَّه جَمَع فيه طُرُقَ الحديثِ الواحدِ في موضعٍ واحدٍ، مِمَّا جعل الوقوفَ على المطلوب فيه سَهْلاً ميسوراً.

٥) وأنَّه اقتصر فيه على ما صَحَّ مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ، ولم يُدخِل فيه أقوالَ الصَّحَابَة والتابعين ﷺ إلاَّ في مواضع قليلة.

٦) وأنَّه روى فيه الحديثَ باللَّفظ لا بالمعنى.

٧) وأنَّه نبَّه فيه على ما في ألفاظ الرُّوَاة من الاختلاف في المتون والأسانيد، ولو كان المختلفُ فيه حرفاً واحداً.

٨) وأنَّه اعتنى فيه بالتمييز بين ألفاظ التحمُّل: "حَدَّثنا" و"أخبرنا".

٩) وأنَّه عيَّن فيه اللفظَ مِن شيوخه إذا أسند الحديثَ إليهم، فيقول: "حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ واللفظُ لفلانٍ".

١٠) وأنَّه أكثر فيه مِن استعمال التحويل في الأسانيد؛ وذلك لجمعه طُرُقَ الحديث المتعلّقة بموضوعٍ مُعيَّنٍ في موضعٍ واحدٍ.

١١) وأنَّه أقلَّ فيه التعليقَ.

١٢) وأنَّه لم يتعرَّض فيه لاستنباط الأحكام الفقهية.

١٣) وأنَّه تحرَّى فيه في عدم الزيادة في أنساب الرُّوَاة على ما سمعه من شيخه، فإذا أراد توضيحَ نسبِ الراوي من عنده؛ بيَّن ذلك بين هِلالَين.

١٤) وأنَّه أخرَجَ فيه أربعين حديثاً من العوالي، والتي عَلاَ في أسانيدها على شيخه الإمام البُخَارِيّ برَجُلٍ في كلٍّ منها، وقد جَمَعها الحافظُ ابن حَجَرٍ في كُتَيِّبٍ سَمَّاه: "عوالِي مُسْلِمٍ".

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

أشهَرُ روايات هذا الكتابِ وأهَمُّها: روايةُ الإمام ابن سفيان أبي إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٠٨هـ): الذي روى "الصحيحَ" عن مصنِّفه الإمام مُسْلِمٍ بفَوْتٍ[1]، ورواه وِجَادةً[2] وهو في الْحَجّ. وقد وصفه المحدِّثون بأنه "راوي صحيح مُسْلِمٍ".

ثم أشهَرُ مَن روى عن ابن سفيان هذا الكتابَ هو: أبو أحمد مُحَمَّد بن عيسى الْجَلُوْدِيّ (ت٣٦٨هـ).

ثم أشهَرُ مَن روى عن الْجَلُوْدِيِّ هو: أبو الحسن عبد الغافِر بن مُحَمَّد الفَسَوِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٤٨هـ)، وبه اشتهرت روايةُ هذا الكتابِ وراجَتْ وشاعَتْ.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) **"الْمِنْهَاجُ في شرح صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج"**: للإمام النَّوَوي، أبي زكريا محيي الدين، يَحْيَى بن شَرَف (ت٦٧٦هـ): وهو شرحٌ متوسِّطٌ للصحيح، لكنه مفيدٌ للغاية، جَمَع فيه مؤلِّفُه بين أحكام الفِقْه ومعاني الحديث النبوي، بطريق التحليل اللُّغَوي لتفسير الحديث، والأحكام الفقهية، كما اعتنى فيه بأسماء الرجال وضبطِها، وبيانِ أسماء ذوي الكُنَى والْمُبْهَمات، والكلامِ على بعض الرُّوَاة جرحاً وتعديلاً. وتَسبِقُ هذا الشرحَ مقدِّمةٌ ضافيةٌ عليه، حافلةٌ بالفوائد القيِّمة في الحديث النبوي وعلومه.

---

[1] يعني: أنه لم يسمع الصحيحَ كاملاً من الإمام مسلم، بل إن له فائتاً لم يسمعه، يُقال فيه: "أخبرنا إبراهيم عن مسلم"، وذلك الفوت في كتاب الحجّ وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة.

[2] هي: أن يجد الطالبُ كتابَ شخصٍ فيه أحاديثٌ بخطِّ شيخٍ يَرْوِيها عنه ذاك الشخصُ، ويَعرِف الطالبُ خطَّ ذاك الشيخِ، وليس له سماعٌ منه، ولا إجازةَ. أو لَقِيَ الطالبُ ذاك الشيخَ ولكن لم يَسْمَعْ مِنْهُ ذلك الحديثَ الَّذي وَجَده بخَطِّهِ، ولا لَهُ منهُ إجازَةٌ ولا نحوها. (انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح: ص: ٢٠٩).

٢) **"فَتْحُ الْمُلْهِم في شرح صحيح مُسْلِمٍ"**: للشيخ شَبِّيْر أحمد العُثماني (ت١٣٦٩هـ): يُعتبَر هذا الشرحُ من أحسن الشروح المعاصَرة للصحيح، ويحتوي على الكثير من الفوائد الغزيرة والنُّكَت العلمية واللطائف النفيسة التي تتعلّق بأحاديث الصحيح. لكن لم يُكمِله المؤلِّفُ، وقد بَلَغ إلى كتاب النِّكاح فقط، ثم كمَّله الشيخُ مُحَمَّد تَقِيّ العثماني، واحتوت تكملته على مباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، وقد تناول فيها الشيخُ عدداً كبيراً من القضايا الفقهية المستجدّة، وأزال ما أُثير حول بعض الأحاديث من الشُّبُهات والشُّكوك في أسلوبٍ عصريٍّ.

٣) **"فَتْحُ الْمُنْعِم شرح صحيح مُسْلِمٍ"**: للشيخ موسى شاهين لا شِيْن (ت١٤٣٠هـ): وهو شرحٌ جيدٌ، تناول فيه المؤلِّفُ شرحَ كلِّ حديثٍ بعبارةٍ مبسَّطةٍ وأسلوبٍ سهلٍ تحت عنوان "المعنى العام". ثم تكلَّم عن كلمات الحديث وتراكيبه من الناحية اللغوية وما يحتاجه الطلاب من النحو والبلاغة تحت عنوان: "المباحث العربية". ثم بَسَط الأحكامَ الشرعيةَ، وجمع بين الرِّوَايات المختلفة، وعَرَض آراءَ العلماء في وجه الاستدلال به أو الرَّدّ عليه، وأبرز ما يُؤخَذ منه من الأحكام والفوائد تحت عنوان: "فقه الحديث".

وكذلك من شروحه وحواشيه المفيدة:

١) **"الْمُعلِمُ بفوائد الْمُسْلِم"**: للإمام الْمَازِرِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن علي بن عُمَر (ت٥٣٦هـ): وهو عبارةٌ عن الفوائد والنُّكَت والتعليقات على أحاديث الصحيح.

٢) **"إكمال الْمُعلِم بفوائد كتاب مُسْلِمٍ"**: للقاضي عَيَاض، أبي الفَضْل عَيَاض بن موسى اليَحْصُبي البُسْتِي (ت٥٤٤هـ): وهو استكمالٌ للكتاب السابق.

٣) **"الْمُفْهِمُ لِما أَشْكَل مِن تلخيص صحيح مُسْلِمٍ"**: للإمام القُرْطُبي، أبي العَبَّاس، ابن الْمُزَيِّن، أحمد بن عُمَر الأنصاري (ت٦٥٦هـ): وهو شرحُ مُختصَرِ "الصحيح".

٤) "**إكمالُ الْمُعْلِم بفوائد كتاب مُسْلِم**": للإمام الأُبَيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن خِلْفَة المالكي التُّونِسِيّ (ت٨٢٧ أو٨٢٨هـ): جَمَع فيه المؤلِّفُ بعضَ الشروح السابقة.

٥) "**مُكمِلُ إكمال الإكمال**": للشيخ عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد السَّنُوْسِيّ الحسني (ت٨٩٢هـ): وهو شرحٌ مُختصَرٌ للصحيح.

٦) "**الدِّيْبَاج على صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج**": للحافظ السُّيُوْطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهو حاشيةٌ مُختصَرةٌ على الصحيح.

٧) "**السِّرَاجُ الوَهَّاجُ في كَشْف مَطالِب مُخْتَصَر صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج**": للشيخ صِدِّيْق حسن خان القِنُّوْجِيّ (ت١٣٠٧هـ): شَرَح فيه "مُخْتَصَر صحيح مُسْلِم" للإمام عبد العظيم الْمُنْذِري (ت٦٥٦هـ) شرحاً وسطاً.

٨) "**مِنَّةُ الْمُنْعِم في شرح صحيح مُسْلِم**": للشيخ صفي الرحمن بن عبد الله الْمُبَارَكْفُوْرِيّ (ت١٤٢٧هـ): وهو شرحٌ مُخْتَصَرٌ للصحيح.

٩) "**البَحْرُ الْمُحِيْطُ الثَّجَّاج في شرح صحيح الإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج**" للشيخ مُحَمَّد بن عليّ بن آدم الأثيوبي الوَلَّوي: وهو شرحٌ ضخمٌ على مذهب أهل الحديث، لكنه مطوَّلٌ ومكرَّرٌ.

١٠) "**الكَوْكَبُ الوَهَّاجُ والرَّوْضُ البَهَّاجُ في شرح صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج**": للشيخ مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الأُرَمِيّ العَلَوِي الْهَرَرِيّ: وهو شرحٌ مطوَّلٌ للصحيح، يحتوي على فوائد ونُكَتٍ مفيدةٍ.

١١) **توفيق الرَّبِّ الْمُنعِم بشرح صحيح الإمام مسلم**: للشيخ عبد العزيز بن عبد الله الرَّاجحي: وهو مِن أحدث شروح "الصَّحيح" المتوسِّطة.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

١) "**تلخيص صحيح مُسْلِمٍ**": للإمام القُرْطُبِيّ، أبي العَبّاس، ابن الْمُزَيِّن، أحمد ابن عُمَر (ت٦٥٦هـ): وهو مِن أحسن المختصَرات للصحيح، شَرَحه

صاحبُه في كتابٍ سَمَّاه: "الْمُفِهم لِمَا أشكل من تلخيص مُسْلِم"، واشتمل على (٢٩٣٤) حديثاً.

٢) **"الجامع الْمُعْلِم بمقاصد مُسْلِم" المعروف بـ"مُختصَر صحيح مُسْلِمٍ"**: للإمام الْمُنْذِرِيّ، أبي مُحَمَّد، عبد العظيم بن عبد القَوِيّ (ت٦٥٦هـ): وهو مُخْتَصَرٌ مشهورٌ ومتداولٌ، واشتمل على (٢١٧٩) حديثاً.

٣) **"مُختصَر صحيح مُسْلِمٍ"**: للإمام النَّوَوِي: وأهَمُّ ما يتميَّز به هذا الْمُخْتَصَرُ أنَّ صاحبه لم يحذف فيه أيَّ حديثٍ من أحاديث الأصل، وأبقى على ترتيب الصحيح إلاَّ ما نَدَر، واقتصر على الأحاديث والآثار الضرورية من مقدِّمة الصحيح، وزاد البيانَ والإيضاحَ في تفصيلات عناوين الكتب والأبواب. واشتمل هذا المختصرُ على (٤٢٩٥) حديثاً.

٤) **"مُخْتَصَر صحيح الإمام مُسْلِم"**: للشيخ عبد العزيز بن عبد الله الهليل، وهو أفضَلُ مختصرات صحيح مُسْلِمٍ، حَذَف فيه صاحبُه الأسانيدَ والمكرَّراتِ، وأورد الرِّوَاياتِ والزوائدَ عَقِبَ كلِّ حديثٍ.

****

نبذةٌ عن بعض كُتُب "الصِّحَاح" المشهورة

وما عَدَا كتبِ الصِّحَاح التي سَبَقت تعريفاتُ مَناهِجِ مُصنِّفيها في المباحث السَّابقة؛ فإنَّ هناك بعضاً من الكتب التي تُعَدُّ أيضاً في هذا النَّوع، ولكنها لم تَبلُغ مَبْلَغَ الكتبِ الأُوْلَى في انتقاء مصنِّفيها الأحاديثَ الصحيحةَ وحدها؛ بل شَمَلت أيضاً غيرَها من أنواع الحديث مثل: "الْحَسَن" و"الضَّعيف".

ومِن أهمّ تلك الكتب: "صحيح ابن خُزَيْمَة"، و"صحيح ابن حِبَّان"، و"الْمُستَدْرَك على الصَّحِيْحَيْن"، وها هي تعريفاتٌ مُوجَزَةٌ لكلٍّ منها في المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: "صحيحُ ابن خُزَيْمَة": للإمام ابن خُزَيْمَة، أبي بَكْر، مُحَمَّد ابن إسحاق السُّلَمِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣١١هـ).

أوّلاً: تسميته:

اختصر المصنِّفُ هذا الكتابَ من كتاب مُختصَرٍ أكبَر منه، وكان قد اختصره من كتاب آخَر له المسمَّى بـ"الْمُسْنَد الكبير"، وسَمَّاه بـ"مُختَصَر الْمُختَصَر من الْمُسْنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ"، لكنه اشتهر بـ"صحيح ابن خُزَيْمَة" نسبةً إلى المصنِّف.

ثانياً: درجةُ أحاديثه:

أحاديثُ هذا الكتابِ ليست كلّها في الدرجة العُليا من الصِّحَّة؛ بل فيها بعضُ الأحاديث التي دون الصحيح، ولكنها في دائرة القبول والاحتجاج، وهي ما يُعرَف

بـ"الحديث الْحَسَن" بنَوْعَيْه: "الْحَسَن لذاته"[1] و"الْحَسَن لغيره"[2].

أمَّا ما يُورِد فيه الإمامُ ابن خُزَيْمَة من أحاديث الضعفاء؛ فهي في الشَّواهد والمتابَعات فقط، وهذا لا يقتضي ضَعْفَ الحديثِ.

وللأسف ... لم يُوجَد هذا الكتابُ كاملاً حتى الآن، والموجودُ منه بين أيدينا يمثِّل تقريباً رُبُعَ الكتابِ فقط[3]، والذي يقتصر على الأحاديث المتعلِّقة بالعبادات، يعني: إلى كتاب الحجِّ فحسب، وغيرُه مازال مفقوداً.

ثالثاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

١) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها في الجزء المطبوع (٣٠٧٩) حديثاً.

٢) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها في الجزء المطبوع سبعة أبوابٍ فقط، أوَّلُها: "كتابُ الوضوء"، وآخِرُها: "كتابُ الْمَناسِك".

٣) عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها في الجزء المطبوع (٤٣٣) باباً.

---

[1] هو الحديثُ الذي اتَّصَلَ سندُه مِن أوّله إلى آخره، بنقل العَدْل الضَّابط ضَبْطاً أخَفُّ مِن ضَبْط راوي "الحديث الصحيح"، مِن غير شُذوذٍ، ولا عِلَّةٍ. (شرح النخبة: لابن حجر، ص: ٦٥، ٦٦).

[2] هو الحديثُ الذي في إسناده ضَعْفٌ خفيفٌ، بشرطٍ ألا يكون شاذّاً، وأن يُروَى من وجهٍ آخر مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه. أمَّا الضَّعْفُ الخفيفُ فيكون لسُوء حفظ الراوي، أو إرساله أو نحوهما. أما إذا كان الضَّعْفُ بسبب فِسْق الراوي، أو اتِّهامِه بالكذب، أو لكونه مُغَفَّلاً كثيرَ الخطأ، أو لشذوذ الرواية أونكارتِها؛ فيكون الحديثُ عندئذ متروكاً أو موضوعاً.

[3] طُبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لأوّل مرةٍ، عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م). ثم بتحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

المطلب الثاني: "صحيحُ ابن حِبَّان": للإمام ابن حِبَّان، أبي حاتِم، مُحَمَّد ابن حِبّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ).

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى المصنِّفُ هذا الكتابَ بـ"الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وُجُود قطعٍ في سَنَدها ولا ثبوتِ جَرْحٍ في ناقليها"، ولكنه اشتهر بـ"صحيح ابن حِبَّان" نسبةً إلى المصنِّف.

ثانياً: درجةُ أحاديثه:

لا تَعْدُو أحاديثُ هذا الكتابِ عن الصِّحَاح والْحِسَان؛ لأنَّ مصنِّفه لا يرى التفريقَ بين "الحديث الصحيح" و"الحديث الْحَسَن"، فالْحَسَنُ عنده قسمٌ من الصحيح وهو داخلٌ فيه؛ ولذلك فإنَّ ما أورده من الأحاديث في هذا الكتابِ فهو إمَّا صحيحٌ أو حَسَنٌ، و لم يُورِد فيه الضعيفَ.

وأمَّا ما ذَكَره بعضُ المحدِّثين بأنه مُتساهِلٌ فهو لأجل تسميته "الْحَسَنَ" صحيحاً. كما أنَّ بعضهم عَدُّوْه مُتساهِلاً في توثيق الرُّوَاة، ومُتشدِّداً في تضعيفهم.

ثالثاً: عددُ أحاديثه و كتبه وأبوابه:

١) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها نحو (٧٤٩٥) حديثاً[1].

٢) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٥٧) كتاباً، وفي بعض النُّسَخِ (٦١) كتاباً، أوَّلُه: "كتابُ الوَحْي"، وآخِرُه: "كتابُ إخبارِ النبيِّ ﷺ عن مَناقِب الصَّحَابة ﷺ".

٣) عددُ أبوابه:

لم يرتِّب المصنِّفُ بعضَ الكتبِ على الأبواب، أمَّا عددُ الأبوابِ التي وَضَعها فيَبلُغ نحواً مِن (٢٥٥) باباً.

---

[1] كما في طبعة "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

المطلب الثالث: "الْمُسْتَدْرَكُ على الصَّحِيْحَيْن" للإمام الحاكِم النَّيْسَابُوْرِيِّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن عبد الله الضَّبِّيِّ (ت٤٠٥هـ).

أوّلاً: تسميتُه:

يُقْصَد بِ"الْمُسْتَدْرَك" عند المحدِّثين: ما استدرك به صاحِبُه في كتابه أحاديثَ على غيره لم يُخرِجها في كتابه وهي على شرطه، ورتَّبه على ترتيبه.

وفي هذا الكتابِ أراد مُصنِّفُه الإمامُ الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيّ: أن يَسِيْرَ على نَهْج الشَّيْخَيْن (البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ في صَحِيْحَيْهِما) ليكون على شرطهما، أو على شرط أحدِهما. فصنَّف هذا الكتابَ الذي يُعرَف بِ"الْمُسْتَدْرَك على الصَّحِيْحَيْن"، وسَمَّاه البعضُ: "الْمُسْتَدْرَكَ على الشَّيْخَيْن".

ثانياً: درجةُ أحاديثه:

يُعَدّ هذا الكتابُ في كتب "الصِّحَاح"؛ لكون مصنِّفه الإمام الحاكِم قد اعتنى فيه بالزائد على الصَّحِيْحَيْن مِمَّا لم يُخرِجه الشَّيْخَان فيهما، فيأتي به الحاكِمُ ثم يُعَقِّبُ عليه بقوله: "هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيْخَيْن"، أو "على شرطِ البُخَارِيّ"، أو "على شرطِ مُسْلِمٍ"، أو يكون صحيحاً بالجملة، ويُعبِّر عنه بقوله: "هذا حديثٌ صحيحٌ".

وقد أخرج الحاكِمُ في هذا الكتابِ أحاديثَ أخرى يرى أنها مُستوفِيَةٌ للشروط العامَّة للصِّحَّة من اتِّصال السَّنَد وثقةِ الرُّوَاة وعدمِ الشُّذوذ وعدمِ العِلَّة. كما أنه أورد أيضاً في هذا الكتابِ بعضَ الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحةٌ، لكنه أوردها لبعض الاعتبارات، وصرَّح بخروجها عن شرط الكتاب.

ثالثاً: أنواعُ الأحاديث فيه:

وقد ذَكَر الحاكِمُ في هذا الكتابِ ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي كالآتي:

النوع الأوّل: الأحاديثُ الصحيحةُ التي هي على شرط الشَّيْخَيْن أو أحدِهما ولم يُخرِجاها في صَحِيْحَيْهِما، ويَبلُغ عددُها في هذا الكتاب (٢٧٦٧) حديثاً.

والنوع الثاني: الأحاديثُ التي صَحَّتْ عنده، وإنْ لم تكن على شرط الشَّيْخَيْن في صَحِيْحَيْهِما أو أحدِهما، ويُعَبِّرُ عنها عادةً بقوله: "صحيح الإسناد". ويَبلُغ عددُ مثلِ هذا الأحاديث في هذا الكتاب (٢٧٣٥) حديثاً.

والنوع الثالث: أحاديثُ لم تَصِحَّ عنده، ذَكَرها في مَعرِض التَّنْبيه عليها. وقد تَعَقَّبَه الحافظُ الذَّهَبِيُّ في كتابه "تلخيص الْمُسْتَدْرَك"، ونَبَّه فيه على أحاديث حَكَم عليها الحاكمُ بالضَّعْف والنَّكارة، فجَمَع مِن ذلك قرابةَ مئة حديثٍ عَدَّها من الأحاديث الموضوعة.

ولكن يَغلِب على هذا الكتابِ الأحاديثُ الصحيحةُ والْحَسَنَةُ.

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه:

عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٨٨٠٣) حديثاً، وفي بعض طبعاته (٨٨٣٩)، أو (٨٩٥٦) حديثاً.

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٥١) كتاباً، أوّلُها: "كتابُ الإيمان"، وآخِرُها: "كتابُ الأهوال".

****

القسم الثاني

كُتُب الْمُوَطَّآت

المبحث الأوّل: تعريفُ كُتُبِ "الْمُوَطَّآت".

المبحث الثاني: منهجُ الإمام مالك في كتابه "الْمُوَطَّأ".

تعريفُ كُتُبِ "الْمُوَطَّآت"

المطلب الأوّل: تعريفُ "الْمُوَطَّأ" لغةً واصطلاحاً ووجهُ التسميةِ به:

(أ) تعريفُ "الموطأ" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الْمُوَطَّأ" جمعُه "مُوَطَّآت"، وهو اسمُ مفعولٍ مِن "وَطَّأَ يُوَطِّئُ توطئةً"، يُقال: "فلانٌ وَطَّأ شيئاً"، أي: سهَّله ويسَّره وهيَّأه. و"الْمَوطَّأُ" معناه: الْمُسَهَّل والْمُيَسَّر والْمُهَيَّأ[1].

واصطلاحاً: أمَّا في اصطلاح المحدِّثين فيُسَمَّى "الْمَوطَّأ" للكتاب الذي تَمَّ تصنيفُه على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

(ب) وجهُ تسميةِ هذا النَّوعِ من الكتب بـ"الْمُوَطَّأ":

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من الكتب الحديثية بـ"الموطَّأ": أنَّ مصنِّفه وَطَّأه للناس، أي: مَهَّده لهم، أو سَهَّلَه ويسَّره وهَيَّأه لهم.

المطلب الثاني: تعريفُ "الْمُوَطَّآت" التي صُنِّفَتْ قبل "مُوَطَّأ الإمام مالِكٍ" وبعده:

لقد قام بعضُ العلماء من مُعاصِري الإمام مالِك بن أنس بتصنيف كتبٍ أطلقوا عليها اسمَ "الْمُوَطَّأ"، ومنهم:

١) الإمامُ ابن أبي ذِئْبٍ الْمَدَنِيّ، أبو الحارث القُرَشِي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن العامِري (ت١٥٨هـ).

٢) والإمامُ الْمَاجِشُوْن الْمَدَنِي، أبو عبد الله، عبد العزيز بن عبد الله التَّيْمِيّ (ت١٦٦هـ).

[1] القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ص: ٥٥، ٥٦.

٣) والإمامُ إبراهيمُ بن مُحَمَّد بن أبي يَحْيَى الْمَدَنِي، أبو إسحاق الأَسْلَمِيّ (ت١٨٤هـ).

٤) والإمامُ عبدُ الله بن وَهْب الفِهْري، أبو مُحَمَّد الْمِصْرِيّ (ت١٩٧هـ).

٥) والإمامُ إسماعيل بن إسحاق القاضي، أبو إسحاق البَصْري (ت٢٨٢هـ).

٦) والإمامُ عَبْدان بن مُحَمَّد الْمَرْوَزِي، ابن عيسى، أبو مُحَمَّد (ت٢٩٣هـ).

وقد صنَّف كلٌّ من هؤلاء "الْمُوَطَّآت" قبل وبعد تصنيفِ الإمام مالكٍ كتابَه "الْمُوَطَّأ"، ولكن لم تَحْظَ مُوَطَّآتُهم بذلك القبولِ والانتشارِ الذي حَظِيَ به كتابُ الإمام مالكٍ، كما أنَّ الكثيرَ منها اليوم في عِدَاد المفقودات، ما عدا "مُوَطَّأ الإمام عبد الله بن وَهْبٍ الفِهْرِيّ"، فهو مطبوعٌ.

****

منهجُ الإمامِ مالِكٍ في كتابه "الْمُوَطَّأ"

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عبد الله، مالكُ بن أنس بن أبي عامِرِ الأَصْبَحِي الْمَدَنِي: الحافظُ الْمُتقِنُ، والثِّقَةُ الثَّبْتُ، وإمامُ دار الهجرة، وأحدُ أئمَّة الإسلام وفقهائه، ومِن أتباع التابعين، وصاحبُ مذهبٍ فقهيٍّ متبوعٍ.

وُلد بالمدينة المنوَّرة سنةَ ٩٣هـ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ١٧٩هـ.

أخذ الحديثَ عن نافعٍ مولى عبد الله بن عُمَر – رضي الله عنهما – وغيره من أكابر علماء المدينة المنوَّرة، وعَدَّ المحدِّثون روايةَ "مالكٍ عن نافعٍ عن عبد الله بن عُمَر" من أصحِّ الأسانيد، ولقَّبوها بـ"سِلْسلة الذَّهَب".

وقد تكاثرتْ في الثناء عليه أقوالٌ كثيرةٌ، ومنها هذا الحديثُ النبويُّ الذي حَمَله بعضُهم على الإمام مالك، وهو حملٌ – إنْ كان صواباً – فلا شرفَ بعده ولا حاجةَ لغيره معه، وهو ما رواه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُوْشَكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبلِ يَطْلُبُوْنَ الْعِلْمَ، فَلاَ يَجِدُوْنَ عَالِماً أَعلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنةِ»[2].

وقد كان التابعون يرون أنَّ المقصود به "الإمام مالك بن أنس" نفسه، وكانوا يُسَمَّونه: "عالِم المدينة".

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي، (٩١/٢٧، ١٢٠)، و"تذكرة الحفاظ": (٢٠٧/١، ٢١٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٤٩/٨، ٥٨).

[2] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب: العلم، باب: ما جاء في عالم المدينة، برقم (٢٦٨٠)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

وكان صاحِبَ المذهبِ في الفقه، الذي ذاع صيتُه في حياته، وانتشر انتشاراً كبيراً في مِصْر وفي بعض بلاد شمال إفريقية.

أشهر مصنَّفاته في الحديث: "الْمُوَطَّأ"، وسيأتي الحديثُ عنه لاحقاً.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

أوّلاً: تسميته:

وقد أُثِرَ عن مصنِّف هذا الكتابِ الإمام مالك بن أنس قولُه في سبب تسميته له بالْمُوَطَّأ أنه قال: "عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطَأَني عليه، (أي: وافقني عليه)، فسَمَّيتُه: الْمُوَّطَّأ"[1].

وقد صُنِّفت عِدَّةُ كتبٍ بهذا الاسم، وقد سبق تعريفٌ مُوجَزٌ عنها في المبحث السابق، وأقتصر في هذا المبحث على تعريف "مُوَطَّأ الإمام مالك"، الذي هو أشهَرُ الْمُوَطَّآتِ وأهَمُّها وأجَلُّها على الإطلاق.

ثانياً: أهميته بين كتب الحديث:

ذَهَب بعضُ العلماء إلى أنَّ "الْمُوَطَّأ" أوّلُ مصنَّفٍ في الحديث الصحيح، لِمَا عُلِمَ مِن تَحرِّي الإمام مالكٍ في اختيار أحاديثه.

وقد اعتُرِض على هذا الرأيِ بأنَّ الإمام مالكاً لم يَخُصَّ هذا الكتابَ بالحديث الصحيح؛ بل أدخل فيه الأحاديثَ الْمُرْسَلَةَ والمنقطعَةَ والبلاغاتِ أيضاً.

وأُجيب عن ذلك: أنه قد تبيَّن اتِّصالُ تلك الأحاديث، ووَصَل جميعَها الحافظُ ابن عبد البَرّ (ت٤٦٣هـ) في كتابه "التمهيد"، خَلا أربعة أحاديث من البلاغات لم يصل أسانيدَها، ثم وَصَلها الحافظُ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣هـ) في رسالته الْمُسَمَّاة: "وَصْل بلاغات الْمُوَطَّأ".

وبذلك يُعَدُّ هذا الكتابُ أوّلَ كتبِ الصحيحِ وجوداً باعتبار مُطلَقِ الجمع للحديث الصحيح ولو كان ممزوجاً - بغير المرفوع - بأقوال الصَّحَابَة والتابعين

---

[1] تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: للسيوطي: (٧/١).

ﷺ، حيثُ ساقَها المصنِّفُ سياقاً واحداً، فلم يكن كتابُه مجرَّداً للحديث المرفوع وحده. أمَّا الإمامُ البُخَارِيُّ فقد ميَّز في كتابه "الجامع الصحيح" أقوالَ الصَّحَابَة والتابعين ﷺ، فأوردها في تراجم الأبواب فقط، فجاء كتابُه خاصَّاً بالحديث الصحيح المجرَّد مع الاقتصار على المرفوع، وحازَ الأوليةَ بذلك[1].

وبناءً على ما سبق: فإنَّ "مُوَطَّأ الإمام مالك" يُعَدُّ أوَّلَ كتابٍ صُنِّفَ في الحديث الصحيح غير المجرَّد، حيث إنه أدخل فيه آثارَ الصَّحَابَةِ والتابعين ﷺ وفتاواهم.

وكما أنه أوّلُ كتابٍ في الحديث النبوي، الذي وَصَل إلينا كاملاً ومُرتَّباً على أبواب العلم، وهو مُجمَعٌ عليه بالصِّحَّة والقَبول والشُّهْرة، فسُمْعَتُه لا تُدانيها سُمْعَةٌ، وقد انفرد بذلك زمناً إلى أنْ ظهر الصَّحِيْحَان ("صحيح البُخَارِيِّ" و"صحيح مُسْلِمٍ").

ثالثاً: مكانته بين كتب الحديث:

اتَّفق معظمُ الأئمَّةِ على: أنَّ جميع أحاديث هذا الكتابِ صحيحةٌ، قال الإمام أبو زُرْعَة الرَّازي (ت٢٦٤هـ): "لو حَلَف رجلٌ بالطَّلاق على أحاديث مالكٍ التي في الْمُوَطَّأ : أنها صِحَاحٌ لم يَحنَث"[2]. لذلك قدَّمه بعضُ العلماء على الصَّحِيْحَيْن، ومنهم مَن جَعَله والصَّحِيْحَيْن في مرتبة واحدة، ومنهم مَن جعله بعد "سُنَن التِّرْمِذِيّ" أو بعد "سُنَن النَّسَائِيّ".

واعتبره أكثَرُ العلماء دون مرتبة الصَّحِيْحَيْن لاحتوائه على الْمُرْسَل[3] والْمُنْقَطع[4]، وعَدَّه كثيرٌ من العلماء سادسَ السِّتَّةِ الأصولِ.

---

[1] انظر تعليق الدكتور نور الدين عتر على "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ١٨.

[2] انظر: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" للقاضي عياض: (١/١٩٦).

[3] هو الحديث الذي سَقَط من آخِرِ إسناده مَن بعد التابعي، سواء أكان التابعيُّ كبيراً أو صغيراً.

[4] هو الحديث الذي سَقَط من أثناء إسناده راوٍ واحدٌ، أو اثنان فأكثر على غير التوالي.

والأصَحُّ في رأي جمهور المحدِّثين: أنَّ رتبته تأتي بعد "صحيح مُسْلِمٍ"[1].

رابعاً: ثناءُ العلماء عليه:

حَكَم الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت٢٠٤هـ) هذا الكتابَ بالصِّحَّة والصواب والنفع دون غيره من الكتب، وفضلِه على كلِّ ما صُنِّف في الحديث إلى وقته، فقال: "ما على وجه الأرض بعد كتاب اللهِ أصَحُّ من كتاب مالكٍ"[2]، قاله قبل أن يَظهَر "الصَّحِيْحَان".

خامساً: عددُ أحاديثه وكُتُبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددها: (١٨٤٣) أو (١٨٥٢) حديثاً[3] من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها: (٦١) كتاباً، وأوّلُها: "كتابُ وُقُوت الصَّلاة"، وآخِرُها: "كتابُ أسماء النبيِّ ﷺ".

(ج) عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها: (٧٠٣) أبوابٍ.

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

اتَّخذ المصنِّفُ الإمامُ مالكٌ لنفسه منهجاً دقيقاً في انتقاء الأحاديث في هذا الكتابِ، ولم يصرِّح به في كتابه - كعادة مَن صنَّف في الحديث - لكَوْنِه لم يكتب له

---

[1] انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتَّاني: ص: ٥، ٦، ١٣.

[2] آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم الرازي: ص: ١٩٦.

[3] حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

مقدِّمةً، ولكن يمكننا استنباطُ شروطِه في تصنيف هذا الكتاب من دراسةٍ له، والتي تتبيَّن فيما يأتي:

١) الرِّوَايةُ عن الرُّوَاة الثِّقات فقط.

٢) وشهرةُ الرُّوَاة بطلب العلم والعنايةِ به حتى لا يقعوا في غفلةٍ أو غلطٍ فاحشٍ.

٣) وعدمُ الرِّوَاية عن المبتدعة.

٤) والتأكُّدُ من سلامة النَّصّ.

٥) والتحرِّي والدِّقَّةُ في ألفاظ الحديث.

هذه الشروطُ الدقيقةُ قد التزم بها الإمامُ مالكٌ في تصنيف هذا الكتاب، لذا عَدَّه العلماءُ مِن كتب الصِّحَاح.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

رتَّب المصنِّفُ أحاديثَ هذا الكتابِ على الأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب وُقُوت الصَّلاة، وخَتَمه بكتاب أسماء النبيِّ ﷺ.

ثالثاً: منهجُه في تَرَاجِم الأبواب:

امتاز هذا الكتابُ بتَراجِم الأبواب، حيثُ يُوجَد فيه فقهُ الحديثِ والأثرِ في العناوين المفرَّعة عن الكتاب تحت الأبواب.

وهذه العناوينُ المفرَّعةُ تنقسم إلى قِسمَين رئيسين: هما: "التَّرَاجِمُ الظَّاهرةُ"، و"التَّرَاجِمُ الْخَفِيَّةُ" (أي: الْمُسْتَنْبَطَة)، وقد سَبَق الحديثُ عن كلٍّ منهما مع أمثلةٍ توضيحيةٍ في القسم الأوّل في تعريف "منهج الإمام البخاري في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح".

رابعاً: منهجُه في ذِكْر البلاغات:

تُقصَد بـ"البلاغات" تلك الأحاديثُ التي يحذف فيها الإمامُ مالكٌ الإسنادَ ويقدِّم لها بقوله: "بَلَغَني عن فلانٍ". فالبلاغُ مثل "التعليق"؛ إذْ أنَّ كِلاَهما فيه حذفٌ من مبتدأ السَّنَد.

ويشتمل هذا الكتابُ على (٥٤) بلاغاً من بلاغات الإمام مالكٍ، وقد وَصَل جميعَها الحافظُ ابنُ عبد البَرّ من طُرُقٍ أخرى خارجة عن "الْمُوَطَّأ" ومِن كتب الصِّحَاح، إلاَّ أربعة، والتي وَصَلها فيما بعد الحافظُ ابن الصَّلاح في رسالةٍ له المسمَّاة بـ"وَصْل بلاغات الْمُوَطَّأ"، وهي كالآتي:

١) «إِنِّيْ لاَ أَنْسَى، وَلَكِنْ أُنَسَّى لأَسُنَّ»[١].

٢) "أنَّ رسول الله ﷺ أُرِيَ أعمارَ النَّاسِ قبلَه، أو ما شاء اللهُ مِن ذلك، فكأنه تَقاصَرَ أعمارَ أُمَّتِه أن لا يَبلُغوا مثلَ الذي بَلَغه غيرُهم في طُوْلِ العُمُرِ، فأعطاه اللهُ ليلةَ القَدْرِ خيرٌ مِن أَلْف شَهْرٍ"[٢].

٣) قولُ مُعَاذ بن جَبَلٍ ﷺ: آخِرُ ما أوصاني به رسولُ الله ﷺ - وقد وضعتُ رِجْلي في الغَرْز[٣] - أن قال: «أَحْسِنْ خُلُقَك للنَّاسِ يا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»[٤].

٤) «إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ[٥] ثُمَّ تَشَاءَمَتْ[٦] فَتِلْكَ عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ[٧]»[٨].

---

[١] الموطأ برواية يحيى الليثي، كتاب: السهو، باب: العمل في السهو، رقم الحديث: (٢٢٥).

[٢] الموطأ برواية يحيى الليثي، كتاب: الاعتكاف، باب: ما جاء في ليلة القدر، رقم الحديث: (٧٠٧).

[٣] الغَرْزُ: موضعُ الركاب من رِجْل البعير كالركاب للسَّرْج. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ٣٠٠/٢).

[٤] الموطأ برواية يحيى الليثي، كتاب: حسن الخلق، باب: ما جاء في حسن الخلق، رقم الحديث: (١٦٧٠).

[٥] أي: ظهرت سحابةٌ من ناحية البحر. (انظر: "تنوير الحوالك" للسيوطي: ١٥٤/١).

[٦] أي: أخذت نحوَ بلاد الشَّام. (انظر: "تنوير الحوالك" للسيوطي: ١٥٤/١).

[٧] أي: ماء كثير. (انظر: "تنوير الحوالك" للسيوطي: ١٥٤/١).

[٨] الموطأ برواية يحيى الليثي، كتاب: الخوف، باب: الاستمطار بالنجوم، رقم الحديث: (٤٥٢).

خامساً: منهجُه في إيراد الْمُعَلَّقات:

يُوجَد في هذا الكتابِ العديدُ من الأحاديث المعلَّقة، التي هي في الحقيقة مِن قَبِيل البلاغاتِ نفسِها، وقد سبق الكلامُ عليها آنفاً.

سادساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة:

روى الإمامُ مالكٌ في هذا الكتابِ (٢٢٢) حديثاً من الأحاديث الْمُرْسَلَة، والكثيرُ منها موصولةٌ خارجه، أو موصولةٌ من غير طريق الإمام مالك.

أمَّا سببُ روايةِ الإمام مالك لتلك الْمُرسَلات فهو: إمَّا أنه سمعها هكذا مُرسَلةٌ، أو أنه أرسلها هو بنفسه اختصاراً.

سابعاً: منهجُه في إيراد الأحاديث الموقوفة:

اشتمل هذا الكتابُ على (٦١٣) حديثاً من الأحاديث الموقوفة، التي يرويها المصنِّفُ إنْ لم يجد في الباب حديثاً مرفوعاً.

ثامناً: منهجُه في إيراد الأحاديث المقطوعة:

"المقطوع" هو الحديثُ الذي أُضيف إلى التابعيِّ أو مَن دُوْنه من أتباع التابعين فمَن بعدهم، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفةٍ.

وقد اشتمل هذا الكتابُ على (٢٨٥) حديثاً من الأحاديث المقطوعة، التي يرويها الإمامُ مالكٌ إنْ لم يجد في الباب حديثاً مرفوعاً وموقوفاً.

تاسعاً: منهجُه في إيراد فتاوى الصَّحَابَة والتابعين ﷺ:

لم يقتصر الإمامُ مالكٌ في هذا الكتابِ على رواية الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة فحسب؛ بل ضَمَّنه أيضاً فتاوى الصَّحَابَة والتابعين ﷺ، وخاصَّةً عملَ أهلِ المدينة في عصره وقبل عصره، وخَصَّ بالذكر لأقوال فقهاء المدينة السَّبعة، وهم: سعيد بن الْمُسَيِّب بن حَزْن القُرَشيّ (ت٩٤هـ)، وعُرْوَة بن الزُّبَيْر العَوَّام الأَسَدِيّ (ت٩٤هـ)، وعُبَيْدُ الله بن عبد الله بن عُتْبَة بن مسعود (ت٩٤هـ)[1]، وأبو

[1] وقيل: ٩٥هـ، وقيل: ٩٨هـ، وقيل:٩٩هـ.

سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عَوْف (ت٩٤هـ)، وسُليمان بن يَسَار الهِلاَلِيّ الأَسَدِيّ (ت٩٩هـ)، وخَارِجَة بن زَيْدِ بن ثابت الأنصاريّ (ت٩٩هـ)، والقاسِم بن مُحَمَّد ابن أبي بَكْر الصِّدِّيق (ت١٠٦هـ).

ومنهجُه في ذلك أنه: يَذكُر الأحاديثَ الْمُسْنَدَةَ المتصلةَ المرفوعةَ في الغالب في كلِّ باب، ثم يَذكُر الْمَراسِيلَ، ثم الآثارَ عن الصَّحَابَة والتابعين ﷺ، ثم البلاغاتِ، ثم يذكر رأيَه وفتواه أحياناً. كما أنه يعقِّب على بعض الأحاديث أو الآثار بالشرح أو التعليل أو التوجيه، أو نحو ذلك.

عاشراً: منهجُه في تَكْرَار الحديث:

كرَّر المصنِّفُ في هذا الكتابِ الحديثَ أو الأثرَ في الباب الواحد والأبواب المختلفة، بغرض الاستدلال أو الاستشهاد به تامّاً أو مُختصِراً، مُتّصِلاً أو بلاغاً، لكنَّ الغالب على المكرَّر منها أنه يضعه في باب واحد لنُكْتَةٍ إسناديةٍ إنْ كان الأمرُ متعلّقاً بالإسناد، أو لإضافةٍ مهمّةٍ في الْمَتْن، أو لتَعَلُّقِها بالإسناد والْمَتْن معاً.

الحادي عشر: مُصْطَلَحاتُه الخاصَّة:

وللمصنِّف الإمام مالكٍ في هذا الكتابِ عِدَّةُ مُصْطَلَحاتٍ خاصَّةٍ به، ومنها هذه التي أذكرها فيما يأتي:

١) **"الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا":**

يقوله المصنِّفُ حين يَعلَم أنَّ أهل المدينة مُجْمِعون على قولٍ أو مسألةٍ، أو حين لا يَعلَم لأهل المدينة قولاً يُخالِف ذلك.

٢) **"الأمرُ عندنا":**

يقوله المصنِّفُ مُوضِّحاً قَصْدَه من استعمال هذا اللفظ: "وما قلت (الأمر عندنا)؛ فهو ما عَمِلَ الناسُ به عندنا، وجَرَتْ به الأحكامُ، وعَرَفه الجاهلُ والعالِمُ، وكذلك ما قلتُ فيه: (ببلدنا)"[1].

---

[1] ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض: (٧٤/٢).

٣) "عليه أدركتُ الناسَ":
يقوله المصنِّفُ عندما لا يكون في المسألةِ إجماعٌ كُلِّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مُخالِفةٌ ولها رأيٌ آخَرٌ، فهو يَقِلُّ في رُتْبَتِه عن رتبة الإجماع الكُلِّيِّ الذي لا يُعلَم له مُخالِفٌ.
٤) "ليس عليه العَمَلُ":
يقوله المصنِّفُ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذَكَره في هذا الكتاب، رَغْم أنَّ هناك من الصَّحَابَة والتابعين - رضي الله عنهم - يرون العملَ به؛ إلاَّ أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك[1].

الثاني عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومِن أهَمِّ خصائص هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه:

١) حَرَّر فيه بغايةٍ من الْجَوْدَةِ، والتزم فيه صِحَّةَ الأحاديث، وتحرَّى في رجالها وألفاظِها تَحَرِّياً شديداً.
٢) وأنَّه روى فيه الأحاديثَ المرفوعةَ والموقوفةَ والمقطوعةَ مُتَّصِلةً. وأمَّا ما رواه فيه من الْمَراسِيل والْمُنْقَطعات والبلاغات فهي كلُّها مُسنَدةٌ من طُرُقٍ أخرى.
٣) وأنَّه روى فيه الأحاديثَ بأسانيد قصيرة، حيثُ لا يتجاوز عددُ رُوَاةِ كلِّ سندٍ عن ثلاثة رجالٍ.
٤) وأنَّه رتَّب أحاديثَه على الأبواب الفقهية.
٥) وأنَّه أودع فيه ثروةً فقهيةً هائلةً عن الصَّحَابَة والتابعين ﷺ، كما أنَّه ذَكَر فيه اجتهاداتِه وترجيحاتِه وفتاواه أيضاً؛ ولذلك يُعَدُّ هذا الكتابُ أقربَ إلى كتب الفقه منه إلى كتب الحديث.

[1] عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين: للدكتور أحمد نور سيف، ص: ٣٥٩.

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

لهذا الكتاب رواياتٌ كثيرةٌ، ومِن أشهرها:

١) روايةُ الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْباني (ت١٨٩هـ): التي تشمل أيضاً روايةَ شيخِه الإمام أبي حنيفة النُّعْمَان (ت١٥٠هـ).

٢) وروايةُ الإمام يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيثي الأُنْدُلُسِيّ (ت٢٣٤هـ): وهي أشهَرُ رواياتِ هذا الكتابِ على الإطلاق، وأكثَرُها انتشاراً وتَداوُلاً، وعليها اعتمد الأئمَّةُ والْحُفَّاظُ تدريساً وشرحاً للمُوَطَّأ.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) **"المنتقى شرح مُوَطَّأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس"**: للحافظ أبي الوليد الباجِي، سليمان بن خَلَف بن سَعْد الأُنْدُلُسِيّ (ت٤٠٣هـ): وهو شرحٌ متوسّطٌ يُعَدّ من أهَمِّ شروح الْمُوَطَّأ ، لا سِيَّما ما يتعلّق بمذهب المالكية.

٢) **"التمهيدُ لِمَا في الْمُوَطَّأ من المعاني والأسانيد"**: للحافظ ابن عبد البَرّ يوسف بن عبد الله النَّمَرِيّ القُرطبي المالكي (ت٤٦٣هـ): وهو شرحٌ واسعٌ شاملٌ للمؤطَّأ، رتَّبه المؤلِّفُ على طريقة الإسناد حسب أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين رُوي عنهم ما في "الْمُوَطَّأ" من الأحاديث، واقتصر فيه على ما وَرَد عن الرسول ﷺ من الحديث مُتَّصِلاً أو منقطعاً، أو موقوفاً أو مُرسَلاً، دون ما في "الْمُوَطَّأ" من الآراء والفتاوى.

٣) **"الاستذكارُ لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تَضمَّنه الْمُوَطَّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار"**: لابن عبد البَرّ أيضاً: وهو يَخُصُّ بفقه الحديث وأحكامه، وقد شرح فيه المؤلِّفُ جميعَ أحاديث "الْمُوَطَّأ" وأقاويل وفتاوى الصَّحَابة والتابعين ﷺ، ورتَّب كلَّ ذلك على أبواب الْمُوَطَّأ نفسه.

٤) **"القَبَسُ في شرح موطّأ مالِك بن أنس"**: للإمام ابن العَربي، أبي بَكْر، مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد المالكي الإشْبِيْلِيّ (ت٥٤٣هـ): يشتمل هذا الشرحُ على الكثير من الأحكام التي استنبطها الشارحُ، ويتميَّز بالتعمُّق في البيان والشرح والتفصيل للمسائل، وبِحُسْن الترتيب وبراعةِ التقسيم.

٥) **"تنويرُ الحالك شرح على موّطأ الإمام مالك"**: للحافظ السُّيُوْطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهو عبارةٌ عن تعليقاتٍ مُوجَزةٍ للمؤلِّف، تكلَّم فيها على السَّنَد ناقلاً عن العلماء كابن عبد البَرّ، وذكر مَخْرَجَ الحديثِ إن كان في الصَّحِيْحَيْن وغيرِهما، وتكلَّم على بعض الأحكام، وضَبَط الغريبَ.

٦) **"أنوارُ الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك"**، المعروف بـ**"شرح الزُّرْقَانِيّ"**: للشيخ الزُّرْقَانِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن عبد الباقي (ت١١٢٢هـ): وهو شرحٌ متوسِّط، وجُلُّ أجزائه مأخوذٌ من "فتح الباري" لابن حَجَرٍ ، وقد اعتنى فيه الشارحُ بضبط مُشْكِل الأحاديث اعتناءاً جيداً.

٧) **"الْمُسَوَّى شرح الْمُوَطَّأ "**: للإمام شاه وَلِيّ الله أحمد بن عبد الرحيم الدِّهْلَوِيّ (ت١١٧٦هـ): وهو شرحٌ مختصَرٌ وماتعٌ، زاد المؤلِّفُ في كلّ بابٍ الآيات القرآنية المناسبة له، وبيَّن اختلافَ الفقهاء في كلّ مسألةٍ من المسائل الفقهية، وأضاف إلى الكتاب أقوالَ الإمام أبي حنيفة والإمام الشَّافِعِيّ بجانب أقوال الإمام مالكٍ[١]، فجاء هذا الشرحُ جامعاً للمذاهب الثلاثة، لكنه أَخَلَّ بترتيب الكتاب، حيثُ رتَّبه على الطريقة المعتادة عند أهل العلم في تقديم "الطَّهارة" على ما قدَّمه الإمامُ مالكٌ من "الوُقُوت".

---

[١] وسببُ إضرابِ المؤلِّف عن ذكر أقوال الإمام أحمد بن حَنْبَل؛ لأنَّ مذهبه كان غيرَ منتشرٍ في عصره، فأراد أن يخدم المذاهبَ المنتشرةَ فقط.

٨) **"التعليقُ الْمُمَجَّدُ على مُوَطَّأ الإمام مُحَمَّد"**: للشيخ عبد الْحَيّ بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (ت١٣٠٤هـ): وهو مِن أهَمّ شروح الْمُوَطَّأ برواية الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْباني، التزم فيه المؤلِّفُ بذكر مذاهب الفقهاء في المسائل الخلافية مع الإشارة إلى أدلَّتها، وتبيينِ الراجح منها، وأسنَدَ البلاغاتِ والْمَراسِيل والموقوفات، وذَكَر مذاهبَ الصَّحَابة والتابعين ومَن بعدهم ﷺ، وتَرْجَمَ للرُّوَاة، وبيَّن أحوالَهم، وتكلَّم عنهم توثيقاً وتضعيفاً، وذَكَر اختلافَ نُسَخِ "الْمُوَطَّأ "، وبيَّن الصحيحَ وغيرَ الصحيحِ منها.

٩) **"أَوْجَزُ الْمَسَالِك إلى مُوَطَّأ مالكٍ"**: للشيخ مُحَمَّد زكريا بن مُحَمَّد يَحْيَى الكَانْدَهْلَوِي (ت١٤٠٢هـ): وهو أوسَعُ الشروحِ المتأخِّرةِ وأفضَلُها، يَمتاز ببيان المذاهب الأربعة من كتبٍ موثوقٍ بها عند أهلها، والعنايةِ بحلّ اللُّغَات وشروح الْمَطَالِب الْمُهِمَّة وإيضاحِ المواضيع الْمُعضلة، والكلامِ الجامعِ على رجال "الْمُوَطَّأ" جرحاً وتعديلاً. وكذلك من مزايا هذا الشرح أنه يَذكُر دلائلَ الأحناف حين يتطرَّق الحديثُ إلى موضوعٍ فقهيٍّ.

وكذلك من شروحه وحواشيه المفيدة:

١) **"الْمَسَالِكُ في شرح مُوَطَّأ مالكٍ"**: للإمام ابن العَربي، أبي بَكْر، مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد المالكي الإشْبِيْلِيّ (ت٥٤٣هـ): ومن أهَمِّ خصائص هذا الشرحِ أنَّ مؤلِّفه أفرد فيه فصولاً تحدَّث فيها عن الأصول والضوابط الفقهية التي لها علاقةٌ بأحاديث الباب.

٢) **"فَتْحُ الْمُغَطَّى شرح كتاب الْمُوَطَّأ "**: للإمام مُلاَّ علي القارئ، علي بن سلطان مُحَمَّد الْهَرَوِي (ت١٠١٤هـ): وهو شرحٌ متوسّطٌ، اعتمد فيه المؤلِّفُ على رواية الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْباني.

٣) "**الْمُصَفَّى**" للإمام شاه وَلِيِّ الله الدِّهْلَوِيّ: وهو كالسَّابِق شرحٌ آخَرٌ له على "الْمُوَطَّأ"، إلاّ أنه أَلَّفه بالفارسية، لكنه الآن قد تَمَّتْ ترجمته بالعربية[1]، ولا يختلف هذا الشرحُ عن الأوّل فيما ذكرتُه في تعريفه.

٤) "**شَرْحُ الْمُوَطَّأ**": للشيخ إشفاق الرحمن الصِّدِّيْقِيّ الكانْدَهْلَوِيّ (ت١٣٧٧هـ): وهو عبارةٌ عن حواشٍ مفيدةٍ عليه.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

١) الإمامُ أبو القاسم عبد الرحمن الغافِقِيّ الْجَوْهَرِيّ (ت٣٨٥هـ): اشتمل مُخْتَصَرُه على (٦٦٦) حديثاً مُسنَداً[2]، وهو غيرُ مطبوعٍ.

٢) والإمامُ أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن خَلَف القابِسِيّ (ت٤٠٣هـ): يُعرَف مُخْتَصَرُه بـ"الْمُلَخَّص لِمُسْنَد الْمُوَطَّأ"، واشتمل على (٥٢٩) حديثاً، وهو مطبوعٌ.

****

---

[1] وقد قام بها الشيخُ سلمان الحسيني النَّدْوِي، وطُبعت في المعهد العالي للدراسات الشرعية بدار العلوم لندوة العلماء بلكنؤ في الهند، عام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م).

[2] انظر: "كشف الظنون" لحاجي خليفة: (٢/٣٧٠)، و"الرسالة المستطرفة" للكتاني، ص: ١١.

القسم الثالث

كُتُب السُّنَن

المبحث الأوّل: تعريفُ كتب "السُّنَن".

المبحث الثاني: منهجُ الإمام أبي داود في كتابه "السُّنَن".

المبحث الثالث: منهجُ الإمام التِّرْمِذِيّ في كتابه "الجامع" (أو "السُّنَن").

المبحث الرابع: منهجُ الإمام النَّسَائِيّ في كتابه "السُّنَن الصُّغْرَى".

المبحث الخامس: منهجُ الإمام ابن ماجَهْ في كتابه "السُّنَن".

المبحث السادس: نبذةٌ عن بعض كتب "السُّنَن" المشهورة.

تعريفُ كُتُبِ "السُّنَن"

المطلب الأوّل: تعريفُ "السُّنَن" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "السُّنَن" جمعُ "سُنَّةٍ"، ومعناها: الطريقةُ والسِّيْرَةُ[1].

أمَّا أهلُ الحديث فيَصطَلِحون لفظَ "السُّنَّة" على: ما أُثِرَ عن النبيِّ ﷺ من قَوْلٍ، أو فِعْلٍ، أو تَقْرِيْرٍ، أو صِفَةٍ خِلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو سِيْرَةٍ سواء أكان قبل البِعْثَة أم بعدها، وسواء أَثْبَتَ ذلك حُكْماً شرعياً أم لا"[2]. كما أنَّها تَشتمِل أيضاً على سَكَناتِ النبيِّ ﷺ وحركاتِه في اليَقْظَة والْمَنَام[3].

هذا التعريفُ للسُّنَّة عند بعض المحدِّثين، وعند أكثرهم: أنها تَشمَل ما أُضيف أيضاً إلى الصَّحَابيّ أو التَّابعيّ[4].

واصلاحاً: يُراد بـ"السُّنَن" تلك الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطَّهارة، والصَّلاة، والزَّكاة، والْحَجِّ إلى آخِرها...، وتَخْلُو كتبُ السُّنَن – غالباً – من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب.

كذلك لا يُذْكَر في كُتُب السُّنَنِ شيءٌ من الأحاديث الموقوفة والْمُرْسَلَة؛ لأنها لا تُسَمَّى "سُنَّةً" عند المحدِّثين، وإنْ ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد بها لا غير. ولكن يُوجَد في بعض كتب السُّنَن غير الأحاديث المرفوعة، لكنها قليلةٌ جداً بالنِّسبة لِمَا يُوجَد في كتب "الْمُوَطَّآت" و"المصنَّفات".

---

[1] انظر: "تهذيب اللغة" للأزهري: (١٢/٢١٠، ٢١٤)، و"المصباح المنير" للفيومي: ص٢٩٢.

[2] انظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية: (١٨/٦ ١٠)، و"السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي" للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص: ٨، و"أصول الحديث: علومه ومصطلحه" للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص: ٢٣.

[3] انظر: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث": للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة، ص: ١٤.

[4] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

المطلب الثاني: الكتبُ المشهورةُ في "السُّنَن":

كتبُ "السُّنَن" كثيرةٌ جدًّا، ومِن أشهرها:

١) "سُنَن الإمام الشَّافِعِيّ" (ت٢٠٤هـ): وهي برواية الإمام الْمُزَنِيّ أبي إبراهيم إسماعيل بن يَحْيَى الدَّارِمي (ت٢٦٤هـ)، وروايةِ الإمام الطَّحَاوِيّ أبي جَعْفَر أحمد بن مُحَمَّد بن سَلاَمة الْمِصْرِيّ (ت٣٢١هـ).

٢) "سُنَن سعيد بن منصور": للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور الْخُراساني النَّيْسَابُورِيّ (ت٢٢٧هـ): يُوجَد فيه بعضُ الأحاديث من "الْمُعْضَل" و"الْمُنقطِع" و"الْمُرْسَل".

٣) "سُنَن الدَّارِمِيّ": للإمام الدَّارِمِيِّ، أبي مُحَمَّد، عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدِيّ (ت٢٥٥هـ): عَدَّه البعضُ في الْمَسَانِيْد أيضاً لكون أحاديثه مُسْنَدَةٌ، لكن لا تَصِحُّ تسميتُه بـ"الْمُسْنَد"؛ لأنه يُوجَد فيه الكثيرُ من الأحاديث الْمُرسَلة والمنقطعة والمقطوعة.

٤) "سُنَن ابن ماجَهْ": للإمام ابن ماجَهْ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن يزيد القَزْوِيني (ت٢٧٣، أو ٢٧٥هـ).

٥) "سُنَن أبي داود": للإمام أبي داود السِّجِسْتَانِيّ، سليمان بن الأشْعَث الأَزْدِيّ (ت٢٧٥هـ).

٦) "سُنَن التِّرْمِذِيّ": للإمام التِّرْمِذي، أبي عيسى، مُحَمَّد بن عيسى السُّلَّمي (ت٢٧٩هـ).

٧) "سُنَن النَّسَائِيّ": للإمام النَّسائي، أبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب (ت٣٠٣هـ)، وهي تُسَمَّى أيضاً: "الْمُجْتَبَى".

٨) "سُنَن الدَّارَقُطْنِيّ": للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٩) "السُّنَن الكبرى": للإمام البَيْهَقي، أبي بَكْر، أحمد بن الحسين الْخُسْرُوْجِرْدي (ت٤٥٨هـ).

١٠) "السُّنَن الصُّغْرى": للبَيْهَقِي أيضاً.

ولكن عند الإطلاق على "كتب السُّنَن" لا يُراد بها إلاَّ الأربعة الآتية: "سُنَن أبي داود"، و"سُنَن التِّرْمِذِيّ"، و"سُنَن النَّسَائِيّ"، و"سُنَن ابن ماجَهْ".

وستأتي تعريفاتٌ لأهَمِّ وأشهَرِ كتب هذا النوعِ في المباحث اللاَّحقة في هذا القسم.

****

منهجُ الإمام أبي داود في كتابه "السُّنَن"

المطلب الأوّل: نبذةٌ عن ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو داود السِّجِسْتانِيّ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأَزْدِيّ: الإمامُ العَلَمُ، سيدُ الْحُفَّاظِ في وقته.

وُلد في "سِجِسْتان"[2] سنةَ ٢٠٢هـ، وتُوُفِّيَ بالبَصْرَة سنةَ ٢٧٥هـ. رَحَل من بلده لأجل طلب العلم في مقتبل عُمُرِه، وقَضَى جُلَّ حياتِه في العِرَاق متنقِّلاً في مُدُنها. روى عن الإمام البُخَارِيّ، وتتلمذ على الإمام أحمد بن حَنْبَل، وعرض عليه سُنَنَه فاستجادها واستحسنها.

وقد أثنى عليه أكابرُ أئمَّة الحديثِ ونُقَّاده، قال الإمام ابن حِبَّان البُسْتي: "أبو داود: أحدُ أئمَّة الدنيا، فِقْهاً وعِلماً، وحِفْظاً ونُسْكاً، ووَرَعاً وإتقاناً، جَمَع وصنَّف، وذَبَّ عن السُّنَن"[3].

أشهَرُ مصنَّفاته في الحديث: "السُّنَن"، و"الْمَراسِيل"، و"الزُّهْد"، و"النَّاسِخ والمنسوخ".

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي (٣٥٥/١١، ٣٦٧)، و"تذكرة الحفاظ" (٥٩١/٢، ٥٩٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٠٤/١٣، ٢٢١).

[2] وهي منطقة تاريخية تقع في شرق إيران، وتُسَمّى بالفارسية بـ"سِيْستان".

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢١٢/١٣).

المطلب الثاني: تعريف الكتاب:

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى المصنِّفُ الإمامُ أبو داود هذا الكتابَ بـ:"السُّنَن"، كما يَظهَر مِن كلامه في رسالته إلى أهل مَكَّة، حيث قال: "فإنكم سألتم أن أَذكُر لكم الأحاديثَ التي في كتاب (السُّنَن) أهي: أصَحُّ ما عُرِفَتْ في الباب؟"[1].

ولكنه اشتهر بـ"سُنَن أبي داود" إضافةً إلى المصنِّف.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

وهو ثالثُ "الكُتُبِ السِّتَّةِ" (أو الأصول السِّتَّة)، وأوّلُ كتبِ "السُّنَن الأربعة"، ويُعَدُّ مِن أحسن الكتب التي جمعت أحاديثَ الأحكام. ويشتمل على الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان والضِّعَاف.

ثالثاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الإمام أبو سُليمان حَمْد بن مُحَمَّد الْخَطَّابي (ت٣٨٨هـ): "وقد جَمَع أبو داود في كتابه هذا، من الحديث في أصول العِلم، وأُمَّهاتِ السُّنَن، وأحكامِ الفقه، ما لا نعلم متقدّماً سَبَقه إليه، ولا متأخِّراً لَحِقَه فيه"[2].

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٥٢٧٤) حديثاً[3].

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٣٥) كتاباً، أوّلُها: "كتابُ الطَّهارة"، وآخِرُها: "كتابُ الأدب".

(ج) عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها (١٨٧١) باباً.

---

[1] رسالة أبي داود السجستاني في وصف تأليفه لكتاب السنن، ص: ٤.

[2] مَعالِم السنن: للخطابي: (١/١٣).

[3] حسب ترقيم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، والأستاذَين عزت عبيد الدعَّاس وعادل السيد.

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

يُخرِج المصنِّفُ الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ أصحَّ ما عَرَفه من أحاديث الأحكام على الأغلب، ويختار في بعض الأحاييْن الحديثَ الأقلّ صِحَّةً، فيُورِده في الباب مع وجود ما هو أصَحُّ منه؛ ولعلَّ ذلك حتى يَعْلُوَ بالإسناد.

ويُخرِج الأحاديثَ المشهورةَ، ويتجنَّب روايةَ الأحاديث الغريبة.

ويُخرِج عن الرُّوَاة الذين لم يُجمِع الأئمَّةُ النُّقَّادُ على تركهم، وقد يُخرِج لبعض الضعفاء والمجهولين في المتابَعات والشَّواهد.

ويحرص على استيعاب الأحاديث التي عَمِلَ بها الأئمَّةُ الفقهاءُ وأصحابُ الفُتْيا، واشتهرت بينهم حتى وإنْ كانت في نفسها أخبارُ آحادٍ.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

رتَّب الإمامُ أبو داود هذا الكتابِ على أبواب الفقه والموضوعات العلمية، بدأه بكتاب الطَّهارة، وختَمه بكتاب الأدب.

أمّا ترتيبُه للأحاديث في الباب؛ فإنه تَوخَّى تقديمَ الإسنادِ الأعلى، حتى ولو كان أضعَف، وترك – في بعض الأحاييْن – الأقوى لكونه نازلاً. وأمَّا إذا رُوي من وَجْهَيْن صَحِيْحَيْن: أحدهما أقدَمُ إسناداً، والآخَرُ صاحِبُه أقوَمُ في الحفظ، فإنه يقدِّم الإسنادَ الأعلى منهما.

ثالثاً: منهجُه في تَرَاجِم الأبواب:

أغلَبُ تَرَاجِم أبوابِ هذا الكتاب مِن قَبِيْل "التَّرَاجِم الظَّاهرة"، التي يَدُلُّ عنوانُ البابِ فيها على مضمونه من الأحاديث دلالةً واضحةً، لا يحتاج القارئُ فيها إلى إعمال فِكره لمعرفة وجه الاستدلال.

وقلّما تُوجَد في هذا الكتابِ "التراجمُ الْخَفِيّةُ" (أو "التراجمُ الاستنباطيةُ")، وهي: أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيِّن المصنِّفُ أحدَ

الاحتمالَين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمالُ في الحديث والتعيينُ في الترجمة[1].

رابعاً: منهجُه في إيراد الأحاديث الموقوفة:

لم يُورِد الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ الآثارَ الموقوفةَ إلاَّ نادراً، كما أنه لم يَذكُر فيه شيئاً من كلام الأئمَّة الفقهاء من الصَّحَابَة والتابعين ﷺ فمَن بعدهم فيما يَخُصُّ باستنباطاتهم من الأحاديث.

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة:

أخرج الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ الأحاديثَ الْمُرْسَلَةَ إذا لم يكن في البابِ غيرُها، وأورد مئةَ حديثٍ من الْمَراسِيل، ومنها (٣٦) حديثاً غيرُ مُسنَدةٍ من وجهٍ آخَر، ومنها (٦٤) حديثاً مُسنَدٌ من وجهٍ آخَر.

سادساً: منهجُه في إيراد الْمُعَلَّقات:

أورد الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ الأحاديثَ الْمُعَلَّقةَ لأسباب عديدةٍ، ومنها:

١) إظهارُ الفوائد الحديثية التي تُعِين القارئَ على فهم النَّصِّ.

٢) والاختصارُ: حيثُ إنه لَجَأ في إيراد مُتابَعات الرِّواية الواحدة، فيُسنِد روايةً ما في الباب، ثم يعلِّق متابَعاتِ هذه الروايةِ مبيِّناً اختلافَ ألفاظِها.

٣) استخدامُ التعليقِ في اختصار شواهد الحديث، حيثُ يَذكُر في الباب حديثاً أو حديثَين، ثم يعلِّق الرِّوَاياتِ الأخرى عن صَحَابةٍ آخَرين ﷺ[2].

سابعاً: منهجُه في تَكْرَار الحديث:

يكرِّر الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ الحديثَ إذا اشتملت الرِّوَاياتُ الأخرى على معانٍ زائدةٍ، وربُّما ساقَ الرِّوايةَ الثانيةَ بتمامها إذا اشتملت على حُكْمٍ مختلفٍ عن

---

[1] وقد سَبَقت أمثلةٌ توضيحيةٌ لهذه التَّرَاجِم في تعريف "منهج الإمام البُخَارِيّ في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح" في المبحث الثاني من القسم الأوّل.

[2] انظر: "المدخل إلى سنن أبي داود" للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، ص: ١٤٢.

حُكْم الرِّواية الأولى، وأمَّا إذا كان الاختلافُ في لفظةٍ، فإنه يَذكُرها فقط من الرِّواية الثانية بعد ذكر إسنادِها.

ثامناً: منهجُه في الْحُكم على الأحاديث:

لم يلتزم الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ بإخراج الصحيح من الحديث؛ ولذا قد يعلِّق بالْحُكم على الحديث صِحَّةً وحسناً وضَعْفاً.

وقد اشترط على نفسِه أن يبيِّن الضعيفَ والواهنَ من الحديث فقال: "وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بيّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سَنَدُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالِحٌ، وبعضها أصَحُّ من بعضٍ.."، ولكنه لم يَفِ بهذا الشرط؛ لأنَّ هناك مواضعَ فيها وَهْنٌ غيرُ شديدٍ بيَّنها، وهناك مواضع فيها وَهْنٌ شديدٌ سَكَت عنها[1].

وسيأتي لاحقاً مزيدٌ من التوضيح عن مُصْطَلَحه: "صالِح".

تاسعاً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتَّحويل[2]:

(أ) منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف:

جَمَع الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ بين شُيوخه بالعَطْف بحرف الواو؛ وذلك طلباً للاختصار، وعدمِ تَكْرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله.

ومِن ذلك قولُه: "حَدَّثَنا عثمان وأبو بَكْرٍ ابنا أبي شَيْبَة، قالا: حَدَّثَنا عُمَرُ ابن سَعْدٍ..." الحديث[3].

---

[1] وقد يكون أحد أسباب سُكوته: اكتفاؤه بما تقدَّم له من كلامه في نفس هذا الكتاب في ذلك الراوي. أو غفلته عنه أو نَسْيُه. أو شِدَّةُ وضوح ضَعْف ذلك الراوي، واتفاقُ الأئمةِ على طرح روايته. أو اختلافُ نُسَخ "السُّنن".

[2] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٤٦، ١٤٩.

[3] سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: أَيَرُدُّ السلام وهو يبول؟ رقم الحديث: (١٦).

(ب) منهجُه في جَمْع الأسانيد بالتَّحويل:

جَمَع الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ بين الأسانيد باستخدام حرف الحاء "ح"، الذي يَدُلُّ على التحويل، يعني: الانتقالَ من سَنَدٍ إلى آخَر.

وهدفُه مِن ذلك: اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعَدْم تَكْرار القَدْرِ المشترك بينها، فوَضَع حاءَ التحويلِ "ح" عند الرَّاوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدارُ مَخرَجِ الحديثِ، وقد يَضَعُ حاءَ التحويلِ بعد ذِكر جزءٍ من الْمَتْن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلافُ الرِّوَايتَين.

ومِن الأمثلة على ذلك، قولُ الإمام أبي داود: "حَدَّثَنا إبراهيمُ بن خالِدٍ: حَدَّثَنا أَسْوَدُ بن عامِرٍ، حَدَّثَنا شَرِيْكٌ - وهذا لفظُه - ح.

وحَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن عبد الله - يعني: الْمُخَرَّمي -: حَدَّثَنا وَكِيْعٌ، عن شَرِيْكٍ، عن إبراهيم بن جَرِيْرٍ، عن الْمُغِيْرَة، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: "كان النبيُّ ﷺ إذا أَتَى الْخَلاَءَ؛ أتيتُه بماءٍ في تَوْرٍ[1] أو رَكْوَةٍ[2] فاسْتَنْجَى".

قال أبو داود: "في حديث وَكِيْعٍ: (ثم مَسَح يدَه على الأرض، ثم أتيتُه بإناءٍ آخَر؛ فتوَضَّأَ)". قال أبو داود: "وحديثُ الأَسْوَدِ بن عامر أَتَمُّ"[3].

عاشراً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[4]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ من إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنَّ الإمام أبا داود قد يَذكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها، دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "ورواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو "نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بِمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول:

---

[1] هو إناءٌ من صُفْرٍ، أو حجارةٍ، وقد يُتَوَضَّأُ منه. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: (١/١٩٨).

[2] هو إناءٌ صغيرٌ من جِلْدٍ يُشرَب فيه الماءُ. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: (١/٦٨٨).

[3] سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: الرجل يدلك يدَه بالأرض إذا استنجى، رقم الحديث: (٤٥).

[4] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥٢

"وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكانَ كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام أبي داود بعد أنْ ذَكَر أحدَ الأحاديث: "كذا رواه أبو أُسَامَة، وابن نُمَيْرٍ عن هَشَامٍ"[1]. وقال في حديثٍ: "قال هَنَّادٌ: (يَسْتَتِرُ)، مكانَ (يَسْتَنْزِهُ)"[2].

الحادي عشر: مُصْطَلَحاتُه الخاصَّة:

اصطلح الإمامُ أبو داود في هذا الكتابِ على بعض أحاديثِه بقوله: "صالِحٌ"، قال الحافظُ ابن الصَّلاَح في توضيح هذا الْمُصْطَلَحِ ما نَصُّه: "رُوِّينا عنه – أي عن أبي داود – أنه قال: ذكرتُ الصحيحَ وما يُشبِهه ويُقارِبه، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو: صالِحٌ، وبعضها أَصَحُّ من بعضٍ"[3].

وقيل: إنَّ هذ الْمُصْطَلَح (أي: صالِح) يُساوِي "الْحَسَنَ" عند الإمام التِّرْمِذِيِّ[4]، وقال ابن الصَّلاَح: "فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مُطلَقاً، وليس في واحدٍ من الصَّحِيْحَيْن، ولا نَصَّ على صِحَّتِه أحدٌ مِمَّن يميِّز بين الصحيح والْحَسَن؛ عَرَّفْناه بأنه من الْحَسَن عند أبي داود"[5].

فقوله "صالِحٌ" يُحتمَل أن يكون صالِحاً للاحتجاج به، ويُحتمَل أن يكون صالِحاً للاعتبار به.

وكما نُقِلَ عنه أنه قال: "ما سَكَتُّ عنه فهو حَسَنٌ"، ولا يعني بقوله هذا: أنَّ كلَّ ما سَكَت عنه فهو حَسَنٌ كما يتبادر إليه الذِّهْنُ؛ بل في كتابه الصحيحُ والْحَسَنُ والضعيفُ.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم الحديث: (٤٠).

[2] سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: الاستبراء من البول، رقم الحديث: (٢٠).

[3] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٣٣.

[4] انظر: "شروط الأئمة الخمسة" للحازمي، ص: ٦٦، و"علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٣٣٢، ٣٣٦.

[5] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٣٦.

وعلى كلٍّ فالصَّالِحُ للاحتجاج عنده هو الصحيحُ والْحَسَنُ - كغيره -، والضعيفُ إذا لم يُوجَد في الباب غيره.

الثاني عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) يقدِّم فيه روايةَ الأَقْدَمِ على الأَحْفَظِ.

٢) وأنَّه لا يَذكُر في أبوابه إلاَّ حديثاً أو حديثَين وإنْ كانت في الباب أحاديثُ صِحَاحٌ؛ ولعلَّ ذلك خشيةَ الإطالةِ.

٣) وأنَّه لا يكرِّر فيه الحديثَ في بابٍ آخَر إلاَّ إذا اشتمل على زيادة مُهِمَّة.

٤) وأنَّه يُورِد فيه الرِّوَاياتِ بدِقَّةٍ بالغةٍ.

٥) وأنَّه يختصر فيه الحديثَ الطويلَ للتركيز على موضع الاستدلال.

٦) وأنَّه استقصى فيه أحاديثَ الأحكامِ واستوعبها.

٧) وأنَّه كثيراً ما يُشير فيه إلى العِلَل الواردة في الأحاديث، التي تَقدَح في صِحَّة الحديث، ويَذكُر ترجيحَ ما فيه خلافٌ بين الرَّفْع والوَقْف أو الإرسال والوَصْل.

٨) وأنَّه عُنِيَ فيه بذكر الطُّرُقِ واختلافِ الألفاظ وزياداتِ المتون.

٩) وأنَّه قد يَحكُم فيه على الحديث، وكثيراً ما يَسكُت عن ذلك. أمَّا سكوته عن بعض الأحاديث فليس تصحيحاً أو تحسيناً لها منه؛ بل هو يَشمَل ما يُحْتَجُّ به، وما يُستَشهَد به، وهو الضعيفُ الذي لم يشتدّ ضَعْفُه. فمن ثَمَّ يُبحَث عن حال ما سَكَت عنه المصنِّفُ، ويُحْكَم عليه بما يليق به.

١٠) وأنه يَذكُر فيه شيئاً من تعديل بعض الرُّوَاة أو تجريحهم إذا دَعَتْ حاجةٌ إلى ذلك.

١١) وأنَّه يَذكُر فيه - أحياناً - شيئاً من التعريف ببعض الرُّوَاة كبيانٍ أنَّ فلاناً من الصَّحَابَة أو التابعين، أو أنه كُوْفِيٌّ أو بَصْرِيٌّ، أو بيانِ تاريخ مَولِد أو

وفاة أو اختلاط راوٍ مُعَيَّنٍ، وغير ذلك مِمَّا ينفع في توضيح اتِّصالٍ أو انقطاعٍ بين راوِيَيْن، أو تمييز راوٍ من غيره.

١٢) وأنَّه يعتني فيه أحياناً بشرح غريب الحديث وتوضيحِه.

١٣) وأنَّه يصرِّح فيه أحياناً الناسخَ والمنسوخَ من الأحاديث.

المطلب الرابع: أَهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُخْتَصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

ولهذا الكتاب روايتان مشهورتان، وهما:

١) **روايةُ اللُّؤْلُوي:** أبي علي مُحَمَّد بن أحمد البَصْرِيّ (ت ٣٣٣هـ): تُعتبَر روايتُه من أصَحّ الرِّوَايات لهذا الكتاب؛ لأنَّها مِن آخِرِ ما أملاه أبو داود، فقد سمع عنه السُّنَنَ مَرّاتٍ عديدةً. وكانت هذه الرِّوَايةُ هي التي اعتمد عليها العلماءُ في دراسة السُّنَن وتدريسها وشرحها.

٢) **روايةُ ابن دَاسَة:** أبي بَكْر مُحَمَّد بن بَكْر البَصْري (ت٣٤٦هـ): تتفرَّد روايتُه بالزيادات، وتُعتبَر أكمَلَ رِوَاياتِ السُّنَن، بينما يُوجَد نقصٌ في رواياتٍ أخرى.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) **"مَعَالِمُ السُّنَن"**: للإمام الْخَطَّابي، أبي سليمان، حَمْد بن مُحَمَّد البُسْتِيّ (ت٣٨٨هـ): وهو أوَّلُ شروحِ "السُّنَن"، ولكنه لم يشرح جميعَ أحاديثها؛ بل اكتفى فقط بشرح حديثٍ واحدٍ في الباب الذي تَعدَّدت فيه الرِّوَاياتُ .

٢) **"عَوْنُ الْمَعْبُوْدِ شرح سُنَن أبي داود"**: للشيخ أبي الطَّيِّب، شمس الحقّ العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ): وهو مِن أحسن شروح السُّنَن، شَرَحه المؤلِّفُ مُتحرِّراً عن المذاهب الفقهية المتبوعة.

٣) **"بَذْلُ الْمَجْهُوْدِ في حَلِّ سُنَن أبي داود"**: للشيخ خليل بن أحمد الأنصاري السَّهارَنْفُوْري (ت١٣٤٦هـ): وهو شرحٌ مُبسَّطٌ، يتضمَّن بحوثاً قيمةً في علم الرواية والدراية، وشرحاً جامعاً لأحاديث السُّنَن، وجُلُّ مباحثِه منقولٌ من

كلام أئمَّة المحدِّثين والفقهاء، وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ بالمذهب الحنفي اعتناءً كبيراً.

٤) "**الْمَنْهَلُ العَذْبُ الْمَوْرُوْدُ شرح سُنَن أبي داود**": للشيخ محمود خَطَّاب السُّبْكِيّ (ت١٣٥٢هـ)، لم يُكمِله، ثم أكمله ابنُه الشيخ أمين محمود خَطَّاب (ت١٣٨٧هـ)، وسَمّى تكملتَه: بـ: "فَتْح الملك المعبود تكملة الْمَنْهَل العَذَب المورود شرح سنن الإمام أبي داود".

وكذلك من شروحه وحواشيه المفيدة:

١) "**العَدُّ الْمَوْدُوْدُ في حواشي سُنَن أبي داود**": للحافظ الْمُنْذِري، أبي مُحَمَّد، زكيّ الدين، عبد العظيم بن عبد القَوِيّ (ت٦٥٦هـ): وهو غيرُ مطبوعٍ.

٢) "**الإيْجَازُ في شرح سُنَن أبي داود السِّجِسْتَاني**": للإمام النَّوَوي، أبي زكريا، مُحِيي الدين، يَحْيَى بن شَرَف (ت٦٧٦هـ): وهو شرحٌ جامعٌ ومُبسَّطٌ، لكنه لم يَكمُل، وقد طبعت قطعةٌ منه.

٣) "**تَهذيبُ سُنَن أبي داود**": للحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة، مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوْب الدِّمَشْقِي (ت٧٥١هـ): اعتمد فيه على "مختصر سنن أبي داود" للمُنْذِرِيّ، وشَرَحه مع زياداتٍ مفيدةٍ مِن عنده.

٤) "**شرحُ سُنَن أبي داود**": للعلاَّمة العَيْنِي، بَدْر الدين، محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ): وهو شرحٌ جيدٌ إلاَّ أنه لم يَتِمّ، يبدأ من أوّل كتاب الطَّهارة، وينتهي في أثناء كتاب الزَّكاة فقط.

٥) "**مِرْقَاةُ الصُّعُوْدِ إلى سُنَن أبي داود**": للحافظ السُّيُوْطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهو شرحٌ مُخْتَصَرٌ للسُّنَن، لَخَّص فيه المؤلِّفُ "مَعالِمَ السُّنَن" للخَطَّابي، وضَمَّ إليه الفوائدَ والزوائدَ.

٦) "**فَتْحُ الوَدُوْدِ في شرح سُنَن أبي داود**": للشيخ أبي الحسن، مُحَمَّد بن الهادي السِّنْدِي (ت١١٣٨هـ): وهو شرحٌ مختصرٌ للسُّنَن، اعتمد فيه على حاشية "مرقاة الصَّعود" للسيوطي، وزاد عليه بعضَ زياداتٍ مفيدةٍ.

٧) "**غايةُ الْمَقْصُوْدِ في حَلِّ سُنَن أبي داود**": للشيخ أبي الطيّب، مُحَمَّد شمس الْحَقِّ العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ): وهو شرحٌ ضخمٌ، لكنه لم يَتِمّ، وقد طُبع منه ثلاث مجلّدات فقط.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

١) "**مُخْتَصَرُ سُنَن أبي داود**": للحافظ الْمُنْذِرِيّ، أبي مُحَمَّد، زكيّ الدين، عبد العظيم بن عبد القَوِيّ (ت٦٥٦هـ): وهو أهَمُّ مختصراتِ السُّنَن على الإطلاق، ذَكَر الْمُنْذِرِيُّ عُقَيْبَ كلِّ حديثٍ مَن وافق أبا داود مِن الأئمَّة الخمسة[1] على تخريجه. ثم بيَّن ضَعْفَ الحديثِ وعِلَّته.

٢) "**تهذيبُ سُنَن أبي داود**": للحافظ ابن القَيِّم الْجَوْزِيَّة، مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوْب الدِّمَشْقِيّ (ت٧٥١هـ): وهو تهذيبُ "مُخْتَصَر سُنَن أبي داود" للمُنْذِرِيّ، اعتنى فيه ابنُ القَيِّم ببيان عِلَل الأحاديث اعتناءً كبيراً.

٣) "**إفادةُ المقصودِ باختصار وشرح سُنَن أبي داود**": للشيخ مصطفى دِيْب البُغَا.

****

---

[1] وهم: البُخَارِيّ ومُسْلِم والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن ماجَهْ.

منهجُ الإمام التِّرْمِذِيّ في كتابه "الجامع" (أو: "السُّنَن")

المطلب الأوّل: نبذةٌ عن ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمِذِيّ السُّلَمِيّ: الإمامُ الثِّقَةُ، أحدُ الْحُفَّاظ المبرِّزين، والعلماء المتمكِّنين من معرفة العِلَل في الحديث.

وُلد بـ"تِرْمِذْ"[2] سنةَ ٢٠٠هـ، وتُوُفِّيَ ببلدة "بُوْغ" سنةَ ٢٧٩هـ. وسمع الحديثَ من شيوخ كثيرين في خُراسان والعِرَاق والْحِجَاز لا يُحْصَى عددُهم، وكان مِن خَواصّ تلاميذ الإمام البُخَارِيّ.

وقد أثنى عليه أئمَّةُ الحديثِ وحُفَّاظه، قال الحافظ أبو سَعْد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الإدريسي (ت٤٠٥هـ): "أحدُ الأئمَّة الذين يُقتدَى بهم في علم الحديث، صنَّف كتابَ الجامع، والتواريخ، والعِلَل، تصنيفَ رَجُلٍ عالِمٍ مُتقِنٍ، كان يُضرَب به المثلُ في الحفظ".

ومن مصنَّفاته في الحديث: "السُّنَن"، و"العِلَل الكبير"، و"العِلَل الصغير"، و"الشمائل النبوية".

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي (٢٦/٢٥٠، ٢٥٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٦٣٣، ٦٣٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٣/٢٧١، ٢٧٧).

[2] وهي تقع اليومَ بجنوب "أُوْزبكِسْتان" قُرْبَ الحدود الأفغانية.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى المصنِّفُ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ هذا الكتابَ بـ"الجامع المختصر من السُّنَن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العملُ"[1]، لكنه عُرف واشتهر بـ"سُنَن التِّرْمِذِيّ" و"جامع التِّرْمِذِيّ" نسبةً إلى المصنِّف.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

وهو رابعُ الكتبِ السِّتَّةِ، ويأتي مرتبةً في كتب "السُّنَن الأربعة" بعد "سُنَن أبي داود"، ويشتمل على الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان والضِّعَاف.

ولم يُخرِج فيه الإمامُ التِّرْمِذِيّ إلاَّ حديثاً قد عَمِلَ به الفقهاءُ. أمَّا الأمرُ الذي حَفَزه على تصنيف هذا الكتاب، فهو أنه أراد أن يجمع فيه الأدلَّةَ التي استدلَّ بها الفقهاءُ من أحاديث وآثار؛ فيتكلَّم عليها، ويكشف عن عِلَلها، ويبيِّن حالَها من حيث الصِّحَّة والضَّعْف[2].

وقَد ذَيَّل الإمامُ التِّرْمِذِيّ هذا الكتابَ بكتاب العِلَل، وقد شَرَحه الحافظُ ابن رجب الْحَنْبَلِيّ (ت٧٩٥هـ) شرحاً وافياً، ويحتوى الأصلُ وشرحُه على فوائد نفيسة لا يستغني عنها الدَّارِسُون للحديث النبوي وعلومه.

ثالثاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الإمام ابن الأثير الْجَزَري (ت٦٠٦هـ): "وهذا كتابُه (الصحيح) أحسَنُ الكتبِ وأكثَرُها فائدةً، وأحسَنُها ترتيباً، وأقَلُّها تَكْراراً، وفيه ما ليس في غيره من: ذِكْر المذاهب، ووُجُوْهِ الاستدلال، وتبيينِ أنواع الحديث من الصحيح والْحَسَن والغريب، وفيه جرحٌ وتعديلٌ"[3].

---

[1] انظر: "تحقيق اسْمَي الصحيحَين وجامع الترمذي" للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

[2] انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (١١٦/١).

[3] جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري: (١٩٣/١، ١٩٤).

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها نحواً من (٣٩٥٦) حديثاً، وقد يكون أكثرَ مِن هذا أو أقلّ؛ لأنَّ تعيينه على وجهٍ أصَحّ صعبٌ بسبب اختلاف نُسَخ هذا الكتاب.

(ب) عددُ كتبه[١]:

يَبلُغ عددُها (٥١) كتاباً، أوّلُها: كتابُ الطَّهارة، وآخِرُها: كتابُ الْمَنَاقِب عن رسول الله ﷺ.

(ج) عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها (٢٢٣١) باباً.

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتابِ:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

اعتمد الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في هذا الكتابِ على إخراج الأحاديث التي عَمِلَ بها العلماءُ والفقهاءُ، وقد عبَّر عن ذلك بقوله: "جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ هو معمولٌ به، وبه أَخَذ بعضُ أهل العلم ما خَلاَ حديثَين[٢].. "[٣].

لكنه لم يلتزم في هذا الكتابِ بذكر جميع الأحاديث المعمول بها؛ لأنه بَنَى هذا الكتابَ على الاختصار، حيث قال في ختامه: "وقد وضعنا هذا الكتابَ على الاختصار لِمَا رَجَوْنا فيه من المنفعة"[٤].

---

[١] يُسَمِّي الإمامُ الترمذيُّ الكتابَ بـ: "الأبوابِ"، حيثُ إنه يجمع الأبوابَ الكثيرةَ في مساقٍ واحدٍ، ويسمِّيها: "الأبوابَ" بدلاً عن "الكتاب".

[٢] أوّلُهما: حديثُ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الظُّهر والعصرِ بالمدينة، والمغرب والعِشاءِ من غير خوفٍ ولا سَفَرٍ ولا مَطَرٍ. والثاني: حديثُ النبيِّ ﷺ أنه قال: «إذا شَرِبَ الْخَمْرَ فاجْلِدُوْهُ، فإنْ عادَ في الرَّابعة فاقْتُلُوْه»، ثم قال الترمذي: "وقد بيّنّا عِلّةَ الحديثَين جميعاً في الكتاب. (سنن الترمذي: ص: ٨٨٩).

[٣] سنن الترمذي: ص: ٨٨٩.

[٤] سنن الترمذي: ص: ٩٠١.

كما أنه أورد في هذا الكتابِ بعضَ الأحاديث المعلولة ليبيِّن عِلَّتَها، ويكشف مُوجِباتِ رَدِّها، وأخرج أيضاً بعضَ الأحاديث شديدةَ الضَّعْفِ؛ لأنها تُتَمِّمُ فَهْمَ الصحيحِ أو تَتعضَّد بالصحيح.

ولم يُورِد في هذا الكتاب أحاديثَ الراوي شديد الضَّعْفِ، وإذا أورد له حديثاً فإنه قد بيَّنه بحسب اجتهادِه.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

رتَّب الإمامُ التِّرْمِذِيُّ أحاديثَ هذا الكتابِ على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، ومعظمُ أحاديث هذا الكتابِ تَدُور حول الأحكام، ولأجل ذلك سُمِّيَ بـ"السُّنَن"، وإنْ كان قد أورد في آخِره الأحاديثَ في صِفَة القِيامة والتفسير والْمَناقِب على طريقة كتب "الجوامع".

بدأ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ هذا الكتابَ بأبواب الطَّهارة، وختَمه بأبواب الْمَناقِب عن رسول الله ﷺ. وذَكَر عَقِبَ كلِّ حديثٍ درجتَه إلاَّ نادراً. وأشار إلى شواهد حديث الباب بقوله: "وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ".

وطريقةُ المصنِّف في تبويبه: أنه يَجمَع أبواباً كثيرةً في مَسَاقٍ واحدٍ، ويستعمل له عبارةَ "أبواب"، مثل: "أبواب الطَّهارة" و"أبواب الصَّلاة".

أمَّا ترتيبُ أحاديث هذا الكتابِ في الباب فإنَّ المصنِّفَ قدَّم الأحاديثَ المعلولةَ، حيثُ بدأ بالأحاديث الغريبة المعلولة، ثم ذَكَر الأحاديثَ الصحيحةَ. وغايتُه من ذلك: تبيينُ ما في تلك الأحاديث من العِلَل، ثم تبيينُ الصحيحِ في الإسناد، وكان ذلك أَغْلَبِيٌّ، أي: أنه قد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبِعه حديثاً آخَر مثله في الصِّحَّة أو دُوْنه.

ثالثاً: منهجُه في تَرَاجِم الأبواب:

تَرْجَمَ الإمام التِّرْمِذِيُّ لأبواب هذا الكتابِ "التَّرَاجِمَ الظَّاهرةَ" التي هي الغالبةُ فيه. كما تَرْجَمَ لبعض الأبواب "التراجمَ الْخَفِيَّةَ" (أي: الاستنباطية) التي هي قليلةٌ. كما يُترجِم لبعض الأبواب "التراجمَ الْمُرْسَلَة"، وهي التي اكتفى فيها بقوله: "باب"، و"باب منه" دون أن يُعنِون بشيءٍ يَدُلُّ على المضمون، وهي أيضاً قليلةٌ[1].

رابعاً: منهجُه في الْحُكْم على الأحاديث:

يَذكُر الإمامُ التِّرْمِذِيّ حُكْمَه على كلِّ حديثٍ بعد نهاية لفظِ الحديث، وفي ذلك له مُصْطَلَحاتٌ خاصَّةٌ، وسيأتي تعريفٌ وجيزٌ عنها.

كما أنَّ له اهتماماً خاصّاً في هذا الكتاب بذكر العِلَل القادحة[2] في صِحَّة الحديث، حيثُ إنه أفرد في آخرِ هذا الكتابِ جزءً لذكر أنواعٍ من عِلَل الحديث، وهو أثناء تعليله للأحاديث يَذكُر ترجيحَ ما فيه خلافٌ بين الرَّفْع والوَقْف، أو الإرسال والوَصْل بصفةٍ خاصَّةٍ.

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة:

أخرج الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في هذا الكتابِ العديدَ من الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة، وهو في إيراد الأحاديث المنقطعة يَذكُر عباراتٍ تُفيد الانقطاعَ، فأكثَرُ ما يقول: "إسنادُه ليس بِمُتَّصِل"، وقد يقول: "مُرْسَلٌ"، وفي بعض الأحيان يقول: "مُنْقَطِعٌ".

سادساً: منهجُه في إيراد الآثار الموقوفة:

أورد الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في هذا الكتابِ عدداً من الأحاديث الموقوفة، لتبيين مذاهب الفقهاء من الصَّحَابَة والتابعين ﷺ وأقوالِهم التي يُوردِها إبَّانَ روايتِه لأحاديث

---

[1] وقد سَبَقت أمثلةٌ توضيحيةٌ لهذه التَّرَاجِم في تعريف "منهج الإمام البُخَارِيّ في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح" في المبحث الثاني من القسم الأوّل.

[2] وهي العِلَلُ التي يُضعَّف الحديثُ مِن أجلها.

الباب، أو ليعضِّد بها الأحاديثَ الضعيفةَ فتصير حَسَناً. ويَذكُر تلك الأحاديثَ بعباراتٍ صريحةٍ مثل: "حديث موقوف"، و"فلان لم يَرفَعه".

سابعاً: منهجُه في تَكْرار الحديث:

لم يكرِّر الإمامُ التِّرْمِذِيُّ الأحاديثَ في هذا الكتابِ إلاَّ القليلَ منها في مواضع معدودة، فهو في تكرير الأحاديث يُراعي أحياناً الْمُغَايَرَةَ بفائدةٍ جديدةٍ في مَتْن الحديث أو في إسناده.

ثامناً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتَّحويل[1]:

(أ) منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف:

جَمَعَ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في هذا الكتابِ بين شُيوخه بالعَطْف بحرف الواو؛ وذلك طلباً للاختصار، وعدمِ تَكْرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله.

ومِن ذلك قولُه: "حَدَّثَنا قُتَيْبَةٌ وهَنَّادٌ ومَحْمُوْدُ بن غَيْلاَن، قالوا: حَدَّثَنا وَكِيْعٌ..." الحديث[2].

(ب) منهجُه في جَمْع الأسانيد بالتَّحويل:

جَمَعَ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في هذا الكتابِ بين الأسانيد باستخدام حرف الحاء "ح"، الذي يَدُلُّ على التحويل، يعني: الانتقالَ من سَنَدٍ إلى آخَر.

وهدفُه مِن ذلك: اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعَدْم تَكْرار القَدْر المشترك بينها، فوَضَع حاءَ التحويلِ "ح" عند الرَّاوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدارُ مَخرَجِ الحديثِ، وقد يَضَعُ حاءَ التحويلِ بعد ذِكر جزءٍ من الْمَتْن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلافُ الرِّوَايتَين.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام التِّرْمِذِيّ: "حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ بن سعيدٍ: حَدَّثَنا أبو عَوَانَة، عن سِمَاك بن حَرْبٍ. ح.

---

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٤٦، ١٥٠.

[2] سنن الترمذي، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء أنَّ مفتاح الصلاة الطهور، رقم الحديث: (٣).

وحَدَّثَنا هَنَّادٌ: حَدَّثَنا وَكِيْعٌ، عن إسرائيل، عن سِمَاكٍ، عن مُصْعَب بن سَعْدٍ، عن ابن عُمَر - رضي الله عنهما - عن النبيِّ ﷺ قال: «لاَ تُقْبَلُ صَلاَةٌ بِغَيْرِ طُهُوْرٍ، وَلاَ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُوْلٍ[1]». قال هَنَّادٌ في حديثه: "إلاَّ بِطُهُوْرٍ"[2].

تاسعاً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[3]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ من إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنَّ الإمام التِّرْمِذِيّ قد يَذكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها، دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "ورواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو "نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بِمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول: "وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكانَ كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام التِّرْمِذِيّ عَقِبَ ذِكْرِ حديثٍ: "وقد رُوِيَ من غير وَجْهٍ عن أبي هُرَيْرَة ﷺ عن النبي ﷺ هذا الحديثُ، وحديثُ أبي هُرَيْرَة ﷺ إنما صَحَّ؛ لأنه رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ"[4].

ويَقصُد الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بالوَجْه: السَّنَدَ أو الطريقَ، وكان أكثر مَن استخدم مِن الأئمَّةِ المصنِّفين لكتب الروايةِ هذا اللفظَ بمعناهما.

وقال أيضاً في حديثٍ آخَر: "ورَوَى هذا الحديثَ عليُّ بن قادِمٍ، عن سفيان الثَّوْري، وزادَ فيه: (تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً). قال: ورَوَى سفيان الثَّوْري هذا الحديثَ أيضاً، عن مُحارِب بن دِثَار، عن سليمان بن بُرَيْدَة: (أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَتَوَضَّأُ لكلِّ صَلاَةٍ). ورواه وَكِيْعٌ عن سفيان، عن مُحارِبٍ، عن سليمان بن بُرَيْدَة،

---

[1] الغُلُوْل: الخيانةُ، وهو: السَّرِقَةُ مِن مال الغنيمة قبل القِسْمَة.

[2] سنن الترمذي، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء لا تُقبَل صلاةٌ بغير طهور، رقم الحديث: (١).

[3] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥٢

[4] سنن الترمذي، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء في السواك، رقم الحديث: (٢٢).

عن أبيه. قال: ورواه عبدُ الرحمن بن مهدي وغيرُه عن سفيان، عن مُحارِب بن دِثَارٍ، عن سليمان بن بُرَيْدَة، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً. وهذا أصَحُّ مِن حديث وَكِيْعٍ"[1].

عاشراً: مُصْطَلَحاته الخاصَّة:

للإمام التِّرْمِذِيّ في هذا الكتابِ مُصْطَلَحاتٌ عديدةٌ، ولا بُدَّ لقارئه الوقوفُ عليها والإلمامُ بها جيّداً ليَعرِف كُنْهَها، وهي:

١) **"فيه مَقَالٌ"**: يستعمل الإمامُ التِّرْمِذِيُّ هذا الْمُصْطَلَح لتضعيف الحديثِ أو الراوي، ويعني به: أنَّه تكلَّم في الحديث أو في راويه نُقّادُ الحديثِ وطعنوا في صِحَّته.

٢) **"في إسناده مَقَالٌ"**: وهو في نفس المعنى الذي سبق آنفاً.

٣) **"ذاهِبُ الحديث"**: يعني به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: أنَّ الراوي غيرُ حافظٍ للحديث.

٤) **"مُقارِبُ الحديث"**: ومعنى "المقارب" بكسر الرَّاء: أنَّ حديثه مُقارِبٌ لحديث غيرِه. وأمَّا بفتح الرَّاء فمعناه: أنَّ حديثه يُقارِبه حديثُ غيرِه[2].
لم يَحكُم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بهذا الوصف إلاَّ على رَاوِيَيْن فقط، وهما: "بَكَّار ابن عبد العزيز بن أبي بَكْرة"، و"حَجَّاج بن دِيْنار".

٥) **"شَيْخٌ ليس بذاكَ"**: يعني به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: أنَّ الراوي شيخٌ كبيرٌ غَلَب عليه النِّسيانُ، فهو ليس بذاك المقامِ الذي يُوثَق به، أي: روايته ليست بقويّةٍ.

٦) **"ليس إسنادُه بذاكَ"**: أي: بذاك القَوِيّ.

٧) **"حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوَجْه"**: أي: من هذا الإسناد، ويَصِفُ الإمامُ التِّرْمِذِيّ الإسنادَ بالوَجْهِ. يعني: أنه غريبٌ من حيث الإسناد فقط وليس

---

[1] سنن الترمذي، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء أنه يصلّي الصلوات بوضوء واحد، رقم الحديث: (٦١).

[2] انظر: "تدريب الراوي" للسيوطي: (٥٨٢/١).

مَتْناً. والحديثُ الذي يتفرَّد به بعضُ الرواة يُوصَف بـ"الغريب"، وكذلك الحديثُ الذي يتفرَّد فيه بعضُهم بأمرٍ لا يَذكُره فيه غيرُه، إمَّا مَتْنُه وإمَّا إسنادُه.

٨) "**حديثٌ مُرْسَلٌ**": يستعمل الإمامُ التِّرْمِذِيُّ لفظَ "الْمُرسَل" بمعنى "منقطعٍ" في كثير من مواضع جامعه. أمَّا تعريفُ الْمُرسَل" عند عامَّة المحدِّثين فهو: ما رواه التابعيُّ عن رسول الله ﷺ.

٩) "**حديثٌ جَيِّدٌ**": يستعمله الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بمعنى: "حديث صحيح ولكن ليس من الدرجة العُليا.

١٠) "**هذا أَصَحُّ مِن ذلك**": يقوله الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بعد ذِكر الحديثَين أو القولَين، ومعناه ظاهرٌ في أنَّ الحديثَين أو القولَين كِلاهما صَحِيحان، لكن هذا أقوى وأثبَتُ مِن ذلك.

١١) "**هذا الحديثُ أَصَحُّ شيءٍ في هذا البابِ وأحسَنُ**": يعني به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: أنَّ هذا الحديثَ أرجَحُ مِن كلِّ ما وَرَد من الأحاديث في هذا الباب، سواء كان كلُّ ما وَرَد فيه صحيحاً أو ضعيفاً. فإنْ كان كلُّ ما وَرَد في الباب صحيحاً؛ فهذا الحديثُ أرجَحُ في الصِّحَّة من الكُلِّ. وإن كان كلُّه ضعيفاً؛ فهذا الحديثُ أرجَحُ من الكُلِّ؛ أي: أَقَلُّ ضَعْفاً من الكلِّ.

١٢) "**هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ**": "الحديثُ الْمُضْطَرِبُ" هو ما رُوِيَ على أَوْجُهٍ مختلفةٍ مُتَساوِيَةٍ في القُوَّةِ[1].

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٩٣، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (٤٢٨/١).

أي: هو الحديثُ الذي يُرْوَى على وُجُوْهٍ متعدِّدةٍ مختلفةٍ يُخالِف بعضُها بعضاً، بحيث لا يُمكِن التوفيقُ والترجيحُ بينها. فإذا أمكن الترجيحُ بأيِّ وجهٍ من الوُجوه كانت الروايةُ الراجحةُ صحيحةً، وما عداها ضعيفةٌ[1].

والاضطرابُ مُوْجِبٌ لضَعْفِ الحديثِ لإشعاره بعدم الضَّبط مِن رواته.

ويقع الاضطرابُ تارةً في الإسناد، وأخرى في الْمَتْن، ويقع فيهما معاً من راوٍ واحدٍ، أو رَاوِيَيْن، أو جماعةٍ[2].

وقد أعَلَّ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بالاضطراب جملةً من الأحاديث بقوله: "هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ"، بعضٌ من تلك الأحاديث لاختلاف رُوَاتِها في رَفْعها ووَقْفِها، أو في وَصْلها وقَطْعِها، وموقعُ غالبِ اضطرابِها إنما كان في الأسانيد، وقليلٌ منه في المتون.

١٣) **"حديثٌ غيرُ محفوظٍ"**: "الحديثُ المحفوظُ" هو ما رواه الرَّاوِيُ الأَوْثَقُ مُخالِفاً لراوٍ ثقةٍ[3]. ويُقابله "الحديثُ الشَّاذُّ"، هو ما يرويه الرَّاوِيُ الثِّقَةُ مُخالِفاً للرَّاوي الذي هو أوثَقُ منه، وأَوْلَىٰ في الحفظ والإتقان أو الكثرة[4].

وحين يقول الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: "هذا الحديثُ غيرُ محفوظٍ" فالمرادُ بقوله: إنه شاذٌّ.

١٤) **"هذا حديثٌ صحيحٌ"**: "الحديث الصحيح" هو ما اتَّصَلَ إسنادُه بنقل العَدْلِ الضَّابط، عن العَدْلِ الضَّابط مثلِه إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً، ولا مُعَلَّلاً[5]. فالصحيحُ عند الإمام التِّرْمِذِيّ هو الصحيحُ عند العلماء كما يظهر من استقراء قوله في الأحاديث التي استخدم فيها هذا الْمُصْطَلَحَ.

---

[1] الميسر في علم مصطلح الحديث: للمؤلِّف، ص: ٢١٧.

[2] تدريب الراوي: للسيوطي: (٤٢٩/١).

[3] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٦، ٧٩، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (٣٦٧/١، ٣٧٨).

[4] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٦، ٧٩، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (٣٦٧/١، ٣٧٨).

[5] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ١١، ١٢.

١٥) **"حديثٌ حَسَنٌ"**: "الحديثُ الْحَسَنُ" هو الحديثُ الذي اتَّصَلَ سَنَدُه بنقل الرَّاوِي العَدْل الذي خَفَّ ضَبْطُه، و لم يكن شاذّاً ولا مُعَلَّلاً[١].

هذا تعريفٌ مشهورٌ له عند أهل الحديث، فهو كالصحيح لكن بفارقٍ واحدٍ، وهو: أنَّ راويه خفيفُ الضَّبْطِ. يعني: أنه استَوْفَى شرطَ الضَّبْطِ المقبولِ في الْحَدِّ الأدنى[٢].

وأمّا "الْحَسَنُ" عند الإمام التِّرْمِذِيّ في "جامعه"؛ فهو اصطلاحٌ خاصٌّ به، وقد عرَّفه في آخِرِ هذا الكتاب[٣] وقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حسنٌ؛ فإنما أردنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا: كلُّ حديثٍ يُروَى لا يكون في إسناده مَن يُتَّهَمُ بالكَذِب، ولا يكون الحديثُ شاذّاً، ويُروى مِن غير وجهٍ نحوَ ذلك؛ فهو عندنا: حديثٌ حسنٌ"[٤].

وقد شَرَح الحافظُ ابن رجب الْحَنْبَلي مرادَ الإمام التِّرْمِذِيّ بقوله هذا، ثم قال: "فعلى هذا: الحديثُ الذي - يرويه الثِّقَةُ العَدْلُ، ومَن كَثُرَ غلطُه، ومَن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم مُتَّهَماً؛ كلُّه حَسَنٌ، بشرطٍ ألاَّ يكون شاذّاً مُخالِفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطٍ أن يكون معناه قد رُوي من وُجُوهٍ متعدّدةٍ"[٥].

١٦) **"حسنٌ صحيحٌ"**: يُكثِر الإمامُ التِّرْمِذِيُّ مِن استخدام هذا الْمُصْطَلَحِ في جامعه في حُكْمه على الأحاديث، وقد اختلف العلماء في تفسيره؛ وذلك لأنَّ كلمة "حَسَن" تعني القصورَ عن مرتبة الصحيح، فكيف يَجمَع المصنِّفُ بينهما (أي: بين الحسن والصحيح) في الْحُكم على حديث واحد؟

---

[١] انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٦٥، ٦٦.

[٢] انظر تعليق الشيخ نور الدين عتر على "شرح النخبة"، ص: ٦٥.

[٣] أي: "كتاب العِلَل".

[٤] سنن الترمذي: ص: ٨٩٨.

[٥] شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١/٣٨٤، ٣٨٥).

ولهم في ذلك أقوالٌ، منها: أنَّ ذلك الحديثَ حَسَنٌ عند قومٍ، وصحيحٌ عند آخَرين، أو: أنه حَسَنٌ باعتبار إسنادٍ، وصحيحٌ باعتبار إسنادٍ آخَر.

١٧) **"حديثٌ غريبٌ"**: يعني هذا الْمُصْطَلَح: أنَّ الحديث ضعيفٌ عند الإمام التِّرْمِذِيّ؛ وذلك أنَّ التفرُّد مع ضَعْف السَّنَدِ يعني عدمَ وجودِ عاضدٍ لتقوية الحديث، فلو كان هناك طريقٌ آخَر تَصلُح لمتابَعة ذلك الحديثِ لارتقى إلى مرتبة الْحَسَن.

١٨) **"صحيحٌ غريب"**: يعني به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ اجتماعَ الصِّحَّةِ مع الغَرابة.

١٩) **"حَسَنٌ غريبٌ"**: كما سَبَق في تعريف "الْحَسَن" أنه ذلك الحديثُ الذي يكون جميعُ رُوَاتِه مشهورين بالصِّدْق والأمانة إلاَّ أنهم لم يَبلُغوا درجةَ رجالِ "الحديث الصحيح" لأجل اتِّصافهم بخِفَّة الضَّبْط، وهم مع ذلك أرفَعُ درجةٍ مِمَّن يُعَدّ ما انفرد به من حديثه مُنْكَراً، بالإضافة إلى سَلاَمة الحديثِ مِن أن يكون مُنْكَراً أو شاذّاً أو مُعَلَّلاً.

أمَّا "الحديثُ الغريبُ" فهو الحديثُ الذي ينفرد به بعضُ الرُّوَاة، وكذلك الحديثُ الذي يتفرَّد فيه بعضُهم بأمرٍ لا يَذكُره فيه غيرُه إمَّا في مَتْنِه أو إسناده.

فإذا وُصِفَ الحديث بأنه: "حَسَنٌ غريبٌ" معاً فهذا يعني أنه قد جَمَع شروطَ "الحديثِ الحسن" مع تَفرُّد بعض الرُّوَاة به أو بأمرٍ في مَتْنه أو سَنَدِه.

٢٠) **"حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ مِن هذا الوَجْهِ"**: يعني: أنَّ الإمام التِّرْمِذِيّ يَصِفُ الحديثَ بالْحَسَن لتعدُّد إسنادِه، وبالصِّحَّةِ لمرتبته، وبالغَرابة لبيان تَفرُّدِه من هذه الطريقِ دون غيرها. فاجتمع في الحديثِ: التعدُّدُ، والصِّحَّةُ، والغَرابةُ النِّسْبِيَّةُ، وهي التي تكون في سَنَدٍ دُوْن سَنَدٍ.

٢١) **"حَسَنٌ غريبٌ مِن هذا الوَجْهِ"**: يعني به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: أنَّ الحديث حَسَنٌ بمعنى له طُرُقٌ متعدِّدةٌ منجبرةٌ، وهذه الطريقُ التي ساقَها غريبةٌ.

٢٢) **"قال أَصحابُنا"**: يَقصُد به الإمامُ التِّرْمِذِيُّ الفقهاءَ المجتهدين مِن أهل الحديث كمالِكِ بن أنسٍ، ومُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيّ ، وأحمد بن حَنْبَل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، وغيرِهم.

٢٣) **"قال أهلُ الكُوْفَة"**: أكْثَرَ الإمامُ التِّرْمِذِيُّ من استعمال هذا الْمُصْطَلَحِ في جامعه في بيان المذاهب، ويَذكُره في كثيرٍ من الأحيان في مقابِل الأئمَّةِ الثَّلاثة: مالِك والشَّافِعِيّ وأحمد، فيقول: "قال أهلُ الكُوْفَة"، أو "قال بعضُ أهل الكُوْفَة"، ونحوُ ذلك من العبارات.

لقد ظَنَّ بعضُ الناس: أنَّ الإمام التِّرْمِذِيّ يقصد بـ"أهل الكُوْفَة": الإمامَ أبا حنيفة النُّعْمان، وأنه أغفل ذِكْرَ اسمِه تَعصُّباً عليه!!

وهذا الظَّنُّ غيرُ صحيحٍ البَتَّة؛ وذلك فلأنَّ التأمُّل في استعمالِ الإمام التِّرْمِذِيّ هذا اللفظَ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ الإمامَ أبا حنيفة وحدَه، بل أراد مَنْ كان في الكُوْفَة مِن الفقهاء كوَكِيْع بن الْجَرَّاح وسفيان الثَّوري وسفيان بن عُيَيْنَة. ومِن الأمثلة على ذلك: قولُه في "باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمُؤخَّر الرأس": "وقد ذَهَب بعضُ أهل الكُوْفَة إلى هذا الحديثِ، منهم: وَكِيْعُ بن الْجَرَّاح"[١].

٢٤) **"أهل الرَّأْي"**: استخدم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ هذا اللفظَ في بعض المواضع من جامعِه، وهو يَقصُد فيه بـ"أهل الرأي": كلّ مَن كان الغالبُ على درسِه الفقهيِّ: الدليلُ العقليُّ والْمَأْخَذُ النظريُّ، سواء كان من العلماء الحنفية، أو مِن غيرِهم مِمَّنْ يشترك معهم في المعنى من سائر المذاهب الفقهية.

٢٥) **"وفي الباب عن فُلاَنٍ وفُلاَنٍ"**: يُكثِر الإمامُ التِّرْمِذِيُّ مِن هذا القولِ عَقِبَ الأحاديث، ومُراده به: أنَّ فلاناً وفلاناً من الصَّحَابَة ﷺ روى هذا الحديثَ مثل لفظِه الذي في الباب، أو بمعناه، أو بمعنى آخر.

---

[١] انظر "أبواب الطهارة" برقم: (٣٣).

الحادي عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) اقتصر فيه على إيراد الأحاديث التي عَمِلَ بها فقهاءُ الأمصار.

٢) وأنّه ذَكَر فيه – في أغلب الأحيان – اختلافَ الفقهاءِ وأقوالَهم في المسائل الفقهية؛ وبذلك يُعَدُّ هذا الكتابُ من أهَمِّ مصادر دراسة فِقْهِ "الخلاف المذهبي" أو دراسة "الفقه المقارَن".

٣) وأنّه أوّلُ مَن شَهَّر فيه مصطلحَ "الحديث الحسن" مِن مصنِّفي الكتبِ السِّتَّةِ، وأكثَرَ مِن استخدامه في هذا الكتاب عند الكلام على الأحاديث.

٤) وأنّه قد تَكلّم فيه على أكثر الأحاديث بما يقتضي التصحيحَ أو التضعيفَ.

٥) وأنّه ذَكَر فيه شواهدَ حديثِ الباب بقوله: "وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ"، وهو لا يعني بهذا القول أنّ هؤلاء الصَّحَابَة رووا ذلك الحديثَ المعيَّن بلفظه، إنما يقصد وجودَ أحاديث أخرى يَصِحُّ إيرادُها في ذلك الباب.

٦) وأنّه روى فيه الصِّحَاحَ والْحِسَانَ والضِّعَافَ من أنواع الأحاديث، وأقَلَّ جداً مِن رواية الْمَناكِير ، وإذا روى شيئاً منها فحَكَم عليها.

٧) و أنّه لم يخرِّج فيه لراوٍ مُتَّهَمٍ بالكذب، ومُتَّفَقٍ على اتِّهامه.

٨) وأنّه اختصر فيه طُرُقَ الحديث، فذَكَر أحدَها وأشار إلى غيره.

٩) وأنّه انفرد فيه باستعمال بعض الْمُصْطَلَحات الخاصَّة به.

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

ولهذا الكتاب روايتان مشهورتان، وهما:

١) روايةُ الشَّاشِيِّ: أبي سعيد الْهَيْثَم بن كُلَيب (ت٣٣٥هـ): تفرَّدت هذه الروايةُ بأحاديث لا تُوجَد في رواياتٍ أخرى لهذا الكتاب.

٢) روايةُ الْمَحْبُوْبِيّ: أبي العباس مُحَمَّد بن أحمد الْمَرْوَزِيّ (ت٣٤٦هـ): وهي أشهَرُ رواياته، وأكثَرُها متداولةً، وعليها الاعتمادُ اليومَ في طباعة الكتاب. وقد روى عنه الكثيرون، ثم عنهم الإمامُ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكَرُوْخِيّ (ت٥٤٨هـ)، الذي كَتَب نسخةً مُتقَنةً للجامع بخطِّه، وحدَّث بها غيرَ مرةٍ، وقُرِئَتْ بها مَرّاتٍ، وبروايته انتشر الكتاب انتشاراً عظيماً.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) "**عارِضَةُ الأَحْوَذي في شرح سُنَن التِّرْمِذِيّ** ": للإمام ابن العَربي، القاضي أبي بَكْر، مُحَمَّد بن عبد الله الإشْبِيْلِي (ت٥٤٣هـ): وهو أوَّلُ شرحٍ على هذا الكتاب، اعتنى فيه المؤلِّفُ بشرح كلِّ ما يَخُصُّ بمَتْن الحديث وإسنادِه، وأغناه بالكثير من المسائل النحوية، وكذلك بما جاء في مسائل التوحيد والأحكام والآداب.

٢) "**تحفة الأحوذي شرح جامع التِّرْمِذِيّ** ": للشيخ مُحَمَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم الْمُبَارَكْفُوْرِيّ (ت١٣٥٣هـ): وهو مِن أحسن شروح الجامع وأوفاها، وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ بالكلام على رجال الأسانيد، وشرحِ نصوص الأحاديث اعتناءً جيداً، واستخرج منها فوائدَ علميةً، وأحكاماً فقهيةً في ضوء آثار وأقوال وآراء علماء السَّلَف، مُتَحرِّراً عن التقليد لمذهبٍ فقهيٍّ.

٣) "**مَعارِفُ السُّنَن شرح جامع التِّرْمِذِيّ**": للشيخ مُحَمَّد يوسف البَنُوْرِيّ (ت١٣٩٧هـ): وهو عبارةٌ عن مجموعة إفادات وأمالي أستاذِه الشيخ مُحَمَّد أنور شَاهْ الكَشْمِيْرِيّ، التي قيَّدها في هذا الكتاب، وهو يُعتبَر مِن أوثق المصادر لأدلة الإمام أبي حنيفة في الخلافيات بين الأئمَّة، ومن أحسن الشروح لِحَلّ الْمُشكِلات، وتوضيح الْمُغلَقات. ولكنه لم يُكمِله، وصل فقط إلى أبواب الحجِّ.

٤) "**إتْحَافُ الطَّالِبِ الأَحْوَذِيِّ بشرح جامع الإمام التِّرْمِذِيّ**": للشيخ مُحَمَّد ابن علي بن آدم الأثْيُوْبيّ الوَلَّوِيّ: وهو شرحٌ جيدٌ ونافعٌ للجامع، وَضَعه المؤلِّفُ على طريقة المحدِّثين، واعتنى فيه اعتناءاً جيداً بشرح غريب الحديث، وإيضاحِ معانيه، وتوضيحِ المسائل الفقهية المستنبَطة منه، وذكرِ النُّكَت والفوائد المختصَّة به، وتفسيرِ قول الإمام التِّرْمِذِيّ: "وفي الباب عن فلانٍ".

وكذلك من شروحه وحواشيه المفيدة:

١) "**النَّفْحُ الشَّذِيُّ في شرح جامع التِّرْمِذِيّ**": للإمام ابن سَيِّد النَّاس، أبي الفتح، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ): وهو شرحٌ عظيمٌ ومفيدٌ يَتّسِم بالصِّناعة الحديثية، إلاَّ أنه لم يَكمُل، وقد سَعَى الحافظُ العِرَاقِيُّ وغيرُه في إكماله فلم يُكمِلوه.

٢) "**قُوْتُ الْمُغْتَذِي على جامع التِّرْمِذِيّ**": للحافظ السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهو حاشيةٌ مُختصَرةٌ على الجامع، لكنها مفيدةٌ.

٣) "**حاشيةُ السِّنْدِي على سُنَن التِّرْمِذِيّ**": للشيخ أبي الحسن السِّنْدِي، مُحَمَّد ابن عبد الهادي التَّتَوِيّ (ت١١٣٨هـ): وهو شرحٌ مُختصَرٌ بالقول، اكتفى فيه بشرح ألفاظ الجامع وتوضيحِها.

٤) "**العَرْف الشَّذي على جامع التِّرْمِذِيّ**": للشيخ مُحَمَّد أنور شَاهْ الكَشْمِيْرِيّ (ت١٣٤٢هـ): وهو عبارةٌ عن أماليه على الجامع.

٥) "**الطَّيِّبُ الشَّذِيّ في شرح الجامع التِّرْمِذِيّ**": للشيخ إشفاق الرحمن الصِّدِّيقي الكانْدَهْلوي (١٣٧٧هـ): وهو شرحٌ مُختصَرٌ جدّاً للجامع.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

"**مُختصَر سُنَن التِّرْمِذِيّ**": للدكتور مصطفى دِيْب البُغَا: وهو مطبوعٌ.

****

منهجُ الإمام النَّسَائِيّ في كتابه "السُّنَن الصُّغْرَى"

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب بن عليّ النَّسَائِيّ: أحدُ الأئمَّة المبرَّزين، والْحُفَّاظ الْمُتقِنين، ومِن نُقَّاد الحديث البارِعين.

وُلد في "نَسَا"[2] سنةَ ٢١٥هـ، وتُوُفِّيَ في الرَّمْلَة من فِلَسْطِيْن سنةَ ٣٠٣هـ. وطلب العلمَ صغيراً، وارتحل في سبيله إلى كثيرٍ من البلدان مِثل: خُراسان والعِرَاق والشَّام والْحِجَاز ومِصْر والجزيرة. وأخذ الحديثَ عن أَجِلَّة أئمَّته وحُفَّاظه أمثال: الإمام إسحاق بن راهُوْيَهْ (ت٢٣٨هـ)، والإمام البُخَارِيّ.

أثنى عليه أكابرُ أئمَّةِ الحديث، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "كان مِن بُحُور العلم، مع الفهم والإتقان والبَصر، ونَقْدِ الرجال، وحُسْن التأليف"[3].

له عِدَّةُ كتب في الحديث، ومِن أشهرها: "السُّنَن الكبرى"؛ و"السُّنَن الصغرى" (الْمُسَمَّى بـ"الْمُجْتَبَى من السُّنَن"، وهو مُنتخَبٌ من الأوّل)، و"عَمَلُ اليوم واللَّيلة"، و"خصائصُ عليٍّ ﷺ"، و"مُسنَدُ عليٍّ ﷺ"، و"الضعفاء والمتروكون"، و"تسميةُ فقهاء الأمصار مِن أصحاب رسول الله ﷺ ومَن بعده مِن أهل المدينة".

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي (١/٣٢٨، ٣٤٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٦٩٨، ٧٠٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٤/١٢٥، ١٣٥).

[2] إحدى مُدُن "خُراسان" قديماً، تقع اليومَ في جمهورية "تُرْكَمَانِسْتان".

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/١٢٧).

المطلب الثاني: التعريفُ بالكتاب:

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى المصنِّفُ الإمامُ النَّسَائِيُّ هذا الكتابَ بـ"الْمُجْتَبَى من السُّنَن"، وقيل: إنه اختصر هذا الكتابَ مِن كتابه "السُّنَن الكبرى". لكنَّ الصَّواب: أنَّه كتابٌ مستقلٌّ عن "السُّنَن الكبرى"، لأنَّ المصنِّف قد وَضَع فيه رواياتٍ جديدةً لا تُوجَد في "السُّنَن الكبرى"، كما أنه مُختلِفٌ عنها في حجمه ومادَّتِه.

ويُعرَف هذا الكتاب بـ"السُّنَن الصُّغْرَى" تمييزاً له عن "السُّنَن الكبرى"، كما يُعرَف أيضاً بـ"سُنَن النَّسَائِيّ" نسبةً إلى مصنِّفه، وبهذه التسميةِ اشتهر هذا الكتابُ.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

وهو خامسُ الكتبِ السِّتَّةِ، ويأتي مرتبةً في كتب "السُّنَن الأربعة" بعد "جامع التِّرْمِذِيّ".

ويشتمل هذا الكتابُ على الصحيح والْحَسَن وعلى القليل من الضعيف، فهو أقَلُّ الكتبِ السِّتَّة بعد الصَّحِيْحَيْن حديثاً ضعيفاً وراوِياً مجروحاً.

ثالثاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الإمام ابن رشيد الفِهْرِيّ (ت٧٢١هـ): "كتابُ النَّسَائِيِّ أبدَعُ الكتبِ المصنَّفةِ في السُّنَن تصنيفاً، وأحسنُها ترصيفاً، وكأنَّ كتابه جامعٌ بين طريقتَي البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ مع حظٍّ كبيرٍ من بيان العِلَل"[1].

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

(أ) عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٥٧٦١) حديثاً[2].

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٤٨٤/١).

[2] حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة.

(ب) عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٥٣) كتاباً، أوّلُها: "كتابُ الطّهارة"، وآخِرُها: "كتابُ الأَشْرِبَة".

(ج) عددُ أبوابه.

يَبلُغ عددُها (٢٥٧٢) باباً.

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

لم يصرِّح الإمامُ النَّسَائِيُّ بشرطه في هذا الكتابِ، لكن يَتّضِح لنا مِن سَبْر منهجه فيه: أنه يُخرِج فيه للرُّوَاة الثِّقَات، وقَلّ أن يُخرِج فيه للرّاوي الضعيف اعتماداً عليه. ويفضِّل إخراجَ الحديثِ بإسنادٍ قويٍّ وإنْ كان نازلاً، حتى ولو كان الحديثُ عنده بإسنادٍ أعلى.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

رتَّب الإمامُ النَّسَائِيُّ أحاديثَ هذا الكتابِ على الأبواب الفقهية، فبَدَأه بكتاب الطّهارة، وانتهى بكتاب الأَشْرِبَة.

ثالثاً: منهجُه في تَرَاجِم الأبواب:

تَفنَّن الإمامُ النَّسَائِيُّ في وضع تَرَاجِم أبوابِ هذا الكتاب، واقتدى في ذلك بالإمامِ البُخَارِيِّ في صحيحه، حيث إنه يصدِّر البابَ أحياناً بآيةٍ من القرآن الكريم.

أمَّا نوعيةُ تَرَاجِم أبوابِ هذا الكتابِ فمعظمُها مِن قَبِيل "التَّرَاجِم الظّاهرة"، وقلّما تُوجَد فيها "التَّرَاجِمُ الْخَفِيَّةُ" (أي: الاستنباطية)، كما أنَّ "التراجم الْمُرْسَلَة" فيه قليلةٌ جداً[1]. وقد عُرف في تراجمه الْخَفِيَّة بدِقّةٍ شديدةٍ، وهو يُزاحِم في ذلك الإمامَ البُخَارِيَّ، الذي يُعتبَر إمامَ هذه الصَّنْعَةِ بلا مُنازِع.

[1] وقد سَبَقت أمثلةٌ توضيحيةٌ لهذه التَّرَاجِم في تعريف "منهج الإمام البُخَارِيّ في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح" في المبحث الثاني من القسم الأوّل.

رابعاً: منهجُه في الْحُكم على الأحاديث:

لم يُكثِر الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ مِن ذِكر حُكْمه على الحديث، إلاَّ أنه في مواضع يسيرة منه قد تعرَّض لذكر حُكمه على الأحاديث مِثل قوله عَقِبَ أحدِها: "ليس في هذا البابِ حديثٌ أحسَنُ من هذا الحديثِ وإنْ كان مُرسَلاً"[1]. كما أنه لم يُكثِر في هذا الكتابِ من التعرُّض لذكر العِلَل القادحة في صِحَّة الحديث[2]، ، مع ذلك فقد تعرَّض لذكر ترجيحاتِه إنْ وَجَد في الأحاديث خلافاً بين الرَّفْع والوَقْف، والإرسال والوَصْل.

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة:

أخرج الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ بعضَ الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة، وهو إذا أخرج الْمُرْسَلَ يبيِّن عَقِبَه الإرسالَ بقوله: "أرسله فلانٌ عن فلانٍ بدون فلانٍ". وهكذا بالنِّسْبَة للمنقطع أيضاً.

وكما أنه يرجِّح الْمُرْسَلَ في كثيرٍ من الأحيان على المتصل لوجود قرينةٍ مُرجِّحَةٍ.

سادساً: منهجُه في إيراد الآثار الموقوفة:

أورد الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ بعضَ الآثار الموقوفة، وبيَّن ما في الحديث من اختلاف في الرَّفْع والوَقْف. ويرجِّح في كثيرٍ من الأحيان المرفوعَ على الموقوف فيقول: "الصَّوابُ موقوفٌ".

سابعاً: منهجُه في تَكْرار الحديث:

يُكرِّر الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ الحديثَ لكي يَستنبط شيئاً من مَتْنه لم يكن قد استنبطه عند إيراده في الْمَرَّة الأولى. وكذلك الأمرُ بالنِّسْبَة للإسناد، حيث إنه يزيد طُرُقَ الحديثِ، وكذلك يزيد في نسب بعض الرُّوَاة الذي أهمله عند ذِكره لأوّل مَرّةٍ.

---

[1] سنن النسائي، كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء من القبلة، رقم الحديث: (١٧٠).

[2] وسببُ ذلك: أنه انتقى أغلب أحاديث هذا الكتابِ التي أوردها فيه، فلم تَدخُل فيه الضِّعَافُ.

ثامناً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتَّحويل[1]:

(أ) منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف:

جَمَع الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ بين شُيوخه بالعَطْف بحرف الواو؛ وذلك طلباً للاختصار، وعدمِ تَكْرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله.

ومِن ذلك قولُه: أخْبَرَنا إسحاقُ بن إبراهيم وقُتَيْبَة بن سعيد، عن جَرِيْرٍ..."، الحديث[2].

(ب) منهجُه في جَمْع الأسانيد بالتَّحويل:

جَمَع الإمامُ النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ بين الأسانيد باستخدام حرف الحاء "ح"، الذي يَدُلُّ على التحويل، يعني: الانتقالَ من سَنَدٍ إلى آخَر.

وهدفُه مِن ذلك: اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعَدْم تَكْرار القَدْر المشترك بينها، فوَضَع حاءَ التحويلِ "ح" عند الرَّاوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدارُ مَخرَجِ الحديثِ، وقد يَضَعُ حاءَ التحويلِ بعد ذِكر جزءٍ من الْمَتْن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلافُ الرِّوَايتَين.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام النَّسَائِيّ: "أخبرني هارونُ بن عبد الله، قال: حَدَّثَنا مَعْنٌ، قال: حَدَّثَنا مالِكٌ. ح.

والحارثُ بن مِسْكِيْن قِرَاءَةً عليه وأنا أسمع عن ابن القاسم قال: حَدَّثَني مالِكٌ عن نافِعٍ، عن عبد الله بن عُمَر، قال: "كان الرِّجالُ والنِّساءُ يَتوضَّؤُوْنَ في زمان رسول الله ﷺ جميعاً""[3].

---

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٤٧.

[2] سن النسائي، كتاب: الطهارة، باب: السواك إذا قام من الليل، رقم الحديث: (١).

[3] سنن النسائي، كتاب: الطهارة، باب: وضوء الرجال والنساء جميعاً، رقم الحديث: (٧١).

تاسعاً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[1]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ من إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنَّ الإمام النَّسَائِي قد يَذكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها، دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "ورواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو "نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول: "وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكانَ كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام النَّسَائِيّ عَقِبَ ذِكْرِ حديثٍ: "أخبره هِلاَلُ بن أُسَامَة: أنه سمع أبا سَلَمة يُخبِر عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ مِثْلَه"[2].

وقولُه في حديثٍ آخَر: "فأَرْسَلَتْ إليه بُسْرَةُ بمثل الذي حَدَّثَني عنها مَرْوَانُ"[3].

عاشراً: مُصْطَلَحاتُه الخاصَّة:

للإمامِ النَّسَائِيِّ في هذا الكتابِ عِدَّةُ مُصْطَلَحاتٍ، منها ما يَخُصّ بجَرْحه في الرُّوَاة وتضعيفِه لهم، ومنها ما يَخُصّ بحُكْمِه على الأحاديث ونقدِها لها، وها هو تعريفٌ مُختَصَرٌ لِمُصْطَلَحات كلٍّ من هذين القِسمَين:

القسم الأوّل: مُصْطَلَحاته الخاصَّة بجَرْح الرُّوَاة وتضعيفه لهم:

١) **"ليس بالقَوِيّ"**: وهو مِن أكثر مُصْطَلَحات الإمامِ النَّسَائِيِّ استخداماً في هذا الكتاب، ويعني به: أنَّ الموصوف به ليس شديدَ الضَّعْفِ.

٢) **"ليس بالقَوِيّ في الحديث"**: وهو بنفس المعنى السابق.

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥٣

[2] سنن النسائي، كتاب: الطهارة، باب: سؤر الكلب، رقم الحديث: (٦٥).

[3] سنن النسائي، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مَسِّ الذَّكَر، رقم الحديث: (١٦٤).

٣) "ضَعِيْفٌ": يعني: أنَّ الرَّاوي ضعيفُ الحديثِ.

٤) "ليس بذلك المشهور": يريد بذلك: أنَّ الرَّاوي مجهولُ العَيْنِ[١].

٥) "لا يُحتَجّ بحديثه": يعني: أنَّ حديثه يُكتَب في المتابَعات والشَّواهد، ولا يُحتَجّ به إذا انفرد.

٦) "لَيِّنُ الحديث": يعني: أنَّ الرَّاوي موصوفٌ بسُوء الْحِفظ وكثرةِ الأوهام والخطأ، أو الغفلةِ في رواية الحديث.

٧) "ليس بِثِقَةٍ": يعني: أنَّ الرَّاوي لم يَبلُغ مَبْلَغَ الثِّقَات، لكَوْنه شديدَ الضَّعْفِ، أو متروكَ الحديثِ، أو مُتَّهَماً بالكذب.

٨) "لا أَعْرِفُه": يعني: أنَّ الرَّاوي مجهولُ العينِ عنده.

٩) "لا أدري ما هو": يعني: أنَّ الرَّاوي مجهولُ الحالِ[٢] عنده.

١٠) "مُنْكَرٌ": يقوله في الرَّاوي الذي تفرَّد بحديثٍ وإنْ كان من الثِّقات، فيكون حديثُه صحيحاً غريباً.

١١) "مَتْرُوْكٌ": يقصد به الرَّاويَ إذا كان سَيِّئَ الْحِفْظِ، فاحِشَ الخطأ، والغالبُ على حديثِه الوَهْمُ.

القسم الثاني: مُصْطَلَحاته الخاصَّة بالْحُكم على الأحاديث:

١٢) "هذا حديثٌ صحيحٌ": يعني: قد توفَّرت في الحديثِ الشروطُ الخمسةُ، وهي: اتِّصالُ السَّنَدِ، وعدالةُ الرُّوَاةِ، وضَبْطُهم، وعدمُ العِلَّةِ، وعدمُ الشُّذوذِ.

١٣) "هذا ليس بصحيحٍ": يعني: لم تَتوفَّر في الحديث تلك الشروطُ الخمسةُ.

---

[١] هو الراوي الذي لم يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ، وكان غيرَ معروفٍ أصلاً. (انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ٤٨٤).

[٢] هو الراوي الذي عُرِف شخصُه برواية اثنَين عنه فأكثر من المشهورين بالعلم، ولم يُوثِّقه أحدٌ فخَفِيَ بيانُ حالِه مِن حيث العدالة والضَّبط. (انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمولِّف، ص: ٤٨٣).

١٤) "**الخَطأُ والصَّوَابُ**": أكثر الإمامُ النَّسَائِيُّ مِن استخدام هاتين اللَّفْظَتين في هذا الكتاب، فإذا كان الراوي قد حَفِظَ الروايةَ، وأتى بها على وَجْهها، وتَأكَّد له ذلك؛ فحَكَم النَّسَائِيُّ على روايته بالصَّواب، بشرط أن يكون في المقابل مِن الرُّوَاة مَن وَهِمَ في شيءٍ مِن طُرُق الحديث وألفاظِه.

وإنْ لم يَحفَظ الراوي روايتَه، ولم يأت بها على وَجْهها، وبانَ للنَّسَائِيِّ خطؤُه فيها؛ حَكَم على روايته بالخطأ.

١٥) "**الْمُرسَل**": أكثَرَ الإمامُ النَّسَائِيُّ مِن استخدام هذا الْمُصْطَلَح في هذا الكتاب، وهو يريد به بيانَ عِلَّةٍ في الإسناد، أو لأجل تعليل الموصولِ بالإرسال. وقد يُطلِقه على معناه العامّ، أي: ما رفعه التابعيُّ إلى النبي ﷺ. ومعظمُ الأحاديث التي أعلَّها النَّسَائِيُّ في هذا الكتابِ بالإرسال هي من مرفوعات التابعين، وقد يُطلِقه أحياناً ويريد به "المنقطعَ" أيّاً كان موضعه من الإسناد.

١٦) "**الْمُنْكَرُ**": لم يُكثِر الإمامُ النَّسَائِيُّ مِن استخدام هذا الْمُصْطَلَح إلاَّ في مواطن يسيرة مِن هذا الكتاب، وهذا الْمُصْطَلَحُ عنده بمعنى ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً روايةَ الثِّقَة. ويعني به أحياناً ما تَفرَّد به الضعيفُ وإنْ لم يكن شديدَ الضَّعْفِ، ولكنَّ العمل على خلافه. وكذلك يُطلِقه أحياناً مريداً به الغَلطَ.

الحادي عشر: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه:

١) لم يُوْرِد فيه حديثاً ضعيفاً إلاَّ القليلَ.

٢) وأنَّه خَصَّص هذا الكتابَ بأحاديث الأحكام وبتفريعات داخِل الأبواب بما لا يُعرَف لغيره.

٣) وأنَّه كثيراً ما يكرِّر فيه إيرادَ الحديث في الموضع الواحد، مع الإتيان بإسناد مغاير في كلّ مرةٍ.

٤) وأنَّه يعتني فيه بذِكْر ما بين الرِّوَايات من الاختلاف مع بيان العِلَل والصحيح والأصَحّ والضعيف والأَضْعَف، وبيانِ أحوال الرِّجال الذين فيهم ضَعْفٌ.

٥) وأنَّه لا يَحكُم فيه على الأحاديث إلاَّ نادراً.

٦) وأنَّه يتحرَّى فيه الدِّقَّةَ في استخدام ألفاظ التَّحمُّلِ والأداءِ، وتمييزِه بين صِيْغَتَي: "حَدَّثَنا" و"أخبرنا" ونحو ذلك.

٧) وأنَّه يقلِّل فيه مِن استخدام الحاء "ح" (التحويل) للفصل بين السَّنَدَيْن.

٨) وأنَّه يَهْتَمُّ فيه بالمتابَعات.

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

لا تُوجَد لهذا الكتابِ إلاَّ روايةٌ واحدةٌ، وهي ما رواه عن المصنِّفِ الإمامُ ابن السُّنِّيِّ أبو بَكْر أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق الدَّيْنَوَرِي (ت٣٦٤ هـ)، ثم تفرَّد عنه بالرِّواية: الإمامُ أبو نَصْر ابن الكَسَّار أحمد بن الحسين الدَّيْنَوَرِيّ (لم أقف على سنةِ وفاته)، وعنه: الإمامُ الدُّوْنِيّ أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن حَمْد الصُّوْفي (ت٥٠١ هـ)، وعنه انتشرت روايةُ هذا الكتاب وشاعَتْ.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) **"الفَيْضُ السَّمائِيُّ على سُنَن النَّسَائِيّ"**: للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهي (ت١٣٢٣هـ) وهو مجموعةٌ من المذكِّرات التي أعدَّها لدروسه في "سُنَن النَّسَائي"، ثم زاد عليها الشيخُ مُحَمَّد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ زياداتٍ مفيدةً، وذكر اختلافَ نُسَخِ الكتابِ، واعتنى ببيان مُطابَقةِ الأحاديث لترجمة الباب، وحقَّق بعضَ رجالِ الإسناد، وحَلَّ العباراتِ الغامضةَ والْمُشْكِلةَ، وذكر مذاهبَ الأئمَّةِ الأربعة مع بيان أدلتهم. ولكن لم يتيسَّر له الاعتناءُ بهذه المذكِّرات بكاملها، فأكملها تلميذُه الشيخ مُحَمَّد عاقل

السَّهَارَنْفُوْرِي، فجاء الكتابُ في أحسن صورةٍ من التحقيق والتعليق بمثابة شرحٍ مُخْتَصَرٍ للسُّنَن.

٢) **"التعليقاتُ السَّلَفِيّةُ على سُنَن النَّسَائِيِّ"**: للشيخ مُحَمَّد عطاء الله حَنِيف الفُوْجِيانِي (ت١٤٠٩هـ): يتضمَّن هذا الكتابُ تعليقاتٍ مفيدةً له على السُّنَن.

٣) **"ذَخِيْرَةُ العُقْبَى في شرح الْمُجْتَبَى"**: للشيخ مُحَمَّد بن علي بن آدم الأَثْيُوْبِي الوَلَّوِيّ: وهو شرحٌ ضخمٌ للسُّنَن يقع في أربعين مجلَّداً، حَلَّ فيه المؤلِّفُ ألفاظَ الأحاديث، وبيَّن معانيها، واستنبط منها الأحكامَ، وتكلَّم على تراجم رجال الأحاديث، وذَكَر لطائفَ الإسناد، وشَرَح المسائلَ المتعلِّقةَ بالحديث، وبيَّن درجةَ الحديث ومواضعَ وُرودِه عند المصنِّف في "السُّنَن الصُّغْرَى" و"السُّنَن الكبرى"، مع بيان مَن أخرجه من أصحاب الكتب السِّتَّة، وذَكَر مذاهبَ العلماء إن كان هناك اختلافٌ في حُكم ذلك الحديث ثم ترجيح الراجح.

وكذلك من شروحه وحواشيه المفيدة:

١) **"زَهْرُ الرُّبَى على الْمُجْتَبَى"**: للحافظ السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهي حاشيةٌ مُخْتَصَرَةٌ على السُّنَن، ومطبوعةٌ معها.

٢) **"حاشيةُ السِّنْدي على الْمُجْتَبَى"**: للشيخ أبي الحسن السِّنْدي، مُحَمَّد بن عبد الهادي التَّتَوِي (ت١١٣٨هـ): وهي حاشيةٌ مختصرةٌ على السُّنَن، وقد طُبعت مِراراً مع حاشية السُّيُوْطيِّ.

٣) **"شُرُوْقُ أنوار الْمِنَن الكبرى الإلهية بكَشْف أسرار السُّنَن الصُّغْرى النَّسَائِيَّة"**: للشيخ الشِّنْقِيْطِيّ، مُحَمَّد الْمُخْتار بن مُحَمَّد الْجَكْني (ت١٤٠٥هـ): وهو شرحٌ مفيدٌ مُستوعَبٌ، إلاَّ أنه لم يَكمُل، ويقع في ثلاث مجلَّدات.

٤) **"بَذْلُ الإحسانِ بتقريب سُنَن النَّسَائِيِّ أبي عبد الرحمن"**: للشيخ الْحُوَيْنِي، أبي إسحاق الأثري: و لم يُكمله.

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

"مُختصَر سُنَن النَّسَائِيّ" (أو: **"التقريب النَّائِيّ باختصار سُنَن النَّسَائِيّ"**) للدكتور مصطفى دِيْب البُغَا.

****

منهجُ الإمام ابن ماجَهْ في كتابه "السُّنَن"

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عبد الله، مُحَمَّد بن يزيد الرَّبْعِيّ ابن ماجَهْ القَزْوِيني: الإمامُ المفسِّرُ المحدِّثُ، حافظُ قَزْوِيْنَ[2] في عصره.

وُلد بقَزْوِيْنَ سنةَ ٢٠٩هـ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٢٧٣هـ. رَحَل في طلب الحديث إلى العِرَاق ومكَّة والمدينة والشَّام ومِصْر وخُراسان، وكان مِن أبرز شيوخه: الإمام أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة الكُوْفِيّ (ت٢٣٥هـ) ومُحَمَّد بن يَحْيَى الذُّهْلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٥٨هـ).

وقد أثنى عليه الأئمَّةُ والْحُفَّاظُ، قال الإمامُ أبو يَعْلى الْخَلِيْلِيّ (ت٤٤٦هـ): إنه "ثقةٌ كبيرٌ، مُتَّفَقٌ عليه، مُحْتَجٌّ به"، وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "كان ابن ماجَهْ حافظاً ناقداً صادقاً واسِعَ العلم"[3].

وله مصنَّفاتٌ في التفسير والحديث والتاريخ، وكلُّها في عِداد المفقودات، وأشهَرُها "السُّنَن"، وهي مطبوعةٌ.

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي (٢٧/٤٠، ٤٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٦٣٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٣/٢٧٨، ٢٨١).

[2] إحدى أشهر مُدُن إيران وأكبرها، تقع اليومَ في غرب مدينة "طَهْران".

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/٢٧٨، ٢٨١).

المطلب الثاني: التعريفُ بالكتاب:

أوّلاً: تسميتُه:

اشتهر هذا الكتابُ باسم "السُّنَن"، و"سُنَن المصطفى ﷺ"، وأطلق عليه بعضُهم اسمَ "الْمُسنَد"؛ وذلك باعتبار معظمِ أحاديثه مُتَّصِلَةٌ مرفوعةٌ إلى النبيِّ ﷺ.

ولكنَّ الاسم المشهور المتداول هو: "السُّنَن"، ويُضاف إلى مصنِّفه فيُقال: "سُنَن ابن ماجَهْ".

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

كان المتقدِّمون من علماء الحديثِ يُعَدّون الكتبَ الأصولَ خمسةً فقط، وهي: "الصَّحِيْحَان" (البُخَارِيّ ومُسْلِم)، و"سُنَن أبي داود"، و"سُنَن التِّرْمِذِيّ"، و"سُنَن النَّسَائِيّ". ثم أُلْحِقَ بها هذا الكتابُ[1] لِمَا فيه من الفِقْه وحُسْنِ الترتيب والزوائد على تلك الكتب الخمسة، واستقرَّ الأمرُ على ذلك في كتب الأطراف والرجال.

وبناءً على ذلك، يأتي هذا الكتابُ على المرتبة السادسة من بين الكتب السِّتَّة. وأمَّا مرتبته في كتب "السُّنَن الأربعة" فهي تأتي بعد "سُنَن النَّسَائِيِّ"، إذْ هو آخِرُ كتبِها مرتبةً.

ويشتمل هذا الكتابُ على الصحيح والْحَسَن والضعيف، وبعضِ الْمَناكِيْر والموضوعات، ولهذا السَّببِ عُدَّ هذا الكتابُ دون بَقِيَّة الكتب الخمسة. لكن الْمَناكِير والموضوعات التي فيه هي قليلةٌ بالنِّسبة إلى جملة أحاديث الكتاب، التي أزيَدُ من أربعة آلاف حديثٍ، فهي لا تقلّل مِن قيمة الكتاب كأصلٍ من أصول السُّنَّة.

[1] وأوّلُ مَن ألحقه هو: الحافظُ أبو الفضل ابن الطاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، وصنَّف جزءً في شروط الأئمة الستة، فعدَّ الإمامَ ابنَ ماجَهْ معهم.

ثالثاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظ ابن حَجَر: "كتابه في السُّنَن جامعٌ جَيِّدٌ، كثيرُ الأبواب والغرائب"[1].

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

أوّلاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٤٣٤١) حديثاً[2]، وفي بعض النُّسَخ (٤٣٩٧) حديثاً[3].

ثانياً: عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٣٧) كتاباً، وفي بعض النُّسَخ القديمة (٣٢) باباً. وأوّلُ كتبِه: "كتابُ الطَّهارة"، وآخِرُها: "كتابُ الزُّهْد".

ثالثاً: عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها في بعض النُّسَخ (١٥٠٠) باباً، وفي بعض النُّسَخ (١٥١٥) باباً.

المطلب الثالث: منهجُه في تصنيف هذا الكتاب:

أوّلاً: شرطُه في الكتاب:

لم يُفصِح المصنِّفُ الإمامُ ابن ماجَهْ عن شروطه في تصنيف هذا الكتاب، ولكن يَظهَر مِن صنيعه في كتابه: أنه قَصَد فيه جَمْعَ أحاديث الأحكام على سبيل الاختصار، والتي يَحتَجّ بها الفقهاءُ، ولم يشترط في ذلك الصِّحَّةَ، خاصةً ما رواه من الأحاديث في الفضائل، فقد روى الكثيرَ منها عن الرُّوَاة المتروكين والمجهولين، ومِن هنا نزلت درجةُ هذا الكتابِ عن بقية الكتب السِّتَّة؛ فلذلك لم يَعُدّه بعضُ العلماء المتقدِّمين من الكتب المعتبَرة في الحديث النبوي.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الأبواب:

بَدَأ الإمامُ ابن ماجَهْ هذا الكتابَ بمقدِّمةٍ عظيمةٍ مفيدةٍ يتميَّز بها الكتابُ على سائر

---

[1] تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٣/٧٣٧).

[2] حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

[3] مثل نسخة الدكتور مصطفى الأعظمي.

الكتب السِّتَّة[1]، وهي تَخُصُّ بالْحَثِّ على اتّباع سُنّة رسول الله ﷺ، والتَّمَسُّكِ بسُنَّة الخلفاء الراشدين ﷺ، وآثارِ الصَّحَابَة ﷺ، والرَّدِّ على مَن خالَفَها وأنكَرَها، أو شَكَّ في الأخذ بها في أصول الدين وفروعِه. كما تَشمَل هذه المقدِّمةُ أبواباً في التحذير من البدعة ونَبْذِها، والرَّدِّ على أهلها كالْخَوَارِج والْجَهْمِيَّة وغيرها مِن الفِرَق البِدْعِيَّة. وكذلك تضمَّنت هذه المقدِّمةُ باباً كبيراً في فضائل الصَّحَابَة ﷺ، بدأها المصنِّفُ بأبي بَكْر الصِّدِّيق، فباقي الخلفاء الأربعة، ثم باقي العَشَرة الْمُبَشَّرين بالْجَنَّة، ثم باقي الصَّحَابَة رضي الله عنهم أجمعين. ثم خَتَم المقدِّمةَ بعِدَّة أبوابٍ في فضل العلم. وتحتوي أبوابُ هذه المقدِّمةِ على (٢٤) باباً.

ورتَّب المصنِّفُ بَقِيّةَ كتابه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، حيثُ بدأه بكتاب الطَّهارة وخَتَمه بكتاب الزُّهْد. وهو يقدِّم في الباب الأحاديثَ القويّةَ ، ويجعل الأحاديثَ الضعيفةَ بدرجاها في خاتمة الباب.

وطريقةُ المصنِّف في تبويبه: أنه يَجمَع أبواباً كثيرةً في مَسَاقٍ واحدٍ، ويستعمل له عبارةَ "أبواب"، مثل: "أبواب الطَّهارة وسُنَنها".

ثالثاً: منهجُه في تَرَاجِم الأبواب:

تَرْجَمَ الإمامُ ابنُ ماجَهْ لمعظم أبوابِ هذا الكتابِ "تَرَاجِمَ ظاهرةً"، وقلَّما تَرْجَمَ فيه "تَرَاجِمَ خَفِيَّةً" (أي: استنباطيةً)، أو "تَرَاجِمَ مُرسَلةً"[2].

رابعاً: منهجُه في الْحُكم على الأحاديث:

لم يتعرَّض الإمامُ ابنُ ماجَهْ في هذا الكتابِ لذكر حُكْمِه أو تعليقه على الأحاديث التي أوردها فيه إلاَّ نادراً.

---

[1] وإن كان الإمامُ مُسْلِمٌ - رحمه الله تعالى - بدأ كتابَه أيضاً بمقدمة مفيدة، لكنها تَخُصُّ بذكر سبب تصنيف كتابه، وشرطِه فيه، ووجوبِ الرواية عن الثقات وتركِ الكذّابين، والتحذيرِ عن الكذب عن رسول الله ﷺ وتغليظِه عليه، والنهيِ عن الرواية عن الضعفاء، وأهميةِ الإسناد، وغيرِ من الأبحاث العلمية.

[2] وقد سَبَقت أمثلةٌ توضيحيةٌ لهذه التَّرَاجِمِ في تعريف "منهج الإمام البُخَارِيّ في كتابه: الجامع الْمُسْنَد الصحيح" في المبحث الثاني من القسم الأوّل.

لكنه اعتنى فيه ببيان العِلَل في بعض الأحاديث التي أوردها فيه، لكنَّ تعليله لها جاء مُخْتَصَراً جداً، الأمرُ الذي دَفَع الحافظَ أبا البَقاء مُحَمَّد بن موسى الدُّمَيْرِيّ (ت٨٠٨هـ) إلى إيضاحه في حاشيته المسمَّاة "الدِّيْبَاجة على سُنَن ابن ماجَهْ"، ثم الحافظَ أبا العَبّاس شِهَاب الدِّين البُوصِيْرِيّ (ت٨٤٠هـ) في كتابه "مِصْباح الزُّجَاجة في زوائد ابن ماجَهْ".

خامساً: منهجُه في إيراد الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة:

لم يُورِد الإمامُ ابنُ ماجَهْ في هذا الكتابِ شيئاً من الأحاديث الْمُرْسَلَة والمنقطعة.

سادساً: منهجُه في إيراد الآثار الموقوفة:

لم يُورِد الإمامُ ابنُ ماجَهْ في هذا الكتابِ من الآثار الموقوفة إلاَّ فيما نَدَرَ، كذلك فهو لم يتعرَّض فيه لذكر كلام الأئمَّة الفقهاء من الصَّحَابَة والتابعين فمَن بعدهم ﷺ، الذي استنبطوه من الأحاديث، إنّما خَصَّ الكتابَ بالأحاديث المرفوعة فقط.

سابعاً: منهجُه في تَكْرار الحديث:

لم يَسلُك الإمامُ ابنُ ماجَهْ في هذا الكتابِ طريقةَ التَّكْرار في شيءٍ من أحاديثه؛ بل سَرَدها باختصارٍ من غير تَكْرارٍ، وجَمَع طُرُقَ الحديثِ في الباب نفسه دون أن يكرِّره في بابٍ آخر؛ وذلك لبيان اختلافٍ في السَّنَد أو الْمَتْن، أو لتَتقوَّى الأحاديثُ في الموضوع الواحد.

ثامناً: منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف وجَمْعِ الأسانيد بالتَّحويل[1]:

(أ) منهجُه في جَمْع الشُّيوخ بالعَطْف:

أكثر الإمامُ ابن ماجَهْ في هذا الكتابِ الْجَمْعَ بين شُيوخه بالعَطْف بحرف الواو؛ وذلك طلباً للاختصار، وعدمِ تَكْرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله.

[1] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٤٦.

ومِن ذلك قولُه: "حَدَّثَنا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة وعليٌّ بن مُحَمَّد، قالا: حَدَّثَنا وَكِيْعٌ... "، حَدَّثَنا أبو الْمَلِيْح الْمَدَنِيّ، قال: سمعتُ أبا صَالِحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال ﷺ : «مَنْ لَمْ يَدْعُ اللهَ سُبْحَانَهُ غَضِبَ عَلَيْهِ»[1].

(ب) منهجُه في جَمْع الأسانيد بالتَّحويل:

جَمَعَ الإمامُ ابنُ ماجَهْ في هذا الكتابِ بين الأسانيد باستخدام حرف الحاء "ح"، الذي يَدُلُّ على التحويل، يعني: الانتقالَ من سَنَدٍ إلى آخَر.

وهدفُه مِن ذلك: اختصارُ الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ مُعَيَّنٍ، بعَدْم تَكْرارِ القَدْرِ المشتركِ بينها، فوَضَع حاءَ التحويلِ "ح" عند الرَّاوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدارُ مَخرَجِ الحديثِ، وقد يَضَعُ حاءَ التحويلِ بعد ذِكر جزءٍ من الْمَتْن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلافُ الرِّوَايتَين.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام ابن ماجَهْ: "حَدَّثَنا حاتِمُ بن بَكْر الضَّبِّيُّ أبو عُمْرٍو، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن بَكْر الْبُرْسَانِيّ. ح.

وحَدَّثَنا مُحَمَّدُ بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم: حَدَّثَنا أبو قُتَيْبَة ويَحْيَى بن كثير، قالوا: حَدَّثَنا شُعْبَةُ عن مالك بن أنس، عن عَمْرو بن مُسْلِمٍ، عن سعيد بن الْمُسَيِّب، عن أُمِّ سَلَمَة رضي الله عنها ..." الحديث[2].

تاسعاً: منهجُه في اختصار طُرُقِ الحديث[3]:

إذا كان للحديثِ أكثَرُ من إسنادٍ أو مَتْنٍ، فإنَّ الإمام ابن ماجَهْ قد يَذْكُر بعضَها، ويُشِير إلى باقِيها، دون أن يَذكُرها بطُولِها، فقد يقول: "ورواه فلانٌ عن فلانٍ أيضاً"، أو يقول: "وقد رُوِيَ مِن غير وَجْهٍ عن فلانٍ"، أو يقول: "مِثْله"، أو

[1] سنن ابن ماجه، كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء، رقم الحديث: (٣٨٢٧).

[2] سنن ابن ماجه، كتاب: الأضاحي، باب: من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره، رقم الحديث: (٣١٥٠).

[3] انظر: "مناهج المحدِّثين العامة والخاصة" للبقاعي، ص: ١٥١.

"نَحْوه"، أو يقول: "بهذا الإسنادِ"، أو يقول: "بِمِثْل حديثِ فلانٍ"، أو يقول: "وزادَ في الحديث كذا"، أو يقول: "بمعناه"، أو يقول: "قال فلانٌ كذا مكانَ كذا"، أو يقول: "تابَعَه فلانٌ"، أو غيرُ ذلك من الألفاظِ.

ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ الإمام ابن ماجَهْ عَقِبَ ذِكْرِ حديثٍ: "حَدَّثَنا أبو حاتِم: حَدَّثَنا الأنصاريُّ، حَدَّثَنا حَمِيْدٌ نَحْوَه"[1]، وقال أيضاً بعد أحد الأحاديث: "قال أبو الْحَسَن بن سَلَمَة: أَنْبَأَنا الدَّبَرِيُّ، عن عبد الرَّزَّاق نَحْوَه"[2].

عاشراً: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) استهلَّ هذا الكتابَ بمقدِّمةٍ قيِّمةٍ عظيمةٍ في السُّنّة ووُجوبِ اتِّباعها، وفي التحذير من البِدَع والرَّدِّ على أهلها.
٢) وأنَّه اعتنى فيه بترتيب الكتب وتكثيرِ الأبواب اعتناءً كبيراً، والتي تُناسِب الأبوابَ مع ما اشتملت عليه من الفقه.
٣) وأنَّه جَمَع تراجمَ أبوابِه بين الدِّقّة والإيجازِ وحُسنِ الترتيب.
٤) وأنَّه أكثَرَ فيه مِن الزَّوائد على ما وَرَد في الكتب الخمسة.
٥) وأنَّه سَرَد فيه الأحاديثَ باختصارٍ من غير تَكْرارٍ.
٦) وأنَّه أورد فيه أحاديثَ غريبةً تُخْلُو منها الكتبُ الخمسةُ.
٧) وأنَّه قدَّم في أبوابه الأحاديثَ القويَّةَ، وجَعَل الأحاديثَ الضعيفةَ -بأنواعها- في خاتمة أبوابه.
٨) وأنَّه لم يُورِد فيه من الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، إلاَّ في مقدِّمته التي أورد فيها شيئاً قليلاً من تلك الأحاديث.

[1] سنن ابن ماجه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت صلاة العشاء، رقم الحديث: (٦٩٢). تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

[2] سنن ابن ماجه، كتاب: الطهارة، باب: التيمم، رقم الحديث: (٦٥٧).

٩) وأنَّه خَصَّص هذا الكتابَ لأقوال رسول الله ﷺ فقط، حيثُ لم يَذكُر فيه تعقيباتٍ ولا شرحاً ولا كلاماً على الأحاديث إلاَّ في مواضع قليلة منه.

المطلب الرابع: أهَمُّ رواياتِه وشروحِه ومُختصَراتِه:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

وأشهَرُ وأهَمُّ روايات هذا الكتاب:روايةُ ابن القَطَّان أبي الحسن عليِّ بن إبراهيم القَزْوِيْنِيّ (ت٣٤٥هـ)، الذي زادَ على "السُّنَن" بعضَ الزيادات، فوَقَع له في مقدِّمة السُّنَن (٩) زياداتٍ، وفي كتاب الطَّهارة (٢٥) زيادةً، وفي كتاب الصَّلاة ثلاثُ زياداتٍ، وفي الزُّهْدِ اثنتان.

ومعظَمُ هذه الزياداتِ من باب الاستخراج، حيث كان أبو الحسن القَطَّان عند روايته للسُّنَن لطُلاَّبه، رُبَّما كان عنده للحديث الذي يرويه لهم من السُّنَن إسنادٌ آخَرٌ عالٍ من غير طريق المصنِّف الإمام ابن ماجَهْ، يلتقي معه في شيخه، أو من دُوْنه؛ فيسوق إسنادَه العالي عَقِبَ روايتِه لحديث الإمام ابن ماجَهْ، ويصدِّرها بقوله: "قال أبو الحسن"، أو: "قال أبو الحسن بن سَلَمة"، أو: "قال أبو الحسن القَطَّان"، أو: "قال القَطَّان".

وهنا يروي الراوي عن أبي الحسن القَطَّان تلك الزياداتِ مضمومةً إلى أحاديث السُّنَن نفسها.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) **"مِصْبَاحُ الزُّجَاجة على سُنن ابن ماجَهْ "**: للحافظ السُّيُوْطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ): وهو شرحٌ وجيزٌ ومقتصرٌ على الْمُهِمِّ، وقد جَرَى فيه المؤلِّفُ على طريقته في شرح الكتب السِّتَّة.

٢) **"كِفَايَةُ الْحَاجَة في شرح ابن ماجَهْ"**: للشيخ أبي الحسن السِّنْدِيّ، مُحَمَّد ابن عبد الهادي التَّتَوِيّ (ت١١٣٨هـ): وهو شرحٌ مُختصَرٌ للسُّنَن، اختصر فيه المؤلِّفُ بالْمُهِمَّات، حيث اعتنى فيه بذِكْر تراجم أبواب السُّنَن، فشَرْحِها باختصارٍ، ثم بشرحِ أحاديث الْمَتْن، ولكنه لم يعتن بتخريجها،

وبالكلام على أسانيدها، وترجمةِ رواته. طُبع هذا الكتابُ في هامش السُّنَن مع شرح السُّيُوْطِيّ، ثم مستقلاً عنها.

٣) "**إتْحَافُ ذِي التَّشْوِيْقِ والْحَاجَةِ إلى قراءة سُنَن ابن ماجَهْ**": للشيخ مُحَمَّد الحفيد بن عبد الصَّمَد كَنُوْن الإدريسي (ت١٤١٦هـ): وهو شرحٌ جيدٌ للسُّنَن، اعتنى فيه المؤلِّفُ بترجمة الرُّوَاة مع ترجمة لكلِّ صحابيٍّ، وشرحِ غريب الحديث ومُفرَداته، وبيانِ أحكامه، وذَكَر الأحاديثَ التي انفرد بها الإمامُ ابن ماجَهْ.

٤) "**الْكَوَاكِبُ الوَهَّاجَةُ بشرح سُنَن الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن ماجَهْ**": للشيخ مُحَمَّد المنتقى الكُوْمَاسِيّ الكِشْناوي: وهو شرحٌ مُختصَرٌ مفيدٌ، وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ ببيان درجات الأحاديث من صِحَّةٍ وحسنٍ وضَعْفٍ، ثم شَرَح غَوامِضَ معاني الأحاديث.

٥) "**إنْجَازُ الْحَاجَةِ شرح سُنَن ابن ماجَهْ**": للشيخ مُحَمَّد علي جانْبَازْ (ت١٤٢٨هـ): وهو شرحٌ مفيدٌ على طريقة أهل الحديث، شَرَح فيه المؤلِّفُ أحاديثَ السُّنَن بإسهابٍ مع تخريج الأحاديث وتراجمِ الرُّوَاة وتحقيقِ الأقوال، والكلامِ على جميع الرُّوَاة جرحاً وتعديلاً.

٦) "**إهْدَاءُ الدِّيْبَاجَةِ بشرح سُنَن ابن ماجَهْ**": للشيخ صفاء الضَّوي أحمد العَدَوِيّ: وهو شرحٌ مختصرٌ، وسهلُ العبارة، اعتمد فيه المؤلِّفُ على كلام العلماء في الشرح والمسائل الفقهية من غير تقليدٍ ولا مذهبيةٍ، وأَخَذ من أقوالهم ما رآه أبلَغ في الْحُجَّة وأوفَقَ للنَّصِّ. وذَكَر أحكامَ الشيخ الألباني على أحاديث الكتاب.

٧) "**مَشَارِقُ الأنوار الوَهَّاجَة ومَطَالِعُ الأسرار البَهَّاجَة**": للشيخ مُحَمَّد بن علي ابن آدم بن موسى الأَثْيُوْبِيّ الوَلَّوِيّ. وهو شرحٌ مُطوَّل ومُسهَبٌ جداً، يتضمَّن استطراداتٍ كثيرةً لاحاجةَ لأكثرها.

وكذلك مِن شروحه وحواشيه المفيدة:

١) **"الإعلامُ بسُنَّتِه عليه السَّلاَمُ"**: للحافظ مُغْلَطَاي، عَلاء الدين بن قَلِيج الْمِصْرِيّ (ت٧٦٢هـ): شَرَح فيه قطعةً من السُّنَن، ولم يُكمِله، وهو مطبوعٌ.

٢) **"ما تَمَسُّ إليه الحاجة على سُنَن ابن ماجَهْ"**: للحافظ ابن الْمُلَقِّن ، سِراج الدين عُمَر بن عليّ الْمِصْرِيّ (ت٨٠٤هـ): خَصَّه بشرح زوائد هذا الكتابِ على خمسةٍ من كتب أصول الرواية[1]، وهو ما زال مخطوطاً.

٣) "الدِّيْبَاجَةُ في شرح سُنَن ابن ماجَهْ": للحافظ الدَّمِيْرِيّ، كمال مُحَمَّد بن موسى (ت٨٠٨هـ): لم يُكمِله، وهوما زال مخطوطاً.

٤) **"إنْجَاحُ الْحَاجَة على سُنَن ابن ماجَهْ"**: للشيخ عبد الغني الدِّهْلَوِيّ، ابن أبي سعيد الْمُجَدِّدِي (ت١٢٩٦هـ): وهو حاشيةٌ مُختصَرةٌ على السُّنَن، ومقتصرةٌ على بيان الْمُهِمَّات فقط. طُبعت في الهند مراراً.

٥) **"حاشيةٌ على سُنَن ابن ماجَهْ"**: للشيخ فَخْر الحسن بن عبد الرحمن الكَنْكُوهي (ت١٣١٥ هـ): وهي عبارةٌ عن تعليقاتٍ مُخْتَصَرةٍ له، طُبعت في الهند مراراً.

٦) **"مِفْتَاحُ الْحَاجَة بشرح سُنَن ابن ماجَهْ"**: للشيخ مُحَمَّد بن عبد الله العَلَوِيّ (ت١٣٦٦هـ): وهي حاشيةٌ مختصرةٌ جداً، طُبعت في الهند مراراً.

ثالثاً:) أهَمُّ مُختصَراته:

"مُختصَر سُنَن ابن ماجَهْ": للدكتور مصطفى دِيْب البُغَا.

****

[1] وهي: "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، و"سُنَن أبي داود"، و"سُنَن الترمذي"، و"سُنَن النَّسائي".

نبذةٌ عن بعض كُتُب "السُّنَن" المشهورة

وما عَدَا كتبِ السُّنَنِ التي سَبَقت تعريفاتُ مَناهِجِ مُصنِّفيها في المباحث السَّابقة في هذا القسم؛ فإنَّ هناك بعضاً مِن الكتب التي تُعَدُّ أيضاً في هذا النَّوع، ولكنها لم تَحْظَ بشُهْرَة الكتب الأُوْلَى، ومع ذلك فلها أهميةٌ كبيرةٌ بين كتب الحديثِ، ومِن أهمّ تلك الكتب: "سُنَن الدَّارِمي"، و"سُنَن الدَّارَقُطْنِيِّ"، و"سُنَن البَيْهَقِيِّ"، وها هي تعريفاتٌ مُوجَزةٌ لكلٍّ منها في المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: "سُنَن الدَّارِميّ": للإمام أبي مُحَمَّد، عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِميّ السَّمَرْقَنْدِيّ (ت٢٥٥هـ).

أوّلاً: تسميتُه:

أُطلِقَ على هذا الكتابِ اسمُ "الْمُسْنَدِ" مع أنه ليس على طريقة الْمَسَانِيْد التي تعني الترتيبَ على أسماء الصَّحَابَة ﷺ؛ بل هو مُرَتَّبٌ على الأبواب الفقهية، فلذلك لا تَصِحّ تسميته بِ"الْمُسْنَد"، فالصَّوابُ في تسميتها: "السُّنَن".

ثانياً: ترتيبُه العامّ:

رتَّب الإمامُ الدَّارِمِيُّ أحاديثَ هذا الكتابِ على الأبواب الفقهية، فبدأه بمقدِّمةٍ طويلةٍ احتوت على عِدَّة أبوابٍ في الشمائل النبوية، واتِّباع السُّنَّة، وآداب الفُتْيا، وفَضْلِ العلم. ثم بدأ الكتابَ بكتاب الطَّهارة، وخَتَم بكتاب فضائل القرآن. وقد ركَّز في الكتاب تركيزاً خاصّاً على إيراد الأحاديث المرفوعة. وتضمَّن الكتابُ غيرَ الأبواب الفقهية، ولكن بقِلَّةٍ.

ثالثاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٣٧٧٥) حديثاً، وفي بعض النُّسَخِ (٣٥٤٦) حديثا، وفي بعضها (٣٥٠٣) حديثاً.

المطلب الثاني: "سُنَنُ الدَّارَقُطْنِيّ": للإمام أبي الحسن، عليٍّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ البغداديّ (ت٣٨٥هـ).

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى الإمامُ الدَّارَقُطْنِيُّ هذا الكتابَ بـ"السُّنَنَ"؛ لأنه مرتَّبٌ على كتب الفقه وأبوابه، ويُوجَد على بعض نُسَخِه الْخَطِّيَّةِ اسمُ: "السُّنَن عن رسول الله ﷺ"[1]، لكنه اشتهر بـ"سنن الدَّارَقُطْنِي" إضافةً إلى اسم المصنَّف أكثر مِن اسمٍ آخَر.

ثانياً: ترتيبُه العامّ:

جَمَع الإمامُ الدَّارَقُطْنِيُّ في هذا الكتابِ أحاديثَ السُّنَن والأحكام، ورتَّبها على أبواب الفقه مع بيان حالِها من الصِّحَّة والضَّعْف، وبدأه بكتاب الطَّهارة ثم بالصَّلاة، وختَمه بكتاب السَّبَق بين الْخَيْل، على مِنوال كتب السُّنَن. وأورد حديثَ كلِّ بابٍ بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، وعقَّب على كلِّ حديثٍ ببيان ما فيه من العِلَل سَنَداً ومَتْناً. واشتمل الكتابُ على الصحيح والْحَسَن والضَّعيف، وقَلَّ أنْ وَرَد فيه الموضوعُ.

ثالثاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٤٧٦٩) حديثاً.

---

[1] انظر: "فهرست ابن خير الإشبيلي"، ص: ١٢١.

المطلب الثالث: "السُّنَن الكبرى": للإمام البَيْهَقِيّ، أبي بَكْر، أحمد بن الْحُسَين الْخُسْرَوْجِرْدِيّ (ت٤٥٨هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِن أوسَع كتب أحاديث الأحكام قاطبةً، وقد جَمَع فيه مصنِّفُه الإمامُ البَيْهَقِيُّ السُّنَنَ من أقوال الرسول ﷺ وأفعالِه وتقريراتِه، وموقوفاتِ الصَّحَابَة، وما أرسله التابعون ؓ؛ فجاء هذا الكتابُ موسوعةً كبرى في الحديث النبوي لا سِيّما فيما يتعلّق بأحاديث الأحكام.

وفي هذا الكتابِ أدلةٌ كافيةٌ لمذهب الإمام الشَّافِعِيّ رحمه الله تعالى، قال إمام الحرمَين أبو الْمَعَالِي عبد الْمَلِك الْجَوَيْنِيّ (ت٤٧٨هـ): "ما مِن شافعيٍّ إلاّ وللشافعيِّ فِي عُنْقِه مِنَّةٌ إلاّ البَيْهَقِيّ، فإنه له على الشافعي مِنَّةٌ؛ لتصانيفه في نُصْرَته لمذهبه وأقاويله"[1]. وذكره الحافظُ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) ضِمْنَ كتب السُّنَن التي ينبغي لطالب الحديثِ قراءتُها، فقال: "فلا تَحِدْ عنه؛ لاستيعابه لأكثر أحاديث الأحكام، بل لا نَعلَم في بابه مثلَه؛ ولذا كان حَقُّه التقديمَ على سائر كتب السُّنَن، لكن قُدِّمَتْ تلك لتَقدُّم مصنِّفيها في الوفاة، ومزيدِ جلالتهم"[2].

أوّلاً: ترتيبُه العام:

رتَّب الإمامُ البَيْهَقِيُّ أحاديثَ هذا الكتابِ على الأبواب الفقهية، وجَعَل تَرَاجِمَها مأخوذةً من الأحاديث، ولو مِن أدنى مناسبةٍ لها، كما هو صنيعُ الإمام البُخَارِيّ في صحيحه. وأورد تحت كلِّ بابٍ ما يُناسِبه من الأحاديث.

ثانياً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٢١٨١٢) حديثاً.

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي: (١٦/٤).

[2] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي: (٣٦٠/٣، ٣٦١).

ملاحظة:

وللمصنِّف الإمامِ البَيْهَقيِّ كتابٌ آخَرٌ في السُّنَن، أصغَرُ من "السُّنَن الكبرى"، وهو: "السُّنَن الصُّغْرَى"، وأكتفي هنا بذكر بعض الأمور التي تَفرَّد بها هذا الكتابُ عن "السُّنَن الكبرى"، وهي:

١) أنَّ المصنِّف جَمَع في "السُّنَن الكبرى" من أدلّة الإمام الشَّافِعِيِّ ما صَحَّ منها وما لم يَصِحَّ. بينما في "السُّنَن الصغرى" أشار إلى الأحاديث الضعيفة بصغية التمريض بإشاراتٍ خَفِيّةٍ.

٢) وأنَّ المصنِّف أهْمَلَ في "السُّنَن الصغرى" ذِكْرَ المصادر التي هي بمثابة الاستخراجِ عليها، اعتماداً على صِحَّتها، كما فَعَل مصنِّفو الكتبِ السِّتَّةِ وغيرُهم، بينما ذَكَر المصادرَ في "السُّنَن الكبرى" في أكثر الأحيان، وخاصةً فيما ينقله من "الصَّحِيْحَيْن" و"سُنَن أبي داود".

٣) وأنَّ المصنِّف أورد في "السُّنَن الصغرى" جملةً من الأحاديث بأسانيد جديدة لا تُوجَد في "السُّنَن الكبرى".

٤) وأنَّ المصنِّف وَضَع في "السُّنَن الصغرى" ثلاثةَ أبوابٍ في بداية الكتاب[١]، وهي غيرُ موجودةٍ في "السُّنَن الكبرى".

٥) وأنَّ المصنِّف ذَكَر في "السُّنَن الصُّغْرى" الكثيرَ من النِّكات الفقهية، التي لم يَذكُرها في "السُّنَن الكبرى"[٢].

****

[١] وهي: "باب: استعمال العبد الصِّدْقَ والنيةَ والإخلاصَ فيما يقول ويعمل لله عزَّ وجلَّ على موافقة السُّنَّة"، و"باب: تحسين العبد عبادة معبوده حتى كأنه يراه ويشاهده، فإنه سبحانه - جَلَّ ثناؤه يراه - ويعلم سِرَّه وعلانيته، و"باب: استعانة العبد بمعبوده على حسن عبادته، علماً منه بأنه لا يمكنه ذلك إلاَّ بمعونته".

[٢] انظر: "المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى" للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: (١/٥، ٧).

القسم الرابع

كُتُب الْمَسَانِيْد

المبحث الأوّل: تعريفُ كُتُب "الْمَسَانِيْد".

المبحث الثاني: منهجُ الإمام أحمد بن حَنْبَل في "مُسْنَده".

المبحث الثالث: منهجُ الإمام أبي يَعْلَى الْمَوْصِلِيِّ في "مُسْنَده".

تعريفُ كُتُب "الْمَسَانِيْد"

المطلب الأوّل: تعريفُ "الْمَسَانِيْد" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الْمَسَانِيْدُ" جمعُ "مُسْنَدٍ"، وهو: اسمُ مفعولٍ مِن: "سَنَدَ يَسْنُدُ سَنْداً وسَنَداً"، ومعنى "السَّنَد": كلُّ ما ارتفع عن الأرض، وكلُّ شيءٍ أسندتَ إليه شيئاً فهو: مُسْنَدٌ، ويُقال: "فلانٌ سَنَدُه"؛ أي: مُعتمَدٌ لديه[1].

واصطلاحاً: يُطلَق "الْمُسْنَدُ" على: رواية الحديثِ بالإسناد، أي: رفعُ الأحاديث إلى قائلها.

وكذلك يُطلَق أيضاً على: الكتابِ الذي يروي مصنِّفه أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ.

وهذا المعنى الثاني لِلْمُسْنَد هو المقصودُ هنا.

المطلب الثاني: سببُ تسميةِ بعض كتب الحديث بالْمَسَانِيد:

وقد سُمِّيَتْ بعضُ الكتبِ المصنَّفةِ على الأبواب بالْمَسَانِيْد، وهي ليست كذلك بالمعنى السَّابق، وإنما لإرادة مُصَنِّفيها، منها: مُطلَقُ روايةِ الحديثِ بالإسناد، وعليه تُحمَل بقيةُ الكتبِ التي تَرِدُ في أسمائها لفظةُ "مُسْنَد"، وإلاَّ فهي مرتَّبةٌ على الأبواب الفقهية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١) "الجامعُ الْمُسْنَد الصحيح الْمُختَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه" (المعروف بـ"صحيح البُخَارِيّ"): للإمام البُخَارِيّ، أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفِي (ت٢٥٦هـ).

---

[1] لسان العرب: لابن منظور: (٢٧٢/٧، ٢٧٣)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ٢٩٠.

٢) و"الْمُسنَدُ الصحيح الْمُختَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ "(المعروف بصحيح مُسْلِمٍ): للإمام مُسْلِمٍ القُشَيْرِيّ، أبي الحسين، مُسْلِم بن الْحَجَّاج النَّيْسَابُورِيّ (ت٢٦١هـ).

٣) و"مُسْنَدُ الدَّارِمي": للإمام الدَّارِميّ، أبي مُحَمَّد، عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدِيّ (ت٢٥٥هـ)، عَدَّه البعضُ في الْمَسَانِيْد مِمّا أُفرِدَ فيه حديثُ كلِّ صحابيٍّ وحده، مع أنَّه مرتَّبٌ على الأبواب كالكتب الخمسة، ويُوجَد فيه الكثيرُ من الأحاديث الْمُرسَلة والمنقطعة والمقطوعة، فلذلك لا تَصِحّ تسميته بـ"الْمُسْنَد"[1].

٤) و"مُسْنَدُ الشَّافِعِيّ": للإمام الشَّافِعِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ): وهو مِن جَمْع غيره، ومُرتَّبٌ على الأبواب.

٥) و"مُسْنَدُ عبد الله بن الْمُبَارَك": للإمام أبي عبد الرحمن، عبد الله بن الْمُبَارَك الْمَرْوَزِيّ، ابن واضح الْحَنْظَلِيّ (ت١٨١هـ): وهو مُرتَّبٌ على أبواب الفقه أيضاً.

وكذا يُطلَق اسمُ "الْمُسْنَدِ" على بعض الكتب التي رُتِّبَتْ فيها الأحاديثُ على أبواب الآداب، مثل:

١) "مُسْنَد الشِّهَاب": للإمام القُضَاعي، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن سَلاَمة (ت٤٥٤هـ).

٢) و"مُسْنَد الفِرْدَوْس" للحافظ شَيْرُوْيَه الدَّيْلَمِي، أبي المنصور، ابن شَهْرَدار الْهَمْذَانِي (ت٥٥٨هـ).

ولكن ... غالباً ما تكون تسميةُ هذه الكتبِ بالْمُسْنَد مقيَّدةٌ بما يَدُلُّ على ذلك، كما تقدَّم في تسمية "صحيح البُخَارِيّ" و"صحيح مُسْلِمٍ".

---

[1] انظر: "التقييد والإيضاح" للعراقي: (١/٣٢٧، ٣٢٨).

المطلب الثالث: مَنْزِلَةُ الْمَسَانِيد بين كتب الحديث.

تأتي مرتبةُ "الْمَسَانِيْد" بين كتب الحديثِ بعد كتب "الصِّحَاح"[1]، وكتب "السُّنَن الأربعة"[2]، يقول الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "ومِمَّا يَتْلُو الصَّحِيْحَيْن: سُنَن أبي داود السِّجِسْتاني، وأبي عبد الرحمن النَّسَوِيّ، وأبي عيسى التِّرْمِذِيّ، وكتاب مُحَمَّد بن إسحاق بن خُزَيْمَة النَّيْسَابُوْرِيّ، الذي شَرَط فيه على نفسه إخراجَ ما اتَّصَل سَنَدُه بنقل العَدْل عن العَدْل إلى النبيِّ ﷺ، ثم كتبُ الْمَسَانِيْد الكبار"[3].

وسببُ ذلك: أنَّ في الْمَسَانِيْد أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفةٌ على تَفاوُتٍ في درجات الصِّنْفَين، ولذلك تأتي الْمَسَانِيْدُ مرتبةً بعد الصِّحَاح والسُّنَن.

المطلب الرابع: أشهَرُ الكتب المصنَّفة في الْمَسَانِيْد:

اختلف أهلُ العِلْمِ في أوّل مَن صَنَّف مُسْنَداً، ولهم في ذلك أقوالٌ، ولا يَتّسِع المقامُ هنا لسَوْقِها؛ فلذلك أكتفى بسَرْد أسماء بعض أشهر الكتب التي صُنِّفَتْ في هذا لنوع.

١) "**الْمُسنَد**": للإمام ابن أبي شَيْبَة، أبي بَكْر، عبد الله بن محمد العَبْسِي الكُوْفي (ت٢٣٥هـ): وهو مطبوعٌ بتحقيق: الأستاذ عادل بن يوسف الغَزَاوِي.

٢) "**الْمُسنَد**": للإمام إسحاق بن راهُوْيَهْ الْحَنْظَلي، أبي يعقوب الْمَرْوَزي (ت٢٣٨هـ): وهو يَقَعُ في سِتّ مجلّداتٍ، لكن فُقِدَ أكثرُه، وقد طُبع منه المجلّدُ الرابعُ فقط بتحقيق الأستاذ مُحَمَّد مختار ضرار المفتي.

---

[1] وهي: صحيح البُخَارِيِّ، وصحيح مُسْلِمٍ، وصحيح ابن خُزَيْمَة، وصحيح ابن حِبَّان.

[2] وهي: سُنَن أبي داود، وسُنَن التِّرْمِذِيِّ، وسُنَن النَّسَائِيِّ، وسُنَن ابن ماجَهْ.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (١٨٥/٢).

٣) "**الْمُسنَد**": للإمام خليفة بن خَيَّاط العُصْفُري، أبي عَمْرو البَصْري (ت٢٤٠هـ): وهو مفقودٌ، وقد جمع بعضَ مقتطفاتٍ منه الدكتور أكرم ضياء العُمَري ونَشَرها.

٤) "**الْمُسنَد**": للإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْباني، أبي عبد الله البغدادي (ت٢٤١هـ): وهو أشهَرُ المسانيد، وموسوعةٌ عظيمةٌ للأحاديث والآثار، وسيأتي تعريفٌ موسَّعٌ له في المبحث الثاني.

٥) "**الْمُسنَد**": للإمام عبد بن حميد الكَشّي، أبي نَصْر (ت٢٤٩هـ): وله مُسنَدان: كبيرٌ وصغيرٌ، ومسندُه خالٍ عن مَسَانيْد كثير من مشاهير الصَّحَابة ﷺ، ووَصَل إلينا منتخبه لإبراهيم بن خُزَيْم الشَّاشي. وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ صُبْحِي البَدْرِي السَّامَرَّائِيّ.

٦) "**الْمُسنَد**": للإمام يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوْسي، أبي يوسف البَصْري (ت٢٦٢هـ): الذي صنَّف "المسندَ الكبير"، وقيل: لم يُؤلَّف أحسنَ منه؛ لأنه جمع فيه الأحاديثَ وأبان عن عِلَلِها، لكنه لم يُتِمّه، وطُبع منه الجزءُ العاشرُ فقط باسم: "مُسنَد أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب ﷺ عن النبي ﷺ".

٧) "**الْمُسنَد الكبير**": للإمام بَقِيَ بن مَخْلَد القُرْطُبي، أبي عبد الرحمن الأُنْدُلُسِيّ (ت٢٧٦هـ): يُعَدّ هذا الْمُسْنَدُ من أوسع الْمَسَانِيْد، روى فيه صاحبُه عن ثلاثة آلاف صحابيٍّ، ورتَّبه على أسماء الصحابة، لكنه مفقودٌ سوى مقدمته، وقد نشرها الدكتور أكرم ضياء العُمَري.

٨) "**الْمُسنَد**": للإمام البَزَّار، أبي بَكْر، أحمد بن عَمْرو البَصْري (ت٢٩٢هـ): وله مُسنَدان: "الْمُسنَد الصغير" و"الْمُسنَد الكبير المعلَّل" المسمَّى: "البحر الزَّخَّار"، بيَّن فيه الصحيحَ من غيره، وتكلَّم في تفرُّد بعض رواة الحديث، ومتابعة غيره عليه. وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ محفوظ الرحمن زَيْن الله السَّلَفِيّ وآخَرِين.

٩) "الْمُسنَد": للإمام أبي يَعْلَى الْمَوْصِلي، أحمد بن عليّ بن الْمُثَنَّى (ت٣٠٧هـ): له مُسنَدان: الكبير والصغير، أمَّا الكبير فهو مفقودٌ، والصغيرُ فهو مطبوعٌ، وسيأتي تعريفٌ موسَّعٌ له في المبحث الثالث.

١٠) "الْمُسنَد": للإمام الرُّوْيَاني، أبي بَكْر، مُحَمَّد بن هارون الرَّازي (ت٣٠٧هـ): وهو مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ أيمن عليّ أبي يَمَانِيّ.

١١) "الْمُسنَد": للإمام السَّرَّاج، أبي العبّاس، مُحَمَّد بن إسحاق النَّيْسابوري (ت٣١٣هـ): لم يَبْقَ من مُسْنَده إلاَّ مختاراتٌ منه، وهي مطبوعةٌ بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري.

١٢) "الْمُسنَد": للإمام الْهَيْثَم بن كُلَيْب بن شُرَيْح، أبي سعيد الشَّاشي (ت٣٣٥هـ): وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ محفوظ الرحمن زَيْن الله السَّلَفِيّ.

وغيرُ ذلك من الْمَسَانِيْد الكثيرة، وقد اكتفيتُ هنا بذكر أشهرها، وسيأتي في المباحث اللاَّحقة تعريفٌ مُوسَّعٌ لبعض أهَمِّها.

****

منهجُ الإمام أحمد بن حَنْبَل في مُسْنَده

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو عبد الله، أحمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبانيّ البغدادي: الإمامُ الْمُبَجَّلُ، الحافظُ الْمُتْقِنُ، المحدِّثُ الفقيهُ، العالِمُ الْجِهْبِذُ، إمامُ أهلِ السُّنّة والجماعة، وصاحبُ مذهبٍ فِقْهِيٍّ متبوعٍ.

وُلد ببغداد سنةَ ١٦٤هـ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٢٤١هـ. رَحَل في الحديث صغيراً، وطوَّف البلادَ في طلبه، وتفقَّه على الإمام الشَّافِعِيّ، وأخذ الحديثَ عن: وَكِيْع بن الْجَرَّاح الرُّؤَاسِيّ (ت١٩٧هـ)، وسفيان بن عُيَيْنَة الكُوْفِي (ت١٩٨هـ)، ويَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِي (ت١٩٨هـ)، وغيرهم من كبار الْحُفَّاظ وأجِلَّة المحدِّثين، وبَرَز على أقرانه في حِفْظ السُّنّة.

قاوَمَ فتنةَ "خَلْقِ القرآن"[2] لصِيانة الدِّين مقاومةً شديدةً، وأُوذي لأجل ذلك إيذاءً شديداً.

وقد أثنى عليه جميعُ أئمَّةِ الحديث وعلماء الإسلام، فقال الإمام النَّسَائِيّ: "جَمَع أحمدُ بن حَنْبَل المعرفةَ بالحديث والفقهِ والوَرَعِ والزُّهْدِ والصَّبْرِ"[3].

وله في الحديث: "الْمُسنَد"، و"كتاب الزُّهْد"، و"العِلَل ومعرفة الرجال".

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي: (١/٤٣٧، ٤٧٠) ، و"تذكرة الحفاظ": (٢/٤٣١، ٤٣٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١١/١٧٨، ١٨٤).

[2] وكان يقوم بها المعتزلةُ في عهد الإمام أحمد بن حَنْبَل، فيقولون: "إنّ كلام الله تعالى مخلوقٌ من جملة المخلوقات، وليس وصفاً من أوصافه عزَّ وجَلَّ، فهو غيرُ قائمٍ بالله بل هو مخلوقٌ منفصلٌ عنه سبحانه وتعالى". أمَّا عقيدةُ أهل السُّنَّة فهي: "أنّ القرآن كلامُ الله مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ".

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١١/ ١٩٩، ٢٠٠).

المطلب الثاني: نبذةٌ عن الكتاب ومنهجِ المصنِّف فيه:

أوّلاً: التعريفُ بالكتاب:

يُعتبَر هذا الكتابُ مِن أصَحِّ مَسَانيْد الحديثِ وأكبرِها على الإطلاق، ولا يُوازيه كتابٌ في كثرة الرِّوَايات وحُسْنِ السِّياقة.

وكان هدفُ المصنِّفِ الإمام أحمد بن حَنْبَل مِن تصنيف هذا الكتابِ: جَمْعُ الأحاديث الْمُتَّصِلَة بسَنَدها إلى النبيِّ ﷺ. والاستيعابُ بالأحاديث الشريفة. والْحِفَاظُ على السُّنَّة المطهَّرة بقَدْر الطَّاقة.

وقد وُفِّقَ – رحمه الله تعالى – فيما نَوَى، لكنه تُوُفِّيَ قبل أن يتمكَّن من تهذيب هذا الكتابِ وتنقيحِه، ثم ضَمَّ إليه ابنُه عبد الله (ت٢٩٠ هـ) من مسموعاته من أبيه في غير الْمُسنَد، كما زادَ عليه بعضَ مسموعاتِه عن غير أبيه، وهذا الأخيرُ هو ما يُعرَف بـ"زيادات عبد الله في الْمُسنَد"، وابنُه هذا "عبد الله" كان السببَ لكثيرٍ من الضَّعْف الوارد في هذا الكتاب.

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

يُعْتَبَر هذا الكتابُ أجْمَعَ وأوْسَعَ كتابٍ في الحديث، ومِن جملة أصولِها الْمُهِمَّة. ولكن يرى بعضُ العلماء أنَّه يشتمل مع الأحاديث الصحيحة على بعض الأحاديث الْحَسَنة والضعيفة، وكذلك الْمُنكَرة والموضوعة وإن كانت بقِلَّةٍ.

وفي الحقيقة: أنَّ معظم الضَّعْفِ والنَّكارة والوَضْع إنما وَقَع في هذا الكتابِ من زيادة ابن المصنِّف "عبد الله"، وأيضاً لأنَّ المصنِّفَ قد جَمَع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة وكان ينقِّحها ويأمر بالضرب عليها، إلاَّ أنَّ المنية عاجلته قبل إتمام النظر في كلِّ الكتاب.

على كلٍّ ... فإنَّ نِسْبَة الأحاديث الضعيفة والْمُنكَرة في هذا الكتابِ قليلةٌ جداً، ومِن أحاديثه ما هو في أعلى درجات الصِّحَّةِ، ومنها ما هو على درجة

"الصحيح لِغَيْره"[1]، ومنها ما هو على درجة "الْحَسَن" بقِسْمَيْه: "لذاته" و"لِغَيْره".

فلقارئ الْمُسنَدِ لا بُدَّ من الانتباه الْجَيِّد إلى: أنَّ كلَّ حديثٍ مرويٍّ في هذا الكتاب لا يكون راويُه الإمام أحمد بن حَنْبَل وحده؛ لأنَّ هناك - كما ذكرتُ آنفاً - زياداتٍ كثيرةً لابنه عبد الله، وزياداتٍ قليلةً للحافظ أبي بَكْر أحمد بن جَعْفَر القَطِيْعِيّ (ت٣٦٨ هـ) الذي روى الْمُسْنَدَ عن عبد الله بن أحمد بن حَنْبَل، فلا بُدَّ للقارئ من التركيز والنظر في الإسناد، فإذا وَرَد في الإسناد هكذا: "حَدَّثَنا عبدُ الله قال: حَدَّثَني أبي ..." فهذا يكون مِن أصل الْمُسنَد. وأمّا إذا قال: "حَدَّثَنا عبدُ الله قال: حَدَّثَنا فلانٌ" وسَمَّى شيخاً غيرَ أبيه؛ فهذا يُعتبَر من زيادات عبد الله بن أحمد.

ثالثاً: ترتيبُه العامّ:

رتَّب الإمامُ أحمد الأحاديثَ في هذا الكتابِ على مَسَانِيْد الصَّحَابَة ﷺ، فبَدَأ بمَسَانِيْد العَشَرَة المبشَّرين بالْجَنَّة مُقَدِّماً أبا بَكْر الصِّدِّيق، ثم عُمَرَ بن الْخَطَّاب، ثم عثمانَ بن عَفَّان، ثم عليِّ بن أبي طالب، ثم بَقِيَّةَ العَشَرَة المبشَّرين بالْجَنَّة ﷺ. ثم ذكر مَسَانِيْدَ أهلِ البيت فذَكَر أحاديثَهم.

ويَشْتَمِلُ هذا الكتابُ على (٩٠٤) مَسَانِيْدَ الصَّحَابَة ﷺ، بعضُها بلغت المئاتِ، وبعضُها اشتمل على حديثٍ أو حديثَين فقط.

رابعاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها نحواً من أربعين ألف حديثٍ.

خامساً: الأحاديثُ المكرَّرة فيه:

وَقَع في هذا الكتابِ تَكْرَارُ الأحاديث في بعض مواضع منه، ولعلَّ ذلك أنَّ مصنِّفه الإمام أحمد تُوُفِّيَ قبل أن يقوم بتنقيحه وتهذيبه.

---

[1] وهو الحديثُ الذي اختَلَّ فيه أحدُ صِفات القبولِ بأن يكون راويُه غيرَ تامِّ الضَّبط، ثم يُرْوَى هذا الحديثُ من طريقٍ آخر مثلِه أو أقوى منهُ، فعند ذلكَ يرتقي الحديثُ ويُصبح "صحيحاً لغيره"؛ لكَوْنِ هذا الغيرِ عَضَده وقَوَّاه. (انظر: "الميسر في علم مصطلح الحديث" للمؤلِّف، ص: ١٢٤).

سادساً: مِن أبرَز خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) أورد فيه قسماً كبيراً من الأحاديث التي معظمُها من أحاديث الكتب السِّتَّة، وزادَ عليها الكثيرَ، بحيث نستطيع أن نقول: إنه ما من حديثٍ – غالباً – إلاَّ وله أصلٌ في هذا الكتاب.

٢) وأنَّه ميَّزه بكثرة الرِّوَايات .

٣) وأنَّه روى فيه ثلاثمئة حديثٍ من الثُّلاثِيَّات.

٤) وأنَّه اعتنى فيه بحُسْن السِّياقة وجَوْدَةِ الترتيب.

٥) وأنَّه ذَكَر فيه ألفاظَ التحمُّلِ كما سمعها من شيوخه، مثل: "سمعتُ"، و"حَدَّثَنا"، و"حَدَّثَني"، و"أَخْبَرَنا"، ونحوها من الألفاظ، وخصوصاً إذا كان سمع الحديثَ مِن أكثر من شيخٍ، فيودِّي عن كلِّ شيخٍ باللفظ الذي سمع منه.

سابعاً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظ نور الدِّين الْهَيْثَمي (ت٨٠٧هـ): "إنَّ مُسْنَدَ أحمد أصَحّ صحيحاً من غيره"[1]. وقال الحافظ ابن كثير: "لا يُوازِي (مُسْنَدَ أحمَدَ) كتابٌ مُسْنَدٌ في كثرته وحُسْنِ سياقاته"[2].

المطلب الثالث: أهَمُّ رواياتِه وشروحه ومُختصَراته:

أوّلاً: أهَمُّ رواياته:

وقد روى هذا الكتابَ عن مصنِّفه "الإمام أحمد بن حَنْبَل" الكثيرون، إلاَّ أنَّ أشهرهم ابنُه "عبد الله" (ت٢٩٠هـ)، الذي انفرد برواية هذا الكتابِ عن والده سماعاً لمعظمه، وزاد عليه أحاديثَ من عوالِي شيوخِه، وبَلَغ عددُهم (١٧٣) شيخاً،

[1] تدريب الراوي: للسيوطي: (١/٢٥٣).

[2] تدريب الراوي: للسيوطي: (١/٢٥٣، ٢٥٤).

والمطبوعُ من الْمُسْنَد تَتميَّز فيه زيادةُ عبد الله عن أبيه، وهي التي يرويها عبدُ الله عن غير أبيه. ثم روى عن عبد الله: أبو بَكْر أحمد بن جَعْفَر القَطِيْعِيّ (ت٣٦٨هـ). ثم رواه عنه: أبو عليٍّ الحسن بن عليّ بن الْمُذْهِب البغداديّ (ت٤٤٤هـ). ثم رواه عنه: أبو القاسم هِبَة الله بن مُحَمَّد بن عبد الواحِد الشَّيْبَانيّ البغداديّ (ت٥٢٥هـ)، وبرواية هؤلاء قد انتشرت نسخةُ "الْمُسْنَد" بين الناس انتشاراً واسعاً.

ثانياً: أهَمُّ شُرُوْحِه وحَوَاشِيْه:

١) "حاشيةُ مُسْنَد الإمام أحمد بن حَنْبَل": للشيخ أبي الحسن السِّنْدِي، مُحَمَّد ابن عبد الهادي التَّتَوِيّ (ت١١٣٨هـ): وهي حاشيةٌ مفيدةٌ، لا غِنًى عنها لِمُطالِعي الْمُسْنَدِ، وقد شَرَح فيها المؤلِّفُ أحاديثَ الْمُسْنَدِ شرحاً وافياً، وذَكَر لطائفَ منيفةً في مَناقِب الصَّحَابة ﷺ، وأفصح عن وُجُوه الخلاف في المسائل الفقهية وأظهر الصَّوابَ، وبيَّن أخطاءَ النُّسَخ الكثيرة للمُسْنَد، وحَلَّ منها جملةً من الإشكالات التي وقعت بين دَفَّتي الكتاب.

٢) "الفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ لترتيب مُسنَد الإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبانِيّ": للشيخ أحمد عبد الرحمن البَنَّا السَّاعاتِي (ت١٣٧٨هـ): رتَّب فيه الْمُسْنَدَ على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، ثم شَرَحه، وسَمّاه "بلوغَ الأماني من أسرار الفتح الرَّبَّانِي".

ثالثاً: أهَمُّ مُختصَراته:

١) "مُختصَر مُسنَد أحمد": للحافظ ابن الْمُلَقِّن، سراج الدين عُمَر بن عليّ الْمِصْرِيّ (ت٨٠٥هـ): وهو مخطوطٌ.

٢) "الدُّرُّ الْمُنَضَّدُ من مُسنَد أحمد": للشيخ زَيْن الدين عُمَر بن أحمد الشَّمَّاع الْحَلَبِيّ (ت٩٣٦هـ): وهو مخطوطٌ.

٣) "تقريب مُسنَد الإمام أحمد بحذف الأسانيد والْمُكَرَّر مُرَتَّبٌ على الْمَسَانِيْد": للشيخ صالِح أحمد الشَّامي. حَذَف فيه المكرَّرَ من الأحاديث،

ثم جَرَّدها عن الأسانيد، ورتَّب الأحاديثَ على الأبواب الفقهية. وهو مطبوعٌ في أربع مجلَّدات.

****

المبحث الثالث:

منهجُ الإمام أبي يَعْلَى الْمَوْصِلِيِّ في مُسْنَده

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو يَعْلى، أحمد بن عليّ بن الْمُثَنَّى التَّمِيْمِيّ الْمَوْصِلِيّ: الحافظُ الثِّقَةُ، شيخُ الإسلام، من أجَلّ علماء الحديث في عصره، ومحدِّثُ الْمَوْصِل[2] في وقته.

وُلد بالْمَوْصِل سنةَ ٢١٠هـ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٣٠٧هـ. ارتحل في طلب العلم في حداثته إلى الأمصار، ولَقِيَ الأئمَّةَ الكبارَ، وحدَّث عن أمثال: يَحْيَى بن مَعِين البغدادي (ت٢٣٣هـ)، وأبي بَكْر بن أبي شَيْبة الكوفي (ت٢٣٥هـ). وحدَّث عنه من كبار أئمَّة الحديث: النَّسَّائِيُّ، وابنُ حِبَّان، والطَّبَرانيُّ، وابن عَدِيٍّ الْجُرجَاني.

وقد أثنى عليه الأئمَّةُ والْحُفَّاظُ، قال الإمامُ الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْريّ: "هو ثقةٌ مأمونٌ"[3]. وقال الحافظ ابن كثير في وصفه: "كان حافظاً، خَيِّراً، حسنَ التصنيفِ، عَدْلاً فيما يرويه، ضابطاً لِمَا يحدِّث به"[4].

ومن مصنَّفاته في الحديث: "الْمُسنَد الكبير"، والْمُسنَد الصغير"، و"معجم شيوخه"، وغيرها من كتبٍ.

---

[1] مصادرها: "تذكرة الحفاظ": (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٧٥/١٤، ١٨٢).

[2] مِن أكبر مُدُن العِراق، تقع في شمالها على ضفاف نهر دجلة.

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٧٨/١٤).

[4] البداية والنهاية: لابن كثير: (١٣٠/١١).

المطلب الثاني: نبذةٌ عن الكتاب ومنهجِ المصنِّف فيه:

أوّلاً: التعريفُ بالكتاب:

وهو أحدُ أهَمّ كتب الْمَسَانِيْد بعد "مُسنَد الإمام أحمد بن حَنْبَل"، ويُعرَف بـ"الْمُسنَد الصغير" تمييزاً عن كتابٍ آخَر للمصنِّف اسمُه "الْمُسْنَد الكبير". أمَّا الكتابُ الذي نحن في صدد التعريفِ هنا فهو: "الْمُسْنَدُ الصغيرُ".

ثانياً: ترتيبُه العامّ:

رتَّب فيه المصنِّفُ الإمام أبو يَعْلَى الْمَوْصِلِيّ الأحاديثَ على أسماء الرُّوَاة من الصَّحَابَة ﷺ، وبدأ بِمُسنَد أبي بَكْر الصِّدِّيق، ثم مُسنَد عُمَر بن الْخَطَّاب، ثم مُسنَد عليٍّ بن أبي طالبٍ، ثم مُسنَد طَلْحَة بن عُبَيد الله، ثم مَسَانِيْد باقي العَشَرة المبشَّرين بالْجَنَّة، رضي الله عنهم أجمعين، وهكذا...، حتى خَتَم الكتابَ.

ولم يُراعِ المصنِّفُ في هذا الكتابِ ترتيباً موضوعياً، فيقول: "مُسنَد فلانٌ" ثم يسوق تحت هذه الترجمةِ كلَّ الأحاديث التي رُوِيَتْ عن المترجَم، وقد أتت جميعُ الأحاديث تحت كلِّ ترجمةٍ، لا يَضُمّها ترتيبٌ مُعيَّنٌ، بل كلُّ حديثٍ وحدة قائمَّة بذاهّا، بَيْدَ أنه يُراعِي إذا تكرَّر النَّصُّ، أو وُجِدَ أكثَرُ مِن نَصٍّ من مَرْوِيَّات هذا المترجَمِ تتناول موضوعاً واحداً أن يجمع كلَّ ذلك في مكان واحد.

ويُلاحَظ على هذا الكتابِ عِدَّةُ ملاحظاتٍ، منها:

١) أنَّ مصنِّفه لم يخرِّج فيه مُسنَداً لعثمان بن عَفَّان ﷺ.

٢) وأنَّه ربما خرَّج فيه حديثاً لصحابِيٍّ في مُسنَد صحابِيٍّ آخَر، وذلك حين يكون لصاحب الباب تَعلُّقٌ بموضوع الحديث.

٣) وأنَّه أَخَّر فيه مَرْوِيَّاتِ الْمُقِلِّيْن والنِّساء والمجاهيل إلى نهاية الكتاب.

ثالثاً: مكانتُه بين كتب الحديث:

يُعَدّ هذا الكتابُ ثانيَ أهَمّ الْمَسَانيْد، إذْ كان أوّلُها "مُسْنَدُ الإمام أحمد"، وهو يحتوي على عددٍ كبيرٍ من الأحاديث الصِّحَاح ثم الْحِسَان، أمَّا نسبةُ الأحاديث الضعيفة فيها فهي قليلةٌ.

رابعاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٧٥٥٥) نصّاً مُسنَداً[1].

خامساً: مِن أبرَز خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنّ مصنِّفه:

١) رَوَى فيه الأحاديثَ بأسانيده العالية، ولذلك قال عنه الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "انتهى إليه عُلُوُّ الإسنادِ، وازدحم عليه أصحابُ الحديث..."[2].

٢) وأنَّه أَثْبَتَ فيه صُحْبَةَ عددٍ من الصَّحَابَة ﷺ.

٣) وأنَّه رَوَى فيه مجموعةً كبيرةً من الأحاديث الصحيحة والزائدة على مَرْوِيَّات الكتب السِّتَّة.

٤) وأنَّه حافَظَ فيه على ألفاظ الأداء بدِقَّةٍ عن كلِّ راوٍ روى عنه الحديثَ.

سادساً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظ إسماعيل بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ الأَصْبَهَانِيّ (ت٥٣٥هـ): "قرأتُ الْمَسَانِيْدَ، كمُسْنَد العَدَنِيِّ، ومُسْنَد أحمد بن مَنِيْع، وهي كالأنهار، ومُسْنَدُ أبي يَعْلَى كالبَحْر يكون مُجْتَمَعَ الأنهارِ"[3].

---

[1] حسب ترقيم محقّق الكتاب الأستاذ حسين سليم أسد.

[2] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨١/١٤).

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨١/١٤).

المطلب الثالث: أهَمُّ رواياته:

ولهذا الكتابِ روايتان مشهورتان، وهما:

١) روايةُ أبي عَمْرو الْحِيَرْيّ: مُحَمَّد بن أحمد بن حَمْدان (ت٣٧٦هـ)، وهي روايةٌ مُختَصَرةٌ عن المصنِّف الإمام أبي يَعْلَى الْمَوْصِلِيّ، تُسَمَّى "الْمُسْنَدَ الصغيرَ"، وهي التي سبق تعريفُها آنفاً في هذا المبحث.

٢) روايةُ أبي بَكْر الْمُقْرِئ: مُحَمَّد بن إبراهيم بن عليّ الأَصْبَهَانِيّ (ت٣٨١هـ)، وهي روايةٌ مُطَوَّلةٌ، وتُسَمَّى "الْمُسْنَدَ الكبيرَ"، رواها عن مصنِّفه الإمامِ أبي يعلى الْمَوْصِلِيّ.

****

القسم الخامس

كُتُب الْمُصَنَّفات

المبحث الأوّل: تعريفُ الْمُصَنَّفات.

المبحث الثاني: منهجُ الإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني في "مُصَنَّفه".

المبحث الثالث: منهجُ الإمام ابن أبي شَيْبَة في "مُصَنَّفه".

تعريفُ كُتُب "الْمُصنَّفات"

المطلب الأوّل: تعريفُ "المصنَّفاتِ" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الْمُصَنَّفاتُ" جمعُ "مُصَنَّفٍ"، وهو اسمُ مفعولٍ من "صَنَّف يصنِّف تصنيفاً"، ومعنى "التصنيف": تمييزُ الأشياء بعضها من بعضٍ. أو: ترتيبُ ما دُوِّنَ في فصولٍ محدودةٍ، وأبواب مُميَّزةٍ[1].

واصطلاحاً: يُطلَق "الْمُصَنَّفُ" في اصطلاح أهل الحديث على: الكتاب المرتَّب على الأبواب الفقهية، والمشتملِ على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

يعني: الكتاب الذي يَشمَل الأحاديثَ النبويةَ، وأقوالَ الصَّحَابةِ والتابعين وفتاواهم، وفتاوى أتباعِ التابعين ﷺ أحياناً[2].

فالْمُصنَّفاتُ تلك الكتبُ التي لا تحوي جميعَ أبوابِ الدين؛ بل إنها خاصَّةٌ بالفقه.

المطلب الثاني: بعضُ الْمُصنَّفات المشهورة[3]:

وقد صُنِّفَ العديدُ من الكتب في هذا النوع، لكنَّ المشهور منها كالآتي:

١) **مُصنَّفُ حَمَّاد بن سَلَمَة:** أبي سَلَمَة، ابن دِيْنار البَصْرِيّ (ت١٦٧هـ).

٢) **مُصنَّفُ وَكِيْع بن الْجَرَّاح:** أبي سفيان، ابن مَلِيْح الرُّوَاسِيّ الكُوْفِيّ (ت١٩٦هـ).

---

[1] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٤/٤٥١).

[2] انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني، ص:٧٤، و"أصول التخريج ودراسة الأسانيد" للدكتور محمود الطحان، ص: ١٣٤، و"معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ٥٢٦.

[3] انظر: "الرسالة المستطرفة" ص: ٤٠، و"فهرست ابن خير الإشبيلي"، ص: ١٣١، و"معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، ص: ٥٢٦.

٣) **مُصَنَّفُ سفيان بن عُيَيْنَة الكُوْفِيّ:** أبي مُحَمَّد، ابن أبي عِمْران مَيْمُون الْهِلاَلِيّ (ت١٩٨هـ):

٤) **مُصَنَّفُ عبد الرَّزَّاق الصَّنْعَانِيّ:** أبي بَكْر، ابن هَمَّام الْحِمْيَرِيّ (ت٢١١هـ).

٥) **مُصَنَّفُ سعيد بن منصور الْخُرَاسَانِيّ:** أبي عثمان، ابن أبي شُعْبَة الْمَرْوَزِيّ (ت٢٢٧هـ).

٦) **مُصَنَّفُ سليمان بن داود العَتَكِيّ:** أبي الرَّبِيْع البَصْري (ت٢٣٤هـ).

٧) **مُصَنَّفُ ابن أبي شَيْبَة الكُوْفِيّ:** أبي بَكْر، عبد الله بن مُحَمَّد (ت٢٣٥هـ).

٨) **مُصَنَّفُ بَقِي بن مَخْلَد الأَنْدُلُسِيّ:** أبي عبد الرحمن، ابن يزيد القُرْطُبِي (ت٢٧٦هـ).

وهذه أشهَرُ الكتبِ في هذا النوع، وكثيرٌ منها اليومَ في عِداد المفقودات، أمّا ما وَصَلنا منها فهو: "مُصَنَّفُ عبد الرَّزَّاق الصَّنْعَانِيّ" و"مُصَنَّفُ ابن أبي شَيْبَة الكُوْفِيّ"، وسيأتي تعريفُ كلٍّ منهما في المباحث اللاَّحقة.

****

منهجُ الإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعانيِّ في مُصَنَّفه

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو بَكْر، عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام بن نافع الْحِمْيَري الصَّنْعاني اليَمَاني: الإمامُ الحافظُ، الثِّقَةُ الْحُجَّةُ.

وُلد سنةَ ١٢٦هـ بصَنْعاء في اليَمَن، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٢١١هـ. طَلَب العلمَ وهو ابنُ عشرين سنةً، ولازَمَ الإمامَ مَعْمَرَ بن راشِد البَصْري (ت١٥٣هـ) سبعَ سِنِيْنَ حتى أصبح العُمْدَةَ والْمَرْجِعَ في حديثه. ثم سمع من الأئمَّة والْحُفَّاظ أمثال: سفيان الثَّوْري، وسفيان بن عُيَيْنَة، ومالك بن أنس، وأحمد بن حَنْبَل، وغيرِهم.

كان ثِقَةً ثَبْتاً، إلاَّ أنه تغيَّر بأَخَرةٍ عندما كَبَرَ وعَمِيَ. قال الحافظ الذَّهَبيّ في وصفه: "أحدُ الأعلام الثقات". وقال أيضاً:" وكان مِن أَوْعِيَة العلم، وثَّقه غيرُ واحدٍ، وحديثُه مُخرَّجٌ في الصِّحَاح"[2].

أشهَرُ مصنَّفاته في الحديث: "الْمَغَازي"، و"الجامع الكبير" (المشهور بالمصنَّف)، و"السُّنَن" في الفقه.

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي (٥٢/٢٨، ٦٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٣٦٤/١، ٣٦٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥٦٤/٩، ٥٨٠).

[2] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٥٦٤/٩، ٥٨٠).

المطلب الثاني: نبذةٌ عن الكتاب ومنهجِ المصنِّف فيه:

أوّلاً: تسميتُه:

اشتهر هذا الكتابُ بـ"المصنَّف"، وسَمَّاه بعضُ الْمُترجِمين له بـ"الجامع الكبير"[1].

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

يحتوي هذا الكتابُ على عددٍ كبيرٍ جدّاً من الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفتاوى الصَّحابة والتابعين ﷺ.

وقد وَقَع فيه أيضاً عددٌ من الأحاديث الْمُرْسَلَة والْمُنْقَطِعَة والْمُعْضَلَة والْمَعْلُوْلَة.

وسبيلُ مَن أراد الوصولَ إلى فِقْهِ الصَّحَابة والتابعين وفتاواهم ﷺ: الرجوعُ إلى هذا الكتاب، وإلى "مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة".

ثالثاً: ترتيبُه العامّ:

رتَّب المصنِّفُ الإمامُ عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني الأحاديثَ في هذا الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية، ولم يلتزم فيه بترتيب مُعَيَّنٍ في إيراد الأحاديث والآثار في الباب الواحد؛ فيقدِّم أحياناً الأحاديثَ المرفوعةَ، وأحياناً الآثارَ الموقوفةَ.

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٢١٠٣٣) نَصّاً مُسنَداً من الأحاديث والآثار، فبذلك يشكِّل هذا الكتابُ موسوعةً حديثيةً ضخمةً.

عددُ كتبه:

يَبلُغ عددُها (٣٢) كتاباً، وأوّلُها: كتابُ "الطَّهارة"، وآخِرُها: كتابُ "أهل الكتابين".

عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها (٢٥٣٦) باباً.

---

[1] انظر: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" (٦٠٩/٢).

خامساً: مِن أبرَز خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) جَمَع فيه الأحاديثَ المرفوعةَ والآثارَ الموقوفةَ والمقطوعةَ في كلِّ بابٍ من أبوابه.

٢) وأنَّه لم يَعتَنِ فيه باستيعاب الأحاديث والآثار الواردة في الباب الواحد؛ بل أشار وأورد الْمُهِمَّ منها.

٣) وأنَّه رتَّب هذا الكتابَ على الكتب والأبواب الفقهية، وبذلك فقد أصبح الكتابُ مَرجِعاً فِقْهِيّاً مُهِمّاً لِمَن أراد جَمْعَ الأحاديث والآثار في مسألةٍ من المسائل الفقهية.

٤) وأنَّه روى فيه الأحاديثَ بأسانيده العالية، وبذلك يتميَّز هذا الكتابُ بعُلُوّ الإسناد.

٥) وأنَّه لم يتكلَّم فيه على الأحاديث صِحَّةً أو ضَعْفاً.

٦) وأنَّه تَعرَّض فيه أحياناً لمسائل من الفقه لا يتناولها الحديثُ المخرَّجُ في الباب، فيَذكُر اجتهاداتٍ وفتاوى الصَّحَابَة والتابعين ﷺ وأقوالَ الأئمَّةِ المجتهدين، وربما رجَّح بين تلك الاجتهاداتِ ما استبان له صوابُه، فيقول: " وبهذا نأخذ".

٧) وأنَّه لا يقطِّع فيه الأحاديثَ، بل يُورِدها برُمَّتها دون تقطيعٍ وإن كانت طويلةً.

سادساً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "كَتَب شيئاً كثيراً، وصنَّف الجامعَ الكبيرَ، وهو خزانةُ عِلمٍ"[1].

وهو يقصد بالجامعِ الكبيرِ المصنَّفَ نفسَه.

****

[1] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي: (٢/٦٠٩).

منهجُ الإمام ابن أبي شَيْبَة في مُصَنَّفه

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو بَكْر، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم - أبي شَيْبَة - بن عثمان العَبْس الكُوْفِيّ، المشهور بابن أبي شَيْبَة : الإمامُ الحافظُ، الثِّقَةُ الْحُجَّةُ.

وُلد بالكُوْفَة سنةَ ١٥٩هـ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ٢٣٥هـ. أبصر النُّوْرَ في عائلة علمية شهيرة أنجبت حُفَّاظاً ومحدِّثين. طلب العِلمَ في وقت مُبَكِّر، وسمع من الأئمَّة الكبار أمثال: عبد الله بن الْمُبَارَك الْمَرْوَزِي وسفيان بن عُيَيْنَة وطبقتِهما بالعِرَاق والْحِجَاز وغير ذلك.

ومن مصنَّفاته في الحديث: "كتاب السُّنَّة"، و"كتاب الإيمان"، و"المصنَّف"، و"الْمُسنَد"، و"الْمَغَازي".

المطلب الثاني: نبذةٌ عن الكتاب ومنهجِ المصنِّف فيه:

جَمَع المصنِّفُ الإمامُ ابن أبي شَيْبَة في هذا الكتابِ عدداً كبيراً من الآثار المروية عن الصَّحَابَة والتابعين ﷺ في الأحكام الشرعية وغيرِها، ولم يلتزم فيه إيرادَ ما صَحَّ من الأحاديث والآثار فحسب؛ بل أورد كلَّ ما بَلَغه في الباب أو أكثره.

أوّلاً: تسميتُه:

سَمَّى الإمامُ ابن أبي شَيْبَة هذا الكتابَ بـ"المصنَّف"، لكنه ذُكِرَ في بعض الكتب بأسماء أخرى مثل: كتاب "السُّنَن" وكتاب "الأحكام"[2].

---

[1] مصادرها: "تهذيب الكمال" للمزي، (٣٤/١٦، ٤٢) و"تذكرة الحفاظ" (٤٣٢/٢، ٤٣٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٥٢/١١، ١٥٤).

[2] انظر مقدمة الشيخ محمد عوامة للمصنَّف: (١٣/١، ١٦).

والصَّواب في تسميته: "المصنَّف"، فهو الذي يُراد عند العَزْو العامّ إلى هذا الكتاب، فحين يقول المخرِّجون والشُّرَّاحُ في حديثٍ ما: "رواه ابن أبي شَيْبَة"، فإنما يريدون بذلك: "المصنَّف".

ثانياً: مكانتُه بين كتب الحديث:

وهو ديوانٌ ضَخْمٌ، ومَكْنَزٌ عظيمٌ للأحاديث والآثار في فِقْه السَّلَف عامَّةً، وفي فقه أهل الكُوْفَة خاصَّةً، مَرْوِيّاً بالأسانيد إلى أصحابها، وهذا أمرٌ لا يُضاهِيه فيه كتابٌ من الكتب المطبوعة ولا المخطوطة. لذلك يُعَدّ هذا الكتابُ أصلاً من الأصول التي يُرجَع إليها ويُعوَّل عليها في معرفة الأحاديث والآثار.

ثالثاً: ترتيبُه العامّ:

رتَّب الإمامُ ابن أبي شَيْبَة الأحاديثَ في هذا الكتابِ على الكتب والأبواب الفقهية، وأدرج تحت كلِّ كتابٍ منها عدداً من الأبواب، وتحت كلِّ بابٍ عدداً من النصوص. ولم يلتزم ترتيبَ الأحاديث والآثار في الباب الواحد؛ بل تارةً يفتتح البابَ بحديثٍ أو أحاديث مرفوعة، ثم يسوق ما حَفِظَه عن الصَّحَابَة ثم التابعين ﷺ حسب أَقْدَمِيَّتِهم وهكذا. وتارةً يبدأ بآثار التابعين ثم الصَّحَابَة ﷺ، ثم يختم البابَ بحديثٍ أو أحاديث مرفوعة. وتارةً يَخلِط بين الأقوال من غير مراعاةٍ لزمن القائل.

ويحرص المصنِّفُ في هذا الكتابِ إلى حدٍّ كبيرٍ على حَشْد ما يجده من النصوص التي تُطابِق الترجمةَ الموضوعةَ للباب، بصرف النَّظر عن صِحّة هذه النصوص أو ضَعْفها، إلاَّ إذا كانت ظاهرة الوَضْع.

ويُكثِر المصنِّفُ من التبويب، حتى أنه قد يُفرِد باباً لكلِّ قولٍ في المسألة.

وغالباً ما يذكر عنوانَ البابِ دون كلمة: "باب"، وربما قال: "في كذا..." أو: "ما جاء في كذا ..." ونحوه.

رابعاً: عددُ أحاديثه وكتبه وأبوابه:

عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٣٨٩٤٠) نَصّاً مُسنَداً من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة.

عددُ كتبه:

يَبلُغ عدُدها (٣٩) كتاباً، وأوّلُها: "كتابُ الطّهارة" وآخِرُها: "كتابُ الْجَمَل وصِفِّيْن والْخَوَارِج".

عددُ أبوابه:

يَبلُغ عددُها: (٥٤٩٤) باباً.

خامساً: مِن أبرَز خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتابِ:

ومِن أبرز خصائص هذا الكتابِ أنّ مصنِّفه:

١) روى فيه الأحاديثَ بأسانيده العالية.

٢) وأنّه أودَعَ فيه الأحاديثَ والآثارَ الصحيحةَ.

٣) وأنّه فسَّر فيه آياتِ الأحكام عن السَّلَف.

٤) وأنّه أكثر فيه مِن وَضْع الأبواب، وتَرْجَمَها تراجمَ دقيقةً.

٥) وأنّه اعتنى فيه بالْمُتابَعات والشَّواهد، والتنبيهِ على الفروق بين المتون.

٦) وأنّه لم يكرِّر فيه الحديثَ والأثرَ - غالباً - إلاّ لزيادةِ فائدةٍ في مَتْنه أو إسنادِه.

٧) وأنّه قطّع فيه الأحاديثَ والآثارَ حسب الأبواب، وكرَّرها حسب الفوائد.

٨) وأنّه نبَّه فيه على الزيادة والنقص في السَّند من قِبَل الرُّوَاة.

٩) وأنّه نبَّه فيه على كلِّ مَن رَفَع الحديثَ ومَن وَقَفه.

١٠) وأنّه أكثر فيه مِن شرح غريب الألفاظ.

سادساً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الإمامُ الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِيّ (ت٣٦٠هـ): "تفرَّد بالكُوْفَة أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة بتكثير الأبواب، وجَوْدةِ الترتيب، وحُسْنِ التأليف"[١]. وقال الحافظ ابن كثير: "لم يُصنِّف أحدٌ مثلَه قطّ، لا قبله ولا بعده"[٢].

****

[١] المحدث الفاصل: للرامهرمزي، ص: ٦١٤.

[٢] البداية والنهاية: لابن كثير: (١٠/٣١٥).

القسم السَّادس

كُتُب "الْمَعَاجِم الْحَدِيْثِيَّة"

المبحث الأوّل: تعريفُ كُتُب الْمَعاجِم الْحَدِيْثِيَّةِ.

المبحث الثاني: منهجُ الإمام الطَّبَرانِيّ في مَعاجِمه الثّلاثة.

تعريفُ كُتُب "الْمَعَاجِم الْحَدِيْثِيَّةِ"

المطلب الأوّل: تعريفُ "الْمَعَاجِم" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الْمَعَاجِمُ" جمعُ "مُعْجَمٍ"، وهو اسمُ مفعولٍ مِن "أعْجَمَ يُعجِم إعجاماً"، ومعنى "الإعجام": إزالةُ العُجْمَة بالنَّقْط. و"النَّقْطُ": حروفُ: أ ب ت ث[1].

أمَّا سببُ تسميةِ الكتب بالْمُعْجَم فلأنَّ موادها تُرَتَّبُ فيها على حروف الهجاء، سواء أكانت تلك الموادُ تتعلّق باللغة أو بموضوعٍ آخَر مِثل: الحديث وألفاظه ورجاله ومصطلحاته.

واصطلاحاً: يُقصَد هنا بالْمَعَاجِم: تلك الكتب التي تُذكَر فيها الأحاديثُ على ترتيب الصَّحَابة ﷺ، أو على ترتيب الشُّيوخ، أو البُلْدانِ، أو غيرِ ذلك. والغالبُ أن تكون أسماؤهم مرتَّبةً على حروف الهجاء، ثم تُسَاقُ أحاديثُ كلٍّ واحدٍ منهم بعد ذِكْر اسمه[2].

المطلب الثاني: الفرقُ بين "الْمَعَاجِم" و"الْمَشْيَخَات":

"الْمَشْيَخَات" جمعُ "مَشْيَخَةٍ"، وهي أيضاً بمعنى: "الْمَعَاجِم"، إلاَّ أنَّ الفَرْقَ بينهما: أنَّ "الْمَشْيَخَات" تُطلَق على الجزء الذي يَجمَع فيه المحدِّثُ أسماءَ شيوخِه ومَرْوِيَّاته عنهم، لكنَّها - أي: الأسماء - لا تكون مُرَتَّبةً على ترتيب حروف الهجاء. أمَّا "الْمَعَاجِم" فتُرتَّب فيها أسماءُ الشُّيوخِ بعينها على حروف الهجاء، يعني: على ترتيب الْمُعجَم.

وكان علماءُ الأُنْدُلُس يُسَمّون "الْمَشْيَخَات": البَرْنامِجَ. أمَّا علماءُ المشرق

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير: (٢/١٦٥).

[2] الرسالة المستطرفة: للكتاني، ص: ١٣٥.

فيقولونها إلى الآن: "الثَّبَتُ". وأهل المغرب يُسَمُّوْنَه إلى الآن: الفَهْرَسَة[1].

المطلب الثالث: أهميةُ كتب الْمَعَاجِم الحديثيّة[2]:

ولكتب المعاجم أهميةٌ كبيرةٌ بين كتب الحديث؛ وذلك لأنها:

١) تحتوي على أحاديثَ وآثارٍ ونصوصٍ قَلَّ أن تُوجَد في مصادر أخرى.

٢) وأنَّ في كتب الْمَعَاجِم زوائدُ على الكتب السِّتَّة، كزوائد "الْمُعجَم الكبير" للطَّبَرانِيّ.

٣) وأنَّ الكثيرَ مِن كتب الْمَعَاجِم الحديثية تشتمل على أحاديث عَوالٍ.

٤) وأنَّ في كتب الْمَعَاجِم شهاداتُ السَّمَاع أو الإجازات التي يَذكُرها مُصَنِّفوها.

٥) وأنَّ هذه الكتبَ تُلقِي الضوءَ على الكتب المتداولة في عصرٍ مُعَيَّنٍ وعلى تراجم أعلام ذلك العصر، وربما تقع فيها أسماءُ كتبٍ أصبحت الآن مجهولةً أو مفقودةً، كـ: "المجمَّع المؤسَّس للمُعجَم المفهرس" للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلاني، و"فِهْرِس ابن خَيْر الإشبيلي"، واللَّذَين يَذكُران كثيراً من أسماء كتب الحديثِ التي عِدَادُها الآن في المفقودات.

المطلب الرَّابع: أشهَرُ الْمَعَاجِم الحديثية:

لقد أُلِّفَتْ العديدُ من الْمَعَاجِم الحديثية، التي اعتنت بِمَرْوِيَّات الشُّيوخ عنايةً فائقةً، وأهَمُّ هذه الْمَعَاجِم: "الْمُعجَمَ الكبير" و"الْمُعجَمَ الأوسط" و"الْمُعجَمَ الصغير" للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَرانِيِّ (ت٣٦٠هـ)، وسيأتي تعريفُ كلٍّ منها

[1] انظر: "فهرس الفهارس" للكتاني: (٦٧/١)، و"علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفن كتابة التراجم" للدكتورموفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص: ٢١، ٢٢.

[2] انظر: "علم الأثبات" للدكتورموفق، ص: ٢٢٦، ٢٢٧، و" مقدمة تحقيق كتاب "أحاديث الشيوخ الثقات"، تحقيق الشريف حاتم بن العوني، و"كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها" للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ص: ٣٦، ٣٩.

في المبحث اللاّحِق، كذلك هناك معاجم أخرى غير هذه جديرةٌ بالذكر، وهي كما يلي:

١) **كتاب "الْمُعجَم"**: لشيوخ الحافظ أبي بَكْر أحمد بن إبرهيم الإسماعيلي الْجُرْجَانِيّ (ت٣٧١هـ): صاحبُ "الْمُسْتَخْرَج على الصحيح"، يَضُمُّ هذا الكتابُ (٤١٠) تراجمَ.

٢) **"مُعْجَمُ أبي ذَرٍّ الْهَرَوِيّ"**: للحافظ أبي ذَرٍّ الْهَرَوِيّ عبد بن أحمد الأنصاري الْخُرَاسَانِيّ (ت٤٣٥هـ): يحتوي هذا الكتاب على نحوٍ من (٣٣٠) رجلاً، وعِدَّةُ ما فيه من الأحاديث (٦٢٠) حديثاً.

٣) **"الغُنْيَة"**: للقاضي عَيَاض السَّبْتِيّ أبي الفَضْل عَيَاض بن موسى اليَحْصُبِيّ (ت٥٤٤هـ): وقد بَلَغ عددُ شيوخه (٩٨) شيخاً.

٤) **"مُعجَم الشُّيوخ"**: للإمام أبي سَعْد السَّمْعاني عبد الكريم بن حَمْد التَّمِيْمِي (ت٥٦٢هـ): يُعَدُّ كتابُه هذا مِن أفضل الكتب في هذا النوع.

٥) **كتاب "مُعْجَم شُيوخ الحافظ ابن عَسَاكِر"**: للحافظ ابن عَسَاكِر أبي القاسم ثِقَة الدِّين عليّ بن الحسن الدِّمَشْقِيّ (ت٥٧١هـ).

٦) **"مُعجَم السَّفر"**: للإمام أبي طاهر السِّلَفِيّ أحمد بن محمد الأصبهانِيّ (ت٥٧٦هـ).

٧) **كتاب "مُعْجَم الدِّمْيَاطِيّ"**: للحافظ شرف الدين أبي مُحَمَّد عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمْيَاطِيّ (ت٧٠٥هـ).

٨) **"الْمُعجَم الكبير"**: للحافظ الذَّهَبِيّ أبي عبد الله محمد بن أحمد الدِّمَشْقِيّ (ت٧٤٨هـ): وهو يَضُمُّ (١٠٤٠) ترجمةً من تراجم شُيوخه، أو مَن أجازه في صِغَره أو كِبَره. وقد ذَكَر في كلّ ترجمةٍ حديثاً عن طريق ذلك الشيخ.

٩) **"الْمُعجَم الصغير"** المعروف بـ**"الْمُعجَم الْمُختَصّ بالمحدِّثين"**: للذَّهَبِيّ أيضاً: قال في مقدّمته: "هذا مُعجَمٌ مُختَصٌّ بذكر مَن جالستُه من المحدِّثين، أو

أجاز لي مَرْوِيَّاتِه مِن طَلَبة الحديث، وبعضُهم أَمْيَزُ في هذا الشأن مِن غيره، كما أنبِّه عليه بنُعوتهم"[1].

١٠) "**الْمُجَمَّعُ الْمُؤَسَّسُ للمُعْجَم المفهرس**": للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنيّ أبي الفَضْل شِهَاب الدِّين أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ): جَمَع فيه المؤلِّفُ أسماءَ شيوخِه ومَرْوِيَّاتِه عنهم، سواء كانت أحاديث أو كتباً، كما جَمَع فيه أسماءَ شيوخِ ذلك العصرِ وأعيانِه ومختلف الشخصيات من المحدِّثين والعلماء والقُرَّاء وغيرهم وتراجمهم ومآثرهم ومَناقِبهم.

١١) "**مُعجَم الشُّيوخ**": للحافظ عُمَر بن فَهْد الهاشِمِيّ الْمَكِّيّ (ت٨٨٥هـ): جَمَع فيه أسماءَ شيوخِه وشيوخِ والده. وهو مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ مُحَمَّد الزَّاهِي.

وغيرُ ذلك من الْمَعَاجِم الحديثيّة الكثيرة التي لا يَسَع المقامُ هنا لذكرها، وقد اكتفيتُ بذكر أشهرها، وسيأتي تعريفٌ مُوَسَّعٌ بأهمِّها في المباحث اللاَّحقة.

****

---

[1] الْمُعجَم المختص بالمحدِّثين: للذهبي، ص: ٥.

المبحث الثاني:

منهجُ الإمام الطَّبَرانيّ في مَعَاجِمه الثَّلاَثة

المطلب الأوّل: ترجمة المصنِّف[1]:

هو أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَيْر اللَّخْمِي الشَّامي الطَّبَراني: الإمامُ الحافظُ، الثِّقَةُ الْحُجَّةُ، الرَّحَّالُ الْجَوَّالُ، محدِّثُ بلاد الشَّام في وقته.

وُلد بمدينة عَكَّا[2] سنةَ ٢٦٠هـ، وتُوُفِّيَ بأَصْفَهَان سنةَ ٣٦٠هـ. رَحَل في طلب الحديث سِتَّةَ عشر عاماً رحلاتٍ شاسعةً، وحدَّث خلالها عن ألف شيخٍ أو يزيدون، ولقي الكثيرَ من أَجلَّة أئمَّةِ الحديثِ وحُفَّاظِه، وسَمِعَ منهم، وأشهَرُهم: الإمامُ أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِي (ت٢٨١هـ)، والإمامُ النَّسَائِيّ، والإمامُ عبد الله بن أحمد ابن حَنْبَل. ومِمَّن حدَّث عنه مِن كبار الْحُفَّاظ: الإمام ابن عُقْدَة الكُوْفِيّ (ت٣٣٣هـ)، والإمام ابن مَنْدَة الأصبهاني (ت٣٩٥هـ)، والإمام أبو نُعَيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وغيرهم.

وقد أثنى عليه أئمَّةُ الحديثِ ثناءً عَطِراً، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "الحافظُ المشهورُ، مُسْنِدُ الدنيا، وكان مِن فُرْسَان هذا الشَّأن مع الصِّدْق والأمانة"[3]، وقال أيضاً في وصفه: "الإمامُ، الحافظُ، الثقةُ، الرَّحَّالُ الْجَوَّالُ، محدِّث الإسلام"[4].

أشهَرُ مصنَّفاته في الحديث: "الْمُعجَم الكبير" و"الْمُعجَم الأوسط"، و"الْمُعجَم الصغير"، و"دلائل النُّبوَّة"، و"الطِّوالات في الحديث"، و"كتاب السُّنَّة"، و"مُسنَد الشَّامِيِّين"، و"مُسْنَد أبي سفيان"، و"مُسْنَد شُعْبَة"، و"الأحاديث الطِّوال".

---

[1] مصادرها: "تذكرة الحفاظ" (٩١٢/٣-٩١٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (١١٩/١٦-١٣٠).

[2] مِن أقدم الْمُدُن التاريخية في فلسطين.

[3] تاريخ الإسلام: للذهبي: (١٤٣/٨).

[4] سير أعلام النبلاء: للذهبي (١١٩/١٦-١٣٠).

المطلب الثاني: نبذةٌ عن التعريف بالْمَعَاجِم الثَّلاثة ومنهجِ المصنِّف فيها:

صنَّف الإمامُ الطَّبَرانِيُّ ثلاثةَ كتبٍ قيّمةٍ في الحديث، وأطلق على كلٍّ منها اسمَ "الْمُعجَم"، وهي: "الْمُعجَم الكبير"، و"الْمُعجَم الأوسط"، و"الْمُعجَم الصغير"، وها هو تعريفُ كلٍّ منها فيما يأتي:

(أ) الْمُعجَم الكبير:

أوّلاً: نبذةٌ عن الكتاب:

يُعتبَر هذا الكتابُ مِن أهَمِّ كتب الحديث، وموسوعةً كبيرةً فيه، وإذا أُطْلِقَ في كلام المحدِّثين "الْمُعجَم" فلا يُراد به إلاَّ هو، وإذا أُريد غيرُه قُيِّدَ باسمه.

احتوى هذا الكتابُ على مَرْوِيَّات عددٍ جمٍّ من الصَّحَابَة ﷺ. وكذلك يُعَدُّ هذا الكتابُ موسوعةً تاريخيةً؛ لكونه اشتمل على عددٍ جمٍّ من تراجم الصَّحَابَة ﷺ وفضائِلِهم – مِن مَرْوِيَّات غيرهم –، وأحوالِهم، ومَرْوِيَّاتِهم، وتواريخِ وفياتِهم.

وقد خرَّج المصنِّفُ في هذا الكتابِ لألفين وسِتّمئة (١٦٠٠) صحابيٍّ تقريباً.

واشتمل هذا الكتابُ على الأحاديث المرفوعة، وهي أكثَرُ مَرْوِيَّات الكتابِ، كما اشتمل أيضاً على كثيرٍ من الأحاديث الموقوفة. كذلك اشتمل أيضاً على أقوال التابعين وأتباعِهم.

أمَّا درجاتُ أحاديث هذا الكتابِ فهي مُتفاوِتةٌ بين الصحيحة والضعيفة؛ لأنَّ المصنِّف لم يُوْلِ هذا الأمرَ اهتماماً كبيراً، لكونه لم يقصد من هذه المعاجم جَمْعَ الأحاديث الصحيحة فقط؛ بل وَضَع فيها غالِبَ ما وَصَله من الأحاديث من أنواعها المختلفة.

أمَّا بالنِّسبة لتراجم الأبواب فهو لم يَضَعها في هذا الكتاب، فهو يَذكُر فقط أبواباً ولا يُترجِم لها بترجمةٍ، فيقول: "باب" فقط هكذا.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الْمَرْوِيَّات:

رتَّب الإمامُ الطَّبرانيُّ مَرْوِيَّاتِ هذا الكتابِ على مَسَانِيْد الصَّحَابَة ﷺ مِن الرِّجال والنِّساء، وبدأ بذكر الخلفاء الراشدين على ترتيب خلافتهم، ثم أتبعهم بذكر بَقِيَّة العَشَرة المبشَّرين بالْجَنَّة. ثم ساقَ باقيَ الصَّحابَةِ ﷺ، ورتَّبهم على حروف الْمُعجَم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكُنَى.

وقد جَعَل المصنِّفُ للنِّسَاء قِسْماً مستقلاًّ، فبدأ بمَسَانِيْد بَنات النبيِّ ﷺ، وقدَّم منهنَّ: فاطِمَةَ[1]، ثم زَيْنَب، ثم رُقَيَّة، ثم أُمّ كُلْثُوْم، ثم أُمَامَة بنت أبي العاص (وهي بنتُ زَيْنَب بنت رسول الله ﷺ). ثم أعقبهنّ بزوجات النبيِّ ﷺ، وقدَّم منهنَّ: خَدِيْجَة، ثم عائِشَة، ثم بَقِيَّة الزَّوْجات المطهَّرات، رضي الله عنهنَّ. ثم ساقَ بَقِيَّةَ النِّساء على حروف الْمُعجَم، وقَسَّمَهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلاَّ أنه زادَ في النِّساء: قِسْماً للمُبْهَمات من الصَّحَابِيَّات، رضوان الله عليهنَّ.

وصنَّف مَرْوِيَّاتِ كلِّ صحابيٍّ على الأبواب الفقهية.

ولم يُخرِّج لِمَرْوِيَّات أبي هريرة ﷺ في هذا الْمُعجَم؛ لأنه أفردها بمُسْنَدٍ مستقلٍّ نظراً لكثرة مَرْوِيَّاته. ورتَّب أسماءَهم على حروف الْمُعجَم، وجَعَله ترتيباً عامّاً لكلِّ الكتاب، وقَسَّمهم إلى رجال ونساء. وتَرْجَمَ في مستهلّ كلِّ مُسْنَدٍ لكلِّ صحابيٍّ بذكر نسبِه، ثم صفتِه، ثم سَنَدِه، ووفاتِه. ثم ما أسنده عن رسول الله ﷺ.

ثالثاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها نحواً من (٢٢٠٢١) حديثاً[2] من الأحاديث المرفوعة والموقوفة.

---

[1] أمَّا سببُ تقديمها على غيرها فبيَّن ذلك في مقدمته، حيث قال: "بدأتُ ببنات رسول الله ﷺ وأزواجه لئلاَّ يتقدّمهن غيرهن، وكانت فاطمةُ أصغرَ بنات رسول الله ﷺ، وأحَبَّهُنَّ إليه، فبدأتُ بها لِحُبِّ رسول الله ﷺ لها".

[2] حسب ترقيم محقِّق الكتاب الشيخ عبد المجيد السَّلَفِيّ.

رابعاً: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومِن أهمّ خصائص هذا الكتاب أنّ مصنِّفه:

١) رَوَى فيه الأحاديثَ المرفوعةَ إلى النبيِّ ﷺ - وهو أكثَرُ مَرْوِيَّات الكتاب - وكذلك الأحاديثَ الموقوفةَ.

٢) وأنَّه خرَّج فيه عدداً من مَرْوِيَّات كلِّ صحابيٍّ مُكثِرٍ أو مُتوسِّط.

٣) وأنَّه رَتَّب فيه مَرْوِيَّاتِ كلِّ صحابيٍّ على الأبواب الفقهية.

٤) وأنَّه التزم فيه باستيعاب مَرْوِيَّاتِ الْمُقِلِّيْن من الصَّحَابة ﷺ.

٥) وأنَّه التزم فيه بإيراد أسماء الصَّحَابة ﷺ الذين ليست لهم روايةٌ، وعرَّف بهم.

٦) وأنَّه أودعَ فيه الكثيرَ من أقاويل الصَّحَابة ﷺ وآثارِهم، ما جَعَل الكتابَ مصدراً مُهِمّاً لها.

٧) وأنَّه أقلَّ فيه مِن تَكْرار الحديث بسَنَده ومَتْنه كما هو.

٨) وأنَّه روى فيه جميعَ مَرْوِيَّاته بصيغة "حَدَّثَنا" التي تُعتبَر أرفع صِيَغ الأداء.

٩) وأنَّه أودع فيه كثيراً من الزوائد على الكتب السِّتَّة.

١٠) وأنَّه ذَكَر فيه أنسابَ الصَّحَابة ﷺ فضائلهم وسابقتهم، وبُلدانهم وتواريخ وفياتِهم، ولذلك يُعَدّ هذا الكتابُ مِن أبرز المصادر الأصيلة في معرفة الصَّحَابَة ﷺ .

١١) وأنَّه التزم فيه بترتيب كلِّ ما سَبَق على حُروف الهجاء.

١٢) وأنَّه اعتنى فيه بشرح غريب الحديث والعبارات الْمُبْهَمة.

١٣) وأنَّه اعتنى فيه ببيان اختلاف الرُّوَاة في مَرْوِيَّاتهم، حيث عُنِيَ بجمع طُرُق الحديث الذي يرويه.

خامساً: ثناءُ العلماء عليه:

يقول المحدِّثُ الإمامُ ابن دِحْيَة السَّبْتِي (ت٦٣٣هـ): "هو أكبَرُ مَعاجِم الدنيا، وإذا أُطْلِقَ في كلامهم (الْمُعجَم) فهو المرادُ، وإذا أُريد غيرُه قُيِّدَ"[١].

سادساً: أهَمُّ رواياته:

أشهَرُ وأهَمُّ روايات هذا الكتاب: روايةُ ابن رِيْذَة الأصفهاني، أبي بَكْر، مُحَمَّد بن عبد الله (ت٤٤٠هـ)، وقد رواه عن مصنِّفه الإمام الطَّبَرانيّ. ثم أشهَرُ مَن روى عن "ابن رِيْذَة" هي: مُسنِدَةُ الوقتِ أُمُّ إبراهيم فاطِمة بنت عبد الله الْجُوْزَدانية الأصْفَهَانِيَّة (ت٥٢٣هـ).

(ب) الْمُعْجَمُ الأَوْسَطُ:

أوّلاً: نبذةٌ عن الكتاب:

يَخُصُّ هذا الكتابُ بالأحاديث الغَرائِب[٢]، كما أنه يُعَدُّ - أيضاً - مصدراً أساسياً لعِلَل الحديث، ويُشبِهه كتابٌ آخَر للمصنِّف، وهو "الْمُعجَم الصغير"، ولكنَّ الفَرْقَ بين هذين الكتابَين (أي: الأوسط والصغير): أنه أورد في "الصغير" حديثاً واحداً في الغالب، أو حديثَيْن في النادر لكلِّ شيخٍ من شيوخه. وأمَّا "الأوسطُ" فقد أورد فيه كلَّ الْمَرْوِيَّاتِ التي سمعها المصنِّفُ لكلِّ شيخٍ من شيوخه.

أمّا أسانيدُ هذا الكتاب (أي: الْمُعجَم الأوسط) فهي: تَتبايَن صِحّةً وضَعْفاً؛ ذلك لأنَّ مصنِّفه لم يُعْطِ لهذا الأمرِ كبيرَ اهتمامِه؛ لأنه لم يكن مقصوده من تصنيف هذا الكتاب؛ بل كان مقصودُه مِن ذلك: جَمْعَ الغرائب، فقد وَفَى به.

---

[١] الرسالة المستطرفة: للكتاني، ص: ٦٢.

[٢] واحدُها: "غريبٌ"، وهو ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ وَقَع التفرُّدُ من السَّنَد. والتفرُّدُ قد يكون في بعض حلقات السَّند وقد يكون في جميعها.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الْمَرْوِيَّات:

رتَّب المصنِّفُ الإمامُ الطَّبَرانيُّ في هذا الكتابِ أسامِيَ شُيوخِهِ على حروف الهجاء، غير أنَّ هذا الترتيبَ الذي قام به المصنِّفُ لم يلتزم فيه الدِّقَّةَ، كما أنه لم يَتقيَّد فيه برواية عددٍ مُعَيَّنٍ لكلِّ شيخٍ مِن شيوخه، وقد أخرج فيه عن طريق كلِّ شيخٍ عدداً من الأحاديث قد تزيد على خمسين حديثاً، وقد تَقِلُّ عنها.

وإذا تكرَّر سندٌ واحدٌ لعِدَّةِ أحاديث من مَرْوِيَّات شيخٍ واحدٍ؛ فإنّ المصنِّف يَذكُر السَّنَدُ كاملاً في أوّل موضعٍ، ثم إنْ تكرَّر السَّنَدُ بتمامه يقول فيما يليه: "وبه..."، وإنْ تكرَّر بعضُ السَّنَدِ فيقول فيما يليه: "وبه إلى فلانٍ".

ويعقِّب المصنِّفُ كلَّ حديثٍ ببيان ما وَقَع فيه من الانفرادات، فيقول: "لم يروه إلاّ فلانٌ عن فلانٍ..، أو تفرَّد به فلانٌ عن فلانٍ".

ثالثاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (٩٤٨٩) أو (٩٤٨٥) نصّاً مُسنَداً من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

رابعاً: أبرَزُ خصائص منهج المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومن أهمّ خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه جَمَع فيه العديدَ من الأحاديث الغرائب، فصارَ لذلك مصدراً أساسياً لعِلَل الحديث.

خامساً: ثناءُ العلماء عليه:

قال الحافظ الذَّهَبِيّ: "والْمُعجَمُ الأوسطُ في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ على مُعجَم شيوخه، يأتي فيه عن كلِّ شيخٍ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظيرُ كتابِ (الأفراد) للدَّارَقُطْنِيِّ، بيَّن فيه فضيلتَه وسَعَةَ روايته، وكان يقول: هذا الكتابُ رَوْحِي[١]، فإنه تَعِبَ عليه، وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومُنكَرٍ"[٢].

---

[١] الرَّوْحُ: معناه: الراحةُ، ونسيمُ الرِّيْح.

[٢] تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٣/٨٥).

سادساً: أهَمُّ رواياته:

ومِن أشهر وأهَمِّ روايات هذا الكتابِ: روايةُ الحافظ أبي نُعَيم الأصفهاني أحمد بن عبد الله بن إسحاق (ت٤٣٠هـ)، الذي رواه عن مصنِّفه الإمام الطَّبَرانِيّ.

(ج) الْمُعْجَمُ الصَّغِيْرُ:

أوّلاً: نبذةٌ عن الكتاب:

يُعتبَر هذا الكتابُ من الكتب التي اعتنت بذِكر الأحاديث الغرائب، وبيانِ وَجْهِ الغرابة فيها مِثل الكتاب السابق. لكنَّ ثَمّة فَرْقٌ بينهما (أي بين الأوسط والصغير)، وهو: أنَّ المصنِّف أورد في "الصغير" حديثاً واحداً في الغالب، أو حديثَين في النادر لكلّ شيخٍ من شيوخه، كما قال في مقدِّمته له: "هذا أوّلُ كتاب فوائد مشائخي الذين كتبتُ عنهم بالأمصار، خرّجْتُ عن كلِّ واحدٍ منهم حديثاً واحداً، وجعلتُ أسماءَهم على حروف الْمُعْجَم"[1].

وأمَّا "الأوسط" فقد أورد فيه كلَّ الْمَرْوِيَّات التي سمعها لكلّ شيخٍ من شيوخه.

وقد تفرَّد المصنِّفُ في هذين الكتابَين بذكر أحاديث كثيرة، والتي تُعَدُّ من الزَّوائد على الكتب السِّتَّة، قد بلغ عددُها (٥١٣٩) حديثاً.

ثانياً: منهجُه في ترتيب الْمَرْوِيَّات:

رَتَّب المصنِّفُ في هذا الكتاب أسماءَ شُيوخِه على حروف الهجاء، وخرَّج تحت كلّ اسمٍ حديثاً أو حديثَين، وعَقَّب كلَّ حديثٍ ببيان ما في سَنَدِه مَن تفرَّد مِن رُوَاته بالحديث. وكما ذَكَر أيضاً في بعض مَرْوِيَّاته مَوَاطِنَ الرِّوايةِ وتاريخَ السَّماعِ عن شيوخه.

---

[1] المعجم الصغير: للطبراني: (٢١/١).

ثالثاً: عددُ أحاديثه:

يَبلُغ عددُها (١١٩٨) نصّاً مُسنَداً من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

رابعاً: أبرَزُ خصائص منهجِ المصنِّفِ في تصنيف هذا الكتاب:

ومِن أهمّ خصائص هذا الكتابِ أنَّ مصنِّفه:

١) اعتنى فيه بالغرائب، وبيانِ وَجْهِ الغرابة فيها.

٢) وأنَّه تكلَّم فيه على بعض الرُّوَاة جرحاً وتعديلاً.

٣) وأنَّه بيَّن فيه أسماءَ بعضِ مَن ذُكِر بكنيته، وأزال اللَّبْسَ في بعض الأسماء المتشابهة، وتكلَّم على الاختلاف الواقع في بعض الأسماء.

٤) وأنَّه نبَّه فيه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض الرُّوَاة في شيوخهم أو مَن فوقهم في أسانيد هذا الكتاب.

٥) وأنَّه ذَكَر فيه تواريخَ وفياتِ بعض الرُّوَاة، أو تاريخ القِصَّةِ التي وَقَع فيها الحديثُ.

٦) وأنَّه شَرَح فيه بعضَ الكلمات الغريبة، وبيَّن بعضَ العبارات المبهَمة.

٧) وأنَّه تعرَّض فيه أحياناً لذِكْر بعض الآراء الفقهية.

٨) وأنَّه تعرَّض فيه أحياناً لتصحيح بعضِ الْمَرْوِيَّات.

خامساً: أهَمُّ رواياته:

من أشهَر وأهَمِّ رواياتِ هذا الكتابِ: روايةُ ابن رِيْذَة الأصفهاني، وقد رواه عن مصنِّفه الإمام الطَّبَرانِيّ. ثم أشهَرُ مَن روى عن "ابن رِيْذَة" هي: أُمُّ إبراهيم فاطِمة بنت الْجُوْزَدانية الأصْفَهَانِيَّة.

****

خاتِمةُ الكتاب

هذا ما يَسَّر اللهُ تبارَكَ وتعالى لي في هذا الكتاب المتواضع، من التعريف الوجيز بمناهج بعض أشهر الأئمَّة المصنِّفين لكتب الرِّوَاية في القُرون الأربعة الأُوْلَى من الهجرة النبوية المباركة، الذين قاموا بتصنيف كتبٍ عظيمةٍ في الحديث النبوي من الصِّحَاح والْمَوطَّآت والسُّنَن والْمَسَانيْد والمصنَّفات والْمَعَاجِم الحديثية، تلك الكتبُ التي تُعتبَر من أهَمِّ دواوين السُّنَّة النبوية، وأجَلِّ مصادر العلوم الشرعية، ولا غِنًى عنها للدَّارِسين في تلك العلوم.

فيجب على طُلاَّب العِلم الشَّرعي: أن يُلِمُّوا إلماماً جيِّداً بالْمَنَاهِج التي سَلَكها أصحابُ تلك الكتبِ في تصنيفهم لها، وبالشروطِ والقواعد والأُسُس التي التزموا بها في وَضْعها، وكذلك بالمصطلحاتِ الخاصَّة بهم التي استعملوها في ثناياها. وكذلك لا بُدَّ لهم أيضاً مِن الاطِّلاع على ما تُوجَد لكلٍّ من تلك الكتبِ من رواياتٍ مختلفةٍ، وشروحٍ نافعةٍ وحواشٍ مفيدةٍ، ومُختصَراتٍ مُهِمَّةٍ.

وهذا الكتابُ مُحاوَلةٌ مُتواضِعةٌ لتعريفِ ذلك كلِّه بإيجازٍ واختصارٍ، في أسلوب مُبَسَّطٍ ولغةٍ سهلةٍ، وقد حاولتُ جاهداً في تأليفه أن يكون مُناسِباً للتدريس في المقرَّرات المنهجية في الجامعات ولا سِيَّما في أُوْلَى الفُصول الدراسية، وكذلك أن يكون صالحاً للتدريس في المدارس الدينية التقليدية قبل تدريس الأصول السِّتَّة والْمُوَطَّأ مِن أُمَّهات كتب الرِّوَاية.

وأخيراً أسأل الله تبارك وتعالى: أن يَتقبَّلَ مِنِّي ما بذلتُه في تأليف هذا الكتابِ من الجهد والوقت، ويَكتُبَ له القبولَ الحسنَ،

وَينفَعَ به النفعَ العميمَ، ويَجعَلَ عملي هذا خالِصاً لوجهه الكريم، والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً، حَمْداً يُوافِي نِعَمَه، ويُكافِئُ مَزِيْدَه، وصَلاتُه وسَلامُه الأَكْمَلانِ على سيّدنا محمَّد الْمُصْطَفَى وآله الطَّيِّبين وأصحابِه الكِرَام أجمعين.

OOO

فهرس المصادر والمراجع

١) **أحاديث الشيوخ الثقات (الشهير بالمشيخة الكبرى):** رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري المعروف بقاضي المارستان. تحقيق: الدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني. دار عالَم الفوائد - الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ.

٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** للإمام علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

٣) **آداب الشافعي ومناقبه:** للإمام ابن أبي حاتم الرازي أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي. تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية - بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** للإمام القسطلاني شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب. المطبعة الأميرية - بولاق. ط١. ١٣٢٣هـ.

٥) **الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين:** للشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط١. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦) **أصول التخريج ودراسة الأسانيد:** للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف - الرياض. ط٣. ١٩٩٦م.

٧) **أصول الحديث: علومه ومصطلحه:** للدكتور محمد عجاج الخطيب. دار المنارة - جدة. ط٧. ١٤١٧هـ.

٨) **أعلام المحدِّثين:** للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة. مركز مكتب الشرق الأوسط - القاهرة. ط١. د.ت.

٩) **الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدِّثين:** للشيخ عبد الستار الشيخ. دار القلم - دمشق. ط١. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٠) **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:** للدكتور نور الدين عتر. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط٢. ١٤٠٨هـ.

١١) **البداية والنهاية:** للحافظ ابن كثير أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. دار عالَم الكتب - الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام.** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان الدمشقي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ٢٠٠٣م.

١٣) **تحقيق اسْمَي الصحيحَين وجامع الترمذي:** للشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة. مكتب المطبوعات الإسلامية – بيروت. ط١. ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٤) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف. المكتبة العلمية – المدينة المنورة. ط١. ١٣٧٩هـ. وتحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. دار العاصمة – الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٥) **تذكرة الحفاظ:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي. دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدَّكَن). ط٣. ١٣٧٧هـ.

١٦) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك:** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. مطبعة فضالة – المغرب. ط١. ١٩٨١م.

١٧) **التصنيف الموضوعي عند المحدِّثين: معالم منهجية:** للدكتور محمد بن أحمد علي باجابر. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز – جدة. ط١. ١٤٢٦هـ.

١٨) **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:** للحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله الخياط. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط١. ١٤٢٩هـ.

١٩) **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك.** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة. ط١. ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٢٠) **تهذيب التهذيب:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط ١. ١٤٢٩هـ.

٢١) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** للحافظ الْمِزِّي أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١. ١٤٠٢هـ.

٢٢) **تهذيب اللغة:** للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. د.ت.

٢٣) **تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السُّنَّة والْمُعجَم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:** للأستاذ فؤاد محمد عبد الباقي. دار الحديث - القاهرة. ط١. ١٩٨٨م.

٢٤) **جامع الأصول من أحاديث الرسول:** للإمام ابن الأثير الجزري مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد. تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة الحلواني - دمشق. ط١. ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٥) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المسمَّى بتفسير الطبري):** للإمام الطبري أبي جعفر محمد بن جرير. دار السلام - القاهرة. ط٢. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٦) **الجامع المسنَد الصحيح:** للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٧) **حجة الله البالغة:** للإمام شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي. تحقيق: الشيخ سعيد أحمد بن يوسف البالنفوري. دار ابن كثير - دمشق. ط٢. ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٨) **رسالة أبي داود السجستاني في وصف تأليفه لكتاب السنن:** رواية. تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار - القاهرة. ط١. ١٣٦٩هـ.

٢٩) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:** للشيخ محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط ٦. ١٤٢١هـ.

٣٠) **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي:** للشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط١. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣١) **السنن:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. دار السلام - الرياض. ط١. ١٤٢٠ هـ.

٣٢) **السنن:** للإمام ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي القزويني. دار السلام - الرياض. ط١. ١٤٢٠ هـ.

٣٣) **السنن (أو "الجامع"):** للإمام الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. دار السلام - الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣٤) **السنن:** للإمام النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب. دار السلام - الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ. وتحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. دار الرسالة العالمية - بيروت. ط١. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٥) **سير أعلام النبلاء:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

٣٦) **شرح علل الترمذي:** للحافظ ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار العطاء – الرياض، ط ٤. ١٤٢١ هـ.

٣٧) **شرح النخبة:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار البصائر – القاهرة. ط٣. ١٤٢١هـ.

٣٨) **شروط الأئمة الخمسة:** للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٣٩) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط:** للحافظ ابن الصلاح أبي عمر تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور موفق ابن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٠) **طبقات الشافعية الكبرى:** للإمام تاج الدين السبكي أبي نصر عبد الوهاب بن علي. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو والدكتور محمود محمد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية – القاهرة. ط١. ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

٤١) **علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفن كتابة التراجم:** للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مركز بحوث الدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى – مكة المكرمة. ط١. ١٤٢١هـ.

٤٢) **علوم الحديث:** للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤٢١هـ.

٤٣) **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين:** للدكتور أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي (الإمارات العربية المتحدة). ط١. ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤٤) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد ابن علي العسقلاني. المكتبة السلفية – القاهرة. ط١. د.ت.

٤٥) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** للشيخ عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني. تحقيق: الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط٢. ١٤٠٢هـ.

٤٦) **فهرسة ابن خَيْر الإشبيلي:** لأبي بكر محمد بن خير بن عمر اللَّمْتوني الإشبيلي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ومحمود عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٩م.

٤٧) **القاموس المحيط:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٧. ١٤٢٤هـ.

٤٨) **كتب الفهارس والبرامج: واقعها وأهميتها:** للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ.

٤٩) **الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:** للشيخ عبد الصمد شرف الدين. الدار القيمة – مومبائي. ط١. ١٩٦٦م.

٥٠) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** للحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني. دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ت.

٥١) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية:** للكفوي أبي البقاء أيوب بن موسى. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٢. ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٥٢) **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:** للإمام الكَرْماني شمس الدين محمد بن يوسف. تحقيق: الشيخ محمد محمد عبد اللطيف. المطبعة البهية المصرية – القاهرة. ط١. ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م).

٥٣) **لسان العرب:** لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر – بيروت. ط١. ١٤٧٤هـ.

٥٤) **مجموع الفتاوى:** لشيخ الإسلام ابن تيمية أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة. ط١. ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٥٥) **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي:** للإمام الرامهرمزي الحسن بن علي بن عبد الرحمن. تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر – دمشق. ط ٣. ١٤٠٤ هـ.

٥٦) **المدخل إلى سنن أبي داود:** للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. مكتب الشؤون الفنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت. ط١. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٥٧) **المدخل إلى سنن النسائي:** للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. مكتب الشؤون الفنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. ط١. ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٨) **المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم):** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري. دار السلام - الرياض. ط١. ١٤١٩.

٥٩) **المصنَّف:** للإمام ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد الكوفي. تحقيق: الشيخ محمد عوامة. دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن - جدة. ط١. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٠) **مَعَالِمُ السُّنَن:** للإمام الْخَطَّابي أبي سليمان حَمْد بن مُحَمَّد البُسْتِيّ. المطبعة العلمية - حلب. ط١. ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٦١) **المعجم الصغير (الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني):** للإمام الطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد. تحقيق: الأستاذ محمد شكور محمود الحاج أمرير. المكتب الإسلامي - بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢) **المعجم الكبير:** للإمام الطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد. تحقيق: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الريان - بيروت. ط١. ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٦٣) **الْمُعجَم المختصّ بالمحدِّثين:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. مكتبة الصِّدِّيق - الطائف. ط١. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٤) **معجم المصطلحات الحديثية:** لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث الشريف - سلانجور. ودار الشاكر - سلانجور (ماليزيا). ط٢. ١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م.

٦٥) **معرفة علوم الحديث:** للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت. ط١. ١٣٧٣هـ.

٦٦) **مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة:** للدكتور علي نايف بقاعي. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط٢. ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦٧) **منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل:** للشيخ عبد العزيز بن عبد الله الرَّاجحي. دار التوحيد - الرياض. ط١. ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٦٨) **المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى:** للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة الرشد: الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٦٩) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج:** للإمام النووي أبي زكريا يحي بن شرف. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة - بيروت. ط ١٥. ١٤٢٩هـ.
٧٠) **منهج السلف في السؤال عن العلم:** للشيخ عبد الفتاح أبي غدة. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط١. ٢٠٠٨م.
٧١) **منهج النقد في علوم الحديث:** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر - دمشق. ط٣. ١٤١٨هـ.
٧٢) **منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض:** للدكتور الحسين بن محمد شواط. دار عفان - الخبر. ط١. ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧٣) **موسوعة علوم الحديث الشريف:** إعداد مجموعة من علماء الأزهر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٧٤) **الموطأ:** للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام يحيى بن يحي اللّيثي). دار الفكر - بيروت. ط١. ١٤٢٨هـ.
٧٥) **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط٢. ١٤١٢هـ
٧٦) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الدمشقي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط١. ١٤١٦هـ.
٧٧) **الميسَّر في علم مصطلح الحديث:** لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) - سلانجور (ماليزيا). ط١. ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.
٧٨) **النكت على كتاب ابن الصلاح:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي. دار الإمام أحمد - القاهرة. ط١. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٧٩) **النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام ابن الأثير الجزري مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة - بيروت. ط٣. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٨٠) **الواضح في مناهج المحدّثين:** للدكتور ياسر الشمالي. دار الحامد - عمان (الأردن). ط١. ٢٠٠٣م.

٨١) **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:** للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة. مكتبة السنة – القاهرة. ط١. ١٤٢٧هـ.

٨٢) **هدي الساري:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. المكتبة السلفية – القاهرة. ط١. د.ت.

****

فهرس الموضوعات

OOO


INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

كتبٌ للمؤلّف

أولاً: بالعربية:

١) موسوعة علوم الحديث وفنونه.
٢) المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل.
٣) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة.
٤) معجم المصطلحات الحديثية.
٥) معجم المصطلحات القرآنية والحديثية.
٦) المدخل إلى دراسة السنة النبوية.
٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.
٨) المدخل إلى دراسة علوم الحديث.
٩) علم الرجال: تعريفه وكتبه.
١٠) مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ.
١١) الميسَّر في علم مصطلح الحديث.
١٢) الميسَّر في علم الجرح والتعديل.
١٣) الميسَّر في علم الرجال.
١٤) الميسَّر في علم علل الحديث.
١٥) الميسَّر في علوم الحديث.
١٦) السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ مُوجَزةٌ.
١٧) حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية.
١٨) إنكار السنة: تاريخه وفِرَقه ودوافعه.
١٩) تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرضٌ علميٌّ مُوجَزٌ.
٢٠) التعريف الوجيز بتفاسير القرآن العزيز.
٢١) التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث.
٢٢) الوجيز في تعريف كتب الحديث.
٢٣) الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه.

٢٤) علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
٢٥) مبادئ التعامل مع السنة النبوية.
٢٦) الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي.
٢٧) إلى طالب العلم.
٢٨) المنهج المفيد لطلب علم الحديث.
٢٩) مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل.
٣٠) مدرسة الحديث في الشَّام في القرنين الأول والثاني الهجريين: رُوَّادها الأوائل وخصائصها العلمية.
٣١) أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.
٣٢) المحدِّثون من "أهل الحديث" في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٣) المحدِّثون من الحنفية في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٤) الإمام شاه وَلِيّ الله الدِّهْلَوي وجهوده في الحديث النبوي.
٣٥) صُوَرٌ مُشرِقةٌ من الدعوة الإسلامية في العصر النبوي.
٣٦) أبو الحسن الندوي: الإمام المفكِّر الداعية المربِّي الأديب.
٣٧) أبو الحسن الندوي: رائد الأدب الإسلامي.
٣٨) محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.
٣٩) محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.
٤٠) القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ وثورةٌ شنيعةٌ على النبوة المحمدية.

ثانياً: بالأردوية:

٤١) علومِ حديث: تاريخ وتعارف.
٤٢) تسهيل مصطلحات حديث.